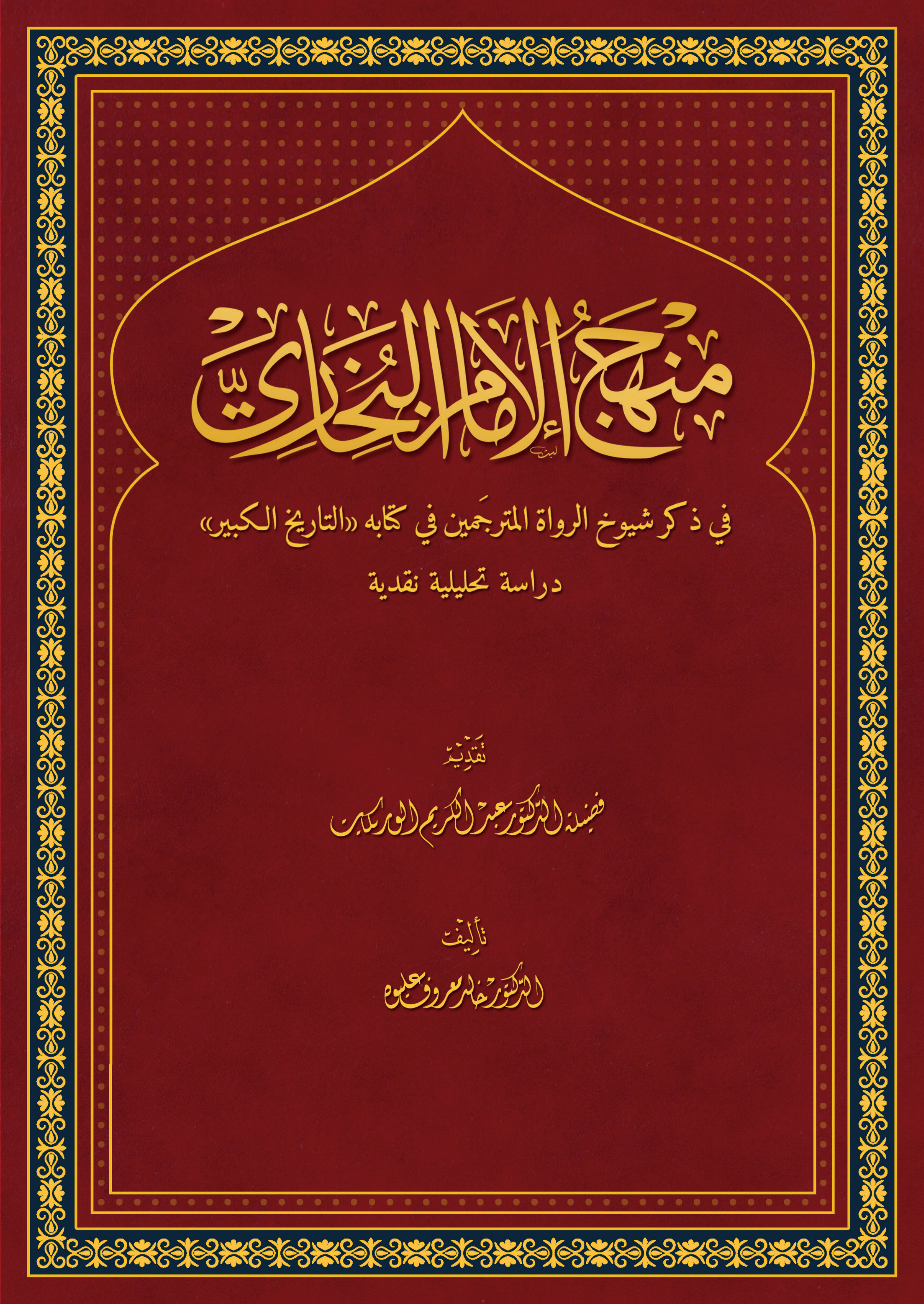
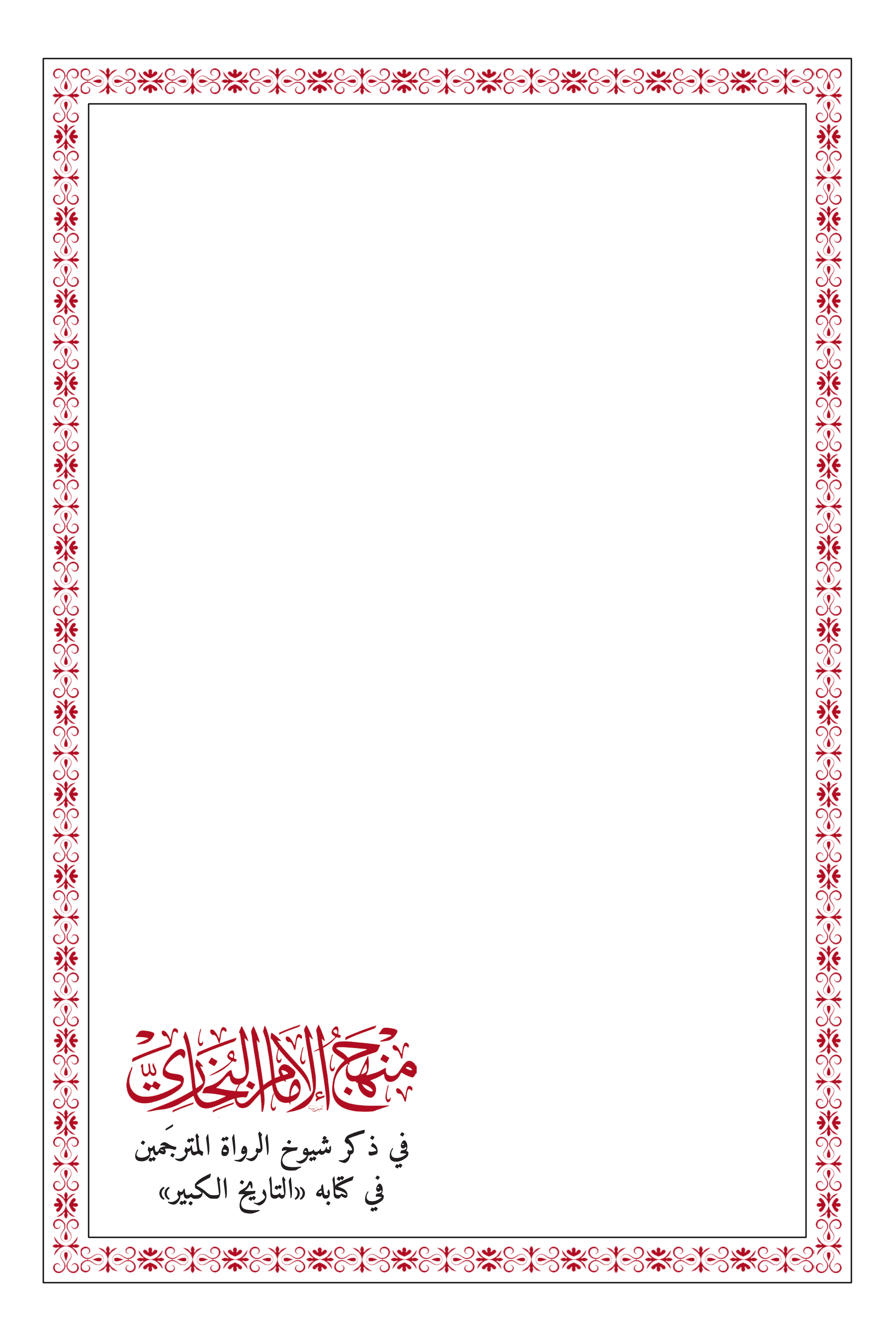
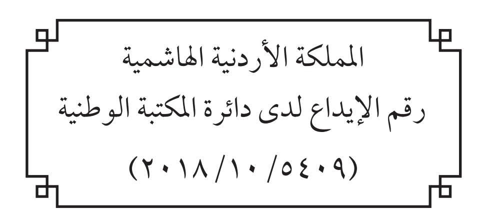

منهج الإمام البخاري
في ذكر شيوخ الرواة المترجَمين في كتابه «التاريخ الكبير»
دراسة تحليلية نقدية
تقديم
فضيلة الدكتور عبد الكريم الوريكات
تأليف
الدكتور خالد معروف علوه



منهج الإمام البخاري رحمه الله

في ذكر شيوخ الرواة المترجَمين
في كتابه «التاريخ الكبير»



٢٣٤,١

عليوه، خالد معروف أحمد

منهج الإمام البخاري في ذكر شيوخ الرواة المترجمين في كتابه التاريخ الكبير/ خالد معروف أحمد عليوه - عمان: المؤلف، ٢٠١٨

(٢٥٦) ص.

ر.أ.: ٢٠١٨/١٠/٥٤٠٩

الواصفات: / رواية الحديث/ / صحيح البخاري/ / الحديث الشريف/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ٩٧٨-٩٩٥٧-٦٧-١٩٠-٧ (ISBN)





في ذكر شيوخ الرواة المترجَمين في كتابه «التاريخ الكبير»

دراسة تحليلية نقدية

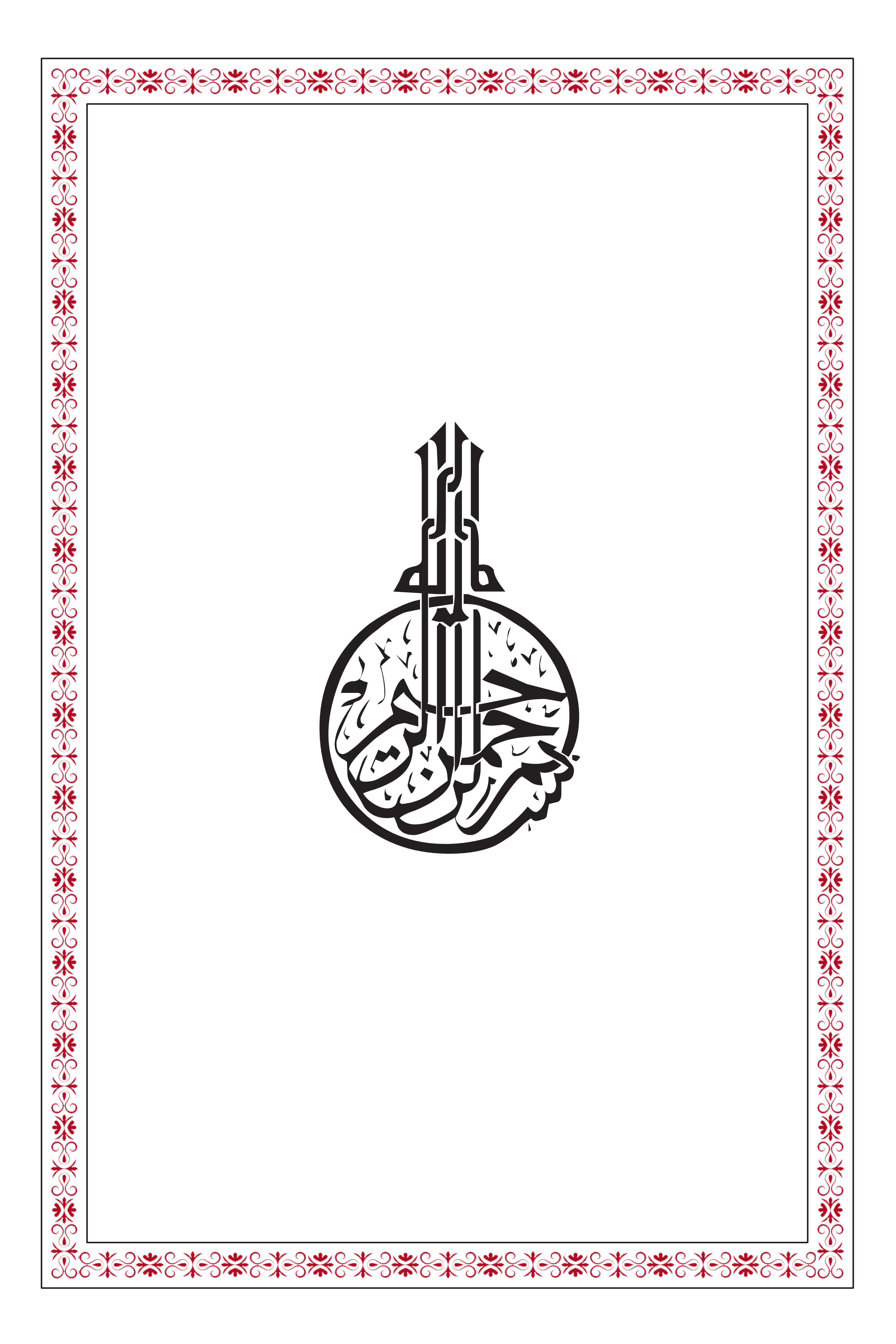
تقديم

فضيلة الدكتور عبد الكريم الوريكات

تأليف

الدكتور خالد معروف عليوه

أصل الكتاب أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحديث الشريف وعلومه من الجامعة الأردنية





إهـــداء



إلى مقـام حـضرة المصطفـى ﷺ، الـرؤوف الرحيـم، صاحـب الخلـق العظيـم، الـذي لا ينطـق عـن الهـوى.

إلى روح الإمـام البخـاري رحمـه الله، الـذي تشرفـت بالعيـش معـه في كل صفحـة مـن صفحـات كتابـه القيّـم «التاريـخ الكبـير».

إلى مـن كان سـبباً في وجـودي ... إلى مـن غـرس في قلبـي حـبَّ العلـم وأهلـه ... وكان لي سـنداً في كل لحظـة مـن لحظـات دراسـتي ... أبي الغـالي حفظـه الله ومتعـه بالصحـة والعافيـة.

إلى مـن يطمئـن القلـب لقربهـا ... وتدمـع العـين لذكرهـا ... إلى مـن حملتنـي جنينـاً ... وربتنـي صغـيراً ... وشـاركتني الهـمَّ كبـيراً ... أمـي الحبيبـة ... حيـث الـدفء والدعـوات والرضـا.

إلى مـن زيَّنـت حيـاتي بوجودهـا ... وسـهرت معـي الليـالي بجودهـا ... ودعـت لي في سـجودها ... زوجـي العزيـزة ... أم سـيف الديـن.

إلى قـرة العـين ... وثمـرة الفـؤاد ... وريحانـة القلـب ... مـن بـه سـميت أبـا سـيف ... ولـدي الغـالي سـيف الديـن حفظـه الله ...

إلى إخوتي الأعزاء ... الذين لم ينسوني من دعائهم في ليلهم ونهارهم.

أهدي هذه الأطروحة، راجيًا من الله القبول



تـقديـم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلق والمرسلين، محمد بن عبد الله ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد قيض الله تعالى للسنّة المشرّفة وعلومها رجالاً، أفنوا أعمارهم، وبذلوا أموالهم، في خدمتها، حفظاً وتصنيفاً وتدريساً، وكان من أعظم هؤلاء العلماء أثراً، وأسعهم اطلاعاً، وأدقّهم نظراً، أمير المؤمنين في الحديث ورجاله، وإمام الدنيا في هذا العلم الشريف، محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، وكان كتابه التاريخ الكبير من أعظم مصنفات الإسلام، وأقدمها في تاريخ الرجال، فكل من جاء بعده عيال عليه، قال أبو العباس ابن سعيد: «لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن كتاب تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري».

لذا يعد هذا الكتابُ المرقاةَ إلى الجامع الصحيح، فهو مفتاح فهم مغاليقه، وفكِّ رموزه، وتفكيكِ إشاراته، ومن لا يحسن التعامل مع هذا الكتاب، ويبقى ينظر إليه على أنه مجرد فهرس لأسماء الرواة، فإنه حُرِم لذّة تذوق هذا العلم الدقيق، والتعمق فيه، وتنمية مَلَكة النّقد عنده.

ورحـم الله العلامـة المعلّمـي اليـماني -الـذي خـبر الكتـاب وحقّقـه- إذ يقـول: «وتلـك طريقـة البخـاري مـن الاجتـزاء بالإيـماء والتلميـح، حثـاً للقـارئ، ورياضـةً لـه عـلى التيقّـظ والتفهّـم والتدبّـر».

ولما عَهِـد إليَّ قسـم أصـول الديـن في الجامعـة الأردنيـة تدريـس مسـاق «دراسـات نصيّـة في كتـب الحديـث» في برنامـج الدكتـوراه، جعلـت كتـاب التاريـخ الكبـير أحـد الكتـب التـي درسـنا نصوصهـا، وتـذوق الطلبـة متعـة التعامـل مـع إشـارات هـذا الكتـاب مـن جهـة، وصعوبـة فهـم مقاصـده في بعـض هـذه الإشـارات مـن جهـة أخـرى، وكانـت إحـدى القضايـا التـي أرعـت الانتبـاه ذكـر الإمـام البخـاري لشـيوخ الـرواة المترجمـين، ومعرفـة مقصـوده مـن ذكـر بعـض الشـيوخ دون بعـض، وعلاقـة كل ذلـك بالاتصـال والانقطـاع، والنقـد والتعليـل، وتحريـر تواريـخ الـرواة، ومعرفـة طبقاتهـم.

وقـد انـبرى لتحريـر هـذه المسـألة، وتجليـة هـذا المنهـج عنـد الإمـام البخـاري، طالـب نجيـب، وباحـث جـادٌّ، هـو الدكتـور خالـد معـروف، في هـذه الأطروحـة، التـي حـاول فيهـا أن يفـسّر طريقـة البخـاري، ويعلـل مسـلكه، ويكتشـف شـيئاً مـن عظمـة هـذا الإمـام، ودقّتـه في هـذا السـفر العظيـم، فجـزاه الله خـيراً وكتـب لـه التوفيـق والسـداد.

د. عبد الكريم الوريكات

أستاذ الحديث - الجامعة الأردنية

الخميس ١٦/صفر/١٤٤٠هـ

الموافق ٢٥/١٠/٢٠١٨



المقـــدمـــة



الحمد لله، حمدًا كثيرًا، طيبًا، مباركًا فيه، مباركًا عليه، كما يحبّ ربّنا ويرضى، وعدد ما يحبّ ويرضى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، نبيّ الهدى الذي لا ينطق عن الهوى، وعلى آله وصحابته، ومن اقتفى أثره، وأحيا سنته، إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من رحمة الله تعالى بهذه الأمة، أن تكفل لها بحفظ دينها، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وسخَّر لذلك رجالاً بذلوا حياتهم للدفاع عن هذا الدين العظيم، والذبِّ عن سنة النبي ﷺ، وقدّموا في سبيل ذلك كل غالٍ ونفيسٍ.

وإنَّ ممَّن اصطفاهم الله تعالى لحفظ السنة النبوية، الإمامَ البخاريَ رحمه الله تعالى، جبلَ الحفظ، وإمامَ الدنيا في فقه الحديث[1]، ذلك الإمام الذي عاش حياته مع سنة رسول الله ﷺ، جامعاً لها، ومفتشًا عن أحوال

(١) هذا وصف ابن حجر للبخاري رحمهما الله تعالى، قاله ابن حجر (ت٨٥٢) في تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، ط١، ١٩٨٦م، دار الرشيد، سوريا، (ص٤٦٨)، وشهرة الإمام البخاري تغني عن تعريفه، ولترجمته انظر: الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣)، تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، ٢٠٠٢م، دار الغرب الإسلامي، لبنان، (٢/ ٣٢٢ وما بعدها).

رواتها، وناقدًا لرواياتها، وصنف في ذلك التصانيف المفيدة الجليلة، التي لا يستغني عنها عالم ولا متعلم.

ومن أهم الكتب التي صنفها الإمام البخاري رحمه الله، كتاب «التاريخ الكبير»، ذلك الكتاب الذي جمع فيه -رحمه الله- تراجم الرواة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى عصره، فكان بذلك أول كتاب جامع في الرجال وأحوالهم[1]، حتى صار مرجعًا لمن صنّف بعده من العلماء في التراجم، والعلل، والجرح والتعديل.

ولقد وفّقني الله لدراسة بعض التراجم من هذا الكتاب مع فضيلة الدكتور عبد الكريم الوريكات، في مادة «دراسة نصية في كتب الحديث»، فرأيت في الكتاب ما يدل على عظمته وعظمة صاحبه، ولفت نظري حينئذٍ العناصر التي يذكرها الإمام البخاري في تراجم الرواة، والألفاظ التي يستخدمها لذلك، فتارة يذكر شيوخ الراوي وتلاميذه، وتارة يذكر سنة وفاته، وتارة أخرى يقول سمع فلاناً أو روى عن فلان ... وهكذا. فأشار عليَّ الدكتورعبدالكريم بالبحث في مسألة من هذه المسائل ألا وهي ذكر الشيوخ، فجاءت هذه الأطروحة **(منهج الإمام البخاري في ذكر شيوخ الرواة المترجمين في كتابه التاريخ الكبير)**.

(١) قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في مقدمته لكتاب الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب: «وأول مصنف جامع لأسماء الرواة إلا ما شذّ هو التاريخ الكبير للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري». الخطيب البغدادي (ت٤٦٣)، الموضح لأوهام الجمع والتفريق، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، ط١، ١٩٥٩م، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، (١ / ١).

ومحور هذه الأطروحة يدور حول عنصر مهم من عناصر الترجمة في الكتاب، ألا وهو الشيوخ المذكورون في ترجمة الراوي، ذلك أن الإمام البخاري لا يستوعب ذكر شيوخ الراوي جميعهم في ترجمته، بل يكتفي بذكر بضعة شيوخ، حتى إنه في بعض التراجم يهمل ذكر الشيوخ بالكلية، لذا حاولت الكشف عن أسباب ذكر هؤلاء الشيوخ، موضحاً طريقة البخاري في الإشارة إلى مواطن القوة والضعف عند الرواة من خلال ذكره لشيوخهم. وبينت مسالكه في ذلك.

وأسأل الله تعالى أن يوفقني للصواب، وأن يجعل هذا الجهد المتواضع لبنة في بناء صرح السنة النبوية، على صاحبها أزكى الصلاة وأتم التسليم.

هذا، وما كان في هذا الجهد من خير فمن الله، وما كان فيه من نقص فمني ومن الشيطان، والله المستعان.

❖ مشكلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتجيب عن الأسئلة الآتية:

١. ما أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بهم وبشيوخهم؟
٢. ما أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بقضايا الاتصال والانقطاع؟
٣. ما أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة برواياتهم المذكورة في الترجمة؟

٤. ما أسباب إهمال ذكر الشيوخ للرواة المترجمين في التاريخ الكبير؟

٥. ما المسالك التي سلكها البخاري في ذكر شيوخ الرواة المترجمين؟ وما دلالاتها؟

٦. ما أثر ذكر شيوخ الرواة المترجمين في رد الانتقادات الموجهة للتاريخ الكبير؟

❖ أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

١. مكانة الإمام البخاري في الحديث بوجه عام، وفي العلل ونقد الرجال بوجه خاص، وهو ما شهد له به القاصي والداني، ومن ذلك قول الترمذي: «لم أرَ أحدًا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل»[1].

٢. مكانة كتابه «التاريخ الكبير» بين كتب التراجم المعلة[2]، إذ إنه من أقدمها، وأوسعها، وأدقها، وقلَّ من ألف بعده إلا واستفاد منه. وفي ذلك يقول أبو العباس ابن سعيد: «لو أن رجلا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن كتاب تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري»[3].

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٢/ ٣٤٠).
(٢) سيأتي بيان معنى التراجم المعلة، وعلاقتها بالتاريخ الكبير، في الفصل التمهيدي إن شاء الله.
(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٢/ ٣٢٢).



٣. خفاء منهج الكتاب عن كثير من طلبة العلم، مما يدعو إلى محاولة تحليله وتوضيح منهج الإمام البخاري فيه. وليس أدل على ذلك من قول البخاري رحمه الله: «لو نُشِّر بعض أستاذيَّ هؤلاء، لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ ولا عرفوه»[1]. وقال الشيخ المعلمي اليماني رحمه الله: «وتلك طريقة البخاري -حتى في الصحيح- من الاجتزاء بالإيماء والتلميح حثًا للقارئ ورياضةً له على التيقظ والتفهم والتدبر»[2].

٤. وفي هذه الدراسة بيان لجانب من النقد الإشاري عند الإمام البخاري، وقد عرف عنه رحمه الله أنه -غالبًا- لا يصرح بمراده، بل يكتفي بالتلميح والإشارة.

❖ أهداف الدراسة:

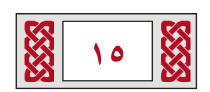
١. الكشف عن أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بهم وبشيوخهم.

٢. الكشف عن أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بقضايا الاتصال والانقطاع.

٣. الكشف عن أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة برواياتهم المذكورة في الترجمة.

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٢/ ٣٢٥).
(٢) المعلمي اليماني، مقدمة كتاب الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، (١/ ١١).



4. بيان المسالك التي سلكها الإمام البخاري في ذكر شيوخ الرواة المترجمين، والكشف عن دلالاتها.
5. بيان أثر ذكر شيوخ الرواة المترجمين في رد الانتقادات الموجهة للتاريخ الكبير.

❖ الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع والبحث، وسؤال أهل العلم والمعرفة بكتاب التاريخ الكبير، لم أجد من كتب في موضوع ذكر الشيوخ بشكل مستقل، وإن كان هناك إشارات من بعض المؤلفين لهذا الموضوع لا تتجاوز الأسطر اليسيرة، سآتي على ذكرها إن شاء الله.

وجدير بالذكر أن يقال: إن هناك عدداً من الرسائل والأبحاث التي تناولت التاريخ الكبير بالدراسة، سأذكر بعضها مرتباً حسب تاريخ التأليف:

1. أطروحة دكتوراه بعنوان: (منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل)، لمحمد سعيد حوى، إشراف أ.د. حارث الضاري، جامعة بغداد - العراق، ١٩٩٦م.

تناول فيها الباحث منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل من خلال كتب: التاريخ الكبير والأوسط والصغير، والضعفاء الصغير والكبير والكنى، وبين آراء الإمام البخاري في مسائل



الجرح والتعديل، كالعدالة والضبط والجهالة والتدليس، ودرس مصطلحاته وأحكامه على الرواة، واعتراضات العلماء عليه.

٢. أطروحة دكتوراه بعنوان: (تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير)، لمحمد عبد الكريم بن عبيد، إشراف أ.د. أحمد محمد نور سيف، جامعة أم القرى - السعودية، ١٩٩٩م.

وقد قام الباحث بتقسيم هذه الأطروحة إلى قسمين: قسم الدراسة؛ تكلم فيه عن التاريخ الكبير وميزاته، وقسم التخريج؛ خرج فيه الأحاديث المرفوعة المسندة في الكتاب.

٣. رسالة ماجستير بعنوان: (الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري لا يتابع عليه في التاريخ الكبير)، لعبد الرحمن الشايع، إشراف د. عبد الله اللحياني، جامعة أم القرى - السعودية، ٢٠٠٢م.

وقد درس الباحث عبارة «لا يتابع عليه» عند الإمام البخاري للوصول إلى مراده منها، وقدم لهذه الدراسة بالكلام على موضوع التفرد وأنواعه وموقف النقاد منه.

٤. كتاب بعنوان: (تاريخ البخاري)، لعادل عبد الشكور الزرقي، دار طويق - السعودية، ٢٠٠٢م. وهو مستل من رسالته في الماجستير بعنوان (الأحاديث التي أعلها البخاري في كتابه التاريخ الكبير من أول الكتاب إلى نهاية ترجمة سعيد بن عمير الأنصاري) لم أتمكن من الاطلاع عليها.

وقد تكلم في الكتاب عن منهج الإمام البخاري في التاريخ الكبير من حيث: التراجم، والأحاديث، والجرح والتعديل، ولم يتطرق لموضوع ذكر الشيوخ إلا في موضع واحد في الكتاب لا يتجاوز نصف صفحة.

٥. أطروحة دكتوراه بعنوان: (منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير)، لأحمد عبد الله، إشراف أ.د. أمين القضاة، جامعة اليرموك - الأردن، ٢٠٠٥م.

تناول فيها الباحث منهج الإمام البخاري في ذكر علل الأحاديث المتعلقة بالسماع وعدمه، والتفرد، والمخالفة، وكيفية الترجيح بين الرواة عند الاختلاف. وقد وقف الباحث عند مسألة من المسائل المشهورة التي شغلت الباحثين، ألا وهي الإسناد المعنعن وشرط قبوله عند الإمام البخاري، من خلال التاريخ الكبير.

٦. رسالة ماجستير بعنوان: (الأحاديث التي أعلها الإمام البخاري في التاريخ الكبير من بداية ترجمة سعيد بن عامر إلى نهاية الكتاب)، لعبد الرحمن العواجي، إشراف د. عبد العزيز بن محمد السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود - السعودية، ٢٠٠٥م.

وقدم فيها الباحث دراسة نظرية للمنهج العام للكتاب، ومنهج الإمام البخاري في إيراد الروايات، ومنهجه في التعليل، ثم أتبع ذلك بالدراسة التطبيقية لعلل الأحاديث الواردة في تراجم الرواة.

٧. بحث بعنوان: (عبارات نفي السماع عند البخاري دراسة نظرية تطبيقية في كتاب التاريخ الكبير) لسعيد محمد بواعنة، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م.

استعرض فيه الباحث عبارات نفي السماع الواردة في التاريخ الكبير، وبين دلالاتها، إضافة إلى دراسة الرواة الذين أطلقت بحقهم هذه العبارات.

٨. رسالة ماجستير بعنوان (شيوخ البخاري المكثرون من الجرح والتعديل في التاريخ الكبير) لعروبة حاتم عبيد، إشراف الدكتور عبد الخضر جاسم حمادي، جامعة بابل - قسم التاريخ، ٢٠٠٧م.

وقد عرّفت الباحثة بشيوخ البخاري المكثرين من الجرح والتعديل في كتابه التاريخ، وذكرت الرواة الذين وردت فيهم أقوال هؤلاء العلماء في الجرح والتعديل.

واللافت للنظر أن هذه الرسالة نوقشت في قسم التاريخ، مما يدل على أنهم تعاملوا مع كتاب البخاري باعتباره كتاباً في التاريخ، وليس كذلك الكتاب.

٩. أطروحة دكتوراه بعنوان: (منهج الإمام البخاري في تعليل الأحاديث وتصحيحها من خلال كتابه التاريخ الكبير)، لفاطمة الزهراء عواطي، إشراف أ.د. سلمان نصر، جامعة الحاج لخضر - الجزائر، ٢٠٠٩م.

وقد قسمت الباحثة دراستها إلى ثلاثة أبواب، أولها للتعريف بالكتاب وصاحبه، وثانيها لبيان ألفاظ التعليل والتصحيح في الكتاب، وثالثها لبيان منهج البخاري في التعليل والتصحيح والترجيح[1].

١٠. أطروحة دكتوراه بعنوان: (التاريخ الكبير تحقيق ودراسة من بداية ترجمة خلاد بن السائب إلى نهاية ترجمة رئاب بن سليمان)، لمنصور سلمان أبو سبيتان، إشراف أ.د. محمد الشريف و أ.د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف، جامعة الأزهر - مصر، ٢٠٠٩.

وتقع هذه الأطروحة ضمن مجموعة من الأطروحات، التي تناول التاريخ الكبير كاملاً بالتحقيق والدراسة، لكن لم أتمكن من الاطلاع على غير هذه الأطروحة.

وهذه الدراسة كما هو واضح من عنوانها، تحقيق ودراسة، شملت ضبط النص في التاريخ الكبير، والتعريف بالرواة المترجمين، وشيوخهم وتلاميذهم، وتخريج الروايات المذكورة في تراجمهم، مع الحكم عليها.

(١) والتقاطع بين هذه الدراسة وبين دراسة الدكتور أحمد عبد الله واضح، ومن خلال الاطلاع عليهما وجدت اشتراكاً في بعض الأفكار والأمثلة، إلا أن دراسة الدكتور أحمد عبد الله تناولت جانب التعليل فقط، وهي أكثر أمثلةً، بينما تناولت دراسة الدكتورة فاطمة الزهراء التعليل والتصحيح، مع قلة في الأمثلة التطبيقية مقارنة بدراسة الدكتور أحمد عبد الله.

هذه هي الدراسات التي تمكنت من الاطلاع عليها في حدود بحثي، وجدير بالذكر أن المواضيع التي تناولتها هذه الدراسات، مختلفة عن موضوع دراستي، وإن كان هناك بعض نقاط الالتقاء بينهم في ما يتعلق بقضايا الاتصال والانقطاع، والعلل، إلا أنني سأتناول هذه القضايا من جانب آخر، من خلال ربطها بذكر الشيوخ.

ويتبقى مجموعة من الدراسات لم يتسنَّ لي الحصول عليها كاملةً، أذكرها هنا لتمام الفائدة:

١. رسالة ماجستير بعنوان: (منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل من خلال كتابه التاريخ الكبير)، لليلى محمد عجلان، إشراف أ.د. محمود الطحان، جامعة الكويت - الكويت، ١٩٩٩م.

٢. مجموعة رسائل ماجستير ودكتوراه عنوانها (زوائد رجال «التاريخ الكبير» على «تهذيب التهذيب» لابن حجر) عددها ثمانية، مقسمة بين عدد من الطلبة في الرئاسة العامة لتعليم البنات، بالرياض.

٣. مجموعة رسائل ماجستير ودكتوراه عنوانها (التاريخ الكبير تحقيق ودراسة)، نوقشت في جامعة الأزهر بمصر، وقسمت تراجم التاريخ الكبير على عدد من الطلبة، لتحقيق النص، وكانت إحداها أطروحة الدكتور منصور أبو سبيتان، المذكورة آنفاً.

❖ محددات الدراسة:

معلوم أن التاريخ الكبير، كتاب كبير الحجم، كثير التراجم، يضيق وقت إعداد الدراسة عن استقرائه كاملاً، ويصعب استيعابه في مثل هذه الأطروحة، لذا فقد اجتهدت في أن آخذ عينة منه وأدرسها دراسة معمقة حتى أخرج بصورة عن منهج الإمام البخاري في ذكر شيوخ الرواة المترجمين في كتابه، وبعد استشارة مشرفي الفاضل الدكتور عبد الكريم الوريكات، نصحني أن أدرس أول مائة ترجمة من الكتاب، بحيث تكون هذه التراجم هي أساس الدراسة، وأن أدرس مائة ترجمة متفرقة، حسب ما تقتضيه الحاجة البحثية، فكان مجموع التراجم التي تمت دراستها قرابة مائتي ترجمة، جعلتها في ملحق خاص في آخر هذه الدراسة.

وهذا العدد قليل جداً بالنسبة للتاريخ الكبير، ولا يتجاوز ٢٪ من تراجمه، إلا أنه من شأنه أن يسلط الضوء -ولو قليلاً- منهج الإمام البخاري في بقية التراجم، خصوصاً أني حرصت أن تكون هذه العينة ممثلة عن تراجم التاريخ الكبير كاملاً، فراعيت فيها المعايير الآتية:

١. تنوع طبقات الرواة: ففيها الصحابة والتابعون ومن بعدهم إلى عصر الإمام البخاري.

٢. تنوع مراتب الرواة وأحوالهم: ففيها الأئمة الثقات الذين هم من رجال الصحيح، وفيها الضعفاء والمدلسون والمتروكون والمتهمون.

٣. تنوع بلدان الرواة، ففيها المكيون والمدنيون والكوفيون والبصريون والمصريون والشاميون وغيرهم.

٤. تنوع الرواة من حيث الشيوخ والتلاميذ: ففيها المكثرون والمقلّون، وفيها المعروفون والمجهولون، وفيها من لم يذكر لهم البخاري شيوخاً.

❖ منهج الدراسة:

حتى تحقق الدراسة أهدافها، سلكت المناهج الآتية:

١. المنهج التحليلي: ويتمثل في تحليل كلام البخاري، وكلام غيره من العلماء، وبيان دلالاته في كل ترجمة من التراجم موضع الدراسة.

٢. المنهج الاستنباطي: ذلك أني -بعد تحليل المعلومات وبيان دلالاتها- حاولت استنباط الأسباب التي ذكر البخاري الشيوخَ من أجلها.

٣. المنهج النقدي: ويظهر في مناقشة بعض القضايا المتعلقة بذكر الشيوخ، كصيغ التحمل عن الشيوخ ودلالاتها، والانتقادات الموجهة للتاريخ الكبير، مع بيان ما ترجّح لديّ في ذلك.

وحرصاً مني على الفائدة والاختصار -تأسياً بالإمام البخاري رحمه الله- فإني سألتزم بالنقاط الآتية في هذه الدراسة:

١. فيما يتعلق بترجمة الرواة المذكورين في هذه الدراسة، فإني ألتزم بالتعريف الموجز بالراوي، وأقتصر في ذلك على ما له علاقة بموضوع الدراسة.

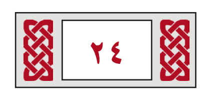
٢. فيما يتعلق بالرواة المختلف في اسمائهم، فإني سأكتفي بالإشارة إلى الاختلاف دون الترجيح، إلا إذا كان هذا الاختلاف له علاقة بموضوع الدراسة.

٣. أما الشيوخ المقصودون بهذه الدراسة، فهم كل من ذكرهم الإمام البخاري في ترجمة الراوي، سواءً ذكرهم بصيغة تثبت السماع أو الإدراك أن تنفيهما.

٤. اعتمدت -بصورة أساسية- في إحصاء مرويات الراوي عن شيوخه على جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية، ثم على النسخة الرسمية من المكتبة الشاملة، لذا فإن النتائج الإحصائية الواردة في الدراسة، ليس بالضرورة أن تكون دقيقة، وإنما تعطي صورة تقريبية للمعلومة.

٥. ضمّنت دراستي بعض المخططات والخرائط الذهنية، وجعلتها في نهاية كل فصل لتلخيص المعلومات الواردة فيه.

والحمد لله رب العالمين





الفصل التمهيدي

التاريخ الكبير: أهميته، ومنهجه، وعلاقته بالتراجم المعلّة وبالجامع الصحيح

المبحث الأول:

التعريف بالتاريخ الكبير وأهميته وعناية العلماء به

المطلب الأول: التعريف بالتاريخ الكبير وأهميته

المطلب الثاني: عناية العلماء بالتاريخ الكبير

المبحث الثاني:

المنهج العام للإمام البخاري في التاريخ الكبير

المطلب الأول: هدف الإمام البخاري وشرطه في الكتاب

المطلب الثاني: طريقة تقسيم الكتاب وترتيبه

المطلب الثالث: عناصر ترجمة الرواة في الكتاب

المبحث الثالث:

علاقة التاريخ الكبير بالتراجم المعلة، وبالجامع الصحيح

المطلب الأول: علاقة التاريخ الكبير بالتراجم المعلة

المطلب الثاني: علاقة التاريخ الكبير بالجامع الصحيح





التاريخ الكبير: أهميته، ومنهجه، وعلاقته بالتراجم المعلّة وبالجامع الصحيح

جرت عادة الباحثين في التاريخ الكبير -شأنهم في ذلك شأن غيرهم ممن يدرس كتاباً بعينه- أن يبدأوا بحثهم بالتعريف بهذا الكتاب[1] وموضوعه، وبيان أهميته، وطريقة تريبه وتقسيمه، إلى غير ذلك من المعلومات التي تعطي القارئ تصورًا عامًا عن الكتاب.

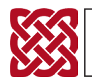
وسأسلك في هذا الفصل مسلكهم، مبيناً أهم المعلومات المتصلة بالتاريخ الكبير، إلا أنني سأحاول الاختصار ما أمكن، مقتصراً في ذلك على ما يفيد موضوع الدراسة.

(١) من الذين عرفوا بالتاريخ الكبير: محمد حوى في رسالته منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل، وعادل الزرقي في كتابه تاريخ البخاري، ومحمد عبد الكريم عبيد في رسالته تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير، وأحمد عبد الله في رسالته منهج الإمام البخاري في التعليل في التاريخ الكبير، وفاطمة الزهراء عواطي في بحثها الموازنة بين التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم. وقد أفدت منهم وزدت بعض المعلومات على ما ذكروا.





المبحث الأول



التعريف بالتاريخ الكبير وأهميته وعناية العلماء به

❖ المطلب الأول: التعريف بالتاريخ الكبير وأهميته:

أولاً: التعريف بالكتاب:

كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري رحمه الله، كتاب جامع لتراجم رواة الحديث من الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين، ومن بعدهم إلى طبقة شيوخه.

وقد تحدث الإمام البخاري رحمه الله عن بداية تصنيف هذا الكتاب فقال: «فلما طعنت في ثماني عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ، في الليالي المقمرة»[(١)].

فكتاب التاريخ هو أول كتاب صنفه الإمام البخاري رحمه الله -من الكتب التي بين أيدينا-، وبما أنه ولد سنة ١٩٤هـ[(٢)]، فإن بداية تأليفه للتاريخ تكون سنة ٢١٢هـ. وقد انتشر هذا الكتاب في زمان الإمام البخاري رحمه الله ودليل ذلك ما رواه الخطيب عن البخاري أنه قال: أخذ إسحاق بن راهوية كتاب التاريخ الذي صنفت، فأدخله على عبدالله بن طاهر،

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٢/ ٣٢٥).

(٢) انظر: المرجع السابق، (٢/ ٣٢٢).

فقال: أيها الأمير ألا أريك سحرًا»[١]، وبما أن إسحق بن راهويه توفي سنة ٢٣٨هـ[٢]، أي قبل وفاة البخاري بثماني عشرة سنة، فدل ذلك على أن الإمام البخاري انتهى من تأليف الكتاب قبل ذلك الوقت.

أما وجود بعض التراجم التي توفي أصحابها في وقت متأخر، فلا يتعارض مع ما ذكرته، فلعل النسخة التي كانت مع ابن راهوية ليست هي النسخة الأخيرة من الكتاب؛ ذلك أن تصنيف التاريخ الكبير مرَّ بثلاث مراحل حتى خرج بحلته الأخيرة، يقول الإمام البخاري رحمه الله: «وصنفته –أي التاريخ– ثلاث مرات»[٣]. وقد فسر ذلك الشيخ المعلمي رحمه الله فقال: «يعني –والله أعلم– أنه يصنف الكتاب ويخرجه للناس، ثم يأخذ يزيد في نسخته ويصلح، ثم يخرجه مرةً ثانية، ثم يعود يزيد ويصلح، حتى يخرجه الثالثة»[٤].

وقد بلغ عدد تراجم الكتاب في النسخة التي بين أيدينا[٥] قرابة

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٢/ ٣٢٥).

(٢) انظر: البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦)، التاريخ الأوسط، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط١، ١٩٧٧م، مكتبة دار التراث، سوريا، (٢/ ٣٦٨).

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٢/ ٣٢٥).

(٤) قال ذلك في مقدمة الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، (١/ ١١). وقد ذكر الدكتور أحمد عبد الله أن الإمام البخاري استمر في تصنيف التاريخ زمناً طويلاً، بدليل أنه ترجم لرواة تأخرت وفاتهم إلى سنة ٢٤٩هـ. اهـ. انظر: أحمد، أحمد عبد الله، منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٥م، جامعة اليرموك، الأردن، (ص٢٨).

(٥) ذكر د. عادل الزرقي أن للكتاب طبعتين متداولتين: أولاهما بتحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله، أصدرتها دائرة المعارف الهندية، والثانية بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا. وللاستزادة حول هذا الموضوع ينظر: الزرقي، عادل عبد الشكور، تاريخ البخاري، ط١، دار طويق النجاة، السعودية، (ص٣٠ وما بعدها).

ثلاثة عشر ألف راوٍ، إضافة إلى أصحاب الكنى الذين يبلغ عددهم قرابة ألف راوٍ[1].

ثانيًا: أهمية بالكتاب:

على الرغم من أن اسم الإمام البخاري ارتبط بالجامع الصحيح، إلا أن كتاب التاريخ الكبير حظي بأهمية كبيرة لدى العلماء، حتى من طبقة شيوخ البخاري كما سيأتي.

ويمكن بيان أهمية هذا الكتاب من خلال النقاط الآتية:

١. تقدم الكتاب وسبق الإمام البخاري في تصنيفه: فالإمام البخاري رحمه الله يعد أول من صنّف في تراجم الرواة بهذا الترتيب والشمول، وقد شهد له بذلك غير واحد من العلماء، يقول الإمام أبو أحمد الحاكم الكبير: «وكتاب محمد بن إسماعيل في التاريخ كتاب لم يسبق إليه»[2]. ويقول ابن رجب الحنبلي: «وللبخاري تصانيف كثيرة وقد سبق الناس إلى تصنيف الصحيح والتاريخ»[3].

(١) فيما يتعلق بعدد تراجم التاريخ الكبير، نقلت الدكتورة فاطمة الزهراء عواطي في بحثها الموازنة بين التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم- نقلت قول الذهبي عن أبي بكر الحازمي أن عدد تراجم التاريخ الكبير بلغ نحو أربعين ألف ترجمة، وقالت إن ذلك وهم، ورجحت أن يكون تصحيفاً، وأن الصحيح أربعة عشر ألف ترجمة، لأن هذا الرقم هو الأقرب لواقع الكتاب. وأنا معها فيما ذهبت إليه، لأن الفارق بين الرقمين كبير جداً، وعدد تراجم النسخة التي بين يدي من كتاب بلغ -على سبيل التحديد- (١٣٩٥٢) ترجمة، منها (٩٩٣) ترجمة في باب الكنى.

(٢) الحاكم، أبو أحمد محمد بن محمد بن إسحاق (ت٣٧٨هـ)، الأسامي والكنى، تحقيق يوسف محمد الدخيل، ط١، ١٩٩٤م، دار الغرباء، السعودية، (٢/ ٢٧٤).

(٣) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، شرح علل الترمذي، تحقيق د.همام سعيد، ط١، ١٩٨٧م، مكتبة المنار، الأردن، (١/ ٤٩٦). وتقدم قول المعلمي في مقدمته لكتاب الموضح (١/ ١): وأول مصنف جامع لأسماء الرواة إلا ما شذَّ هو التاريخ الكبير للإمام البخاري.



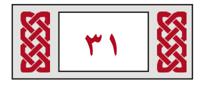
٢. شمول الكتاب لعدد كبير من رواة السنة النبوية: فعدد تراجمه -كما سبق- يقارب ثلاثة عشر ألف ترجمة، أراد البخاري من خلالها استيعاب أسماء رواة السنة من عصر الصحابة رضي الله عنهم إلى عصره، لذا فإن التاريخ الكبير يمثل أضخم قاعدة بيانات للرواة في ذلك العصر.

٣. خفاء منهج الكتاب وطريقة تصنيفه: وهو ما صرّح به البخاري نفسه حين قال: «لو نُشِّر بعض أستاذيَّ هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ ولا عرفوه»[١]. حتى إن شيخه إسحاق بن راهويه عندما أدخل كتاب التاريخ على الأمير عبد الله بن طاهر، نظر فيه ابن طاهر فتعجب منه وقال: لست أفهم تصنيفه[٢]. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أهمية الكتاب وقيمته العلمية، وواقع الكتاب يؤيد ما قالوه، فإن المعلومات التي يذكرها البخاري في التراجم يراها الناظر للوهلة الأولى معلومات مجردة لا حراك فيها جامدة، حتى إذا أنعم النظر فيها، وحاول استنباط العلاقة بينها، حينئذٍ يفهم المراد منها، ويعلم أنه وقع على كنز ثمين.

٤. احتواؤه على ركنين أساسيين من أركان علوم الحديث، وهما علم الرجال وعلم العلل، وفي ذلك يقول ابن رجب عن الكتاب:

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٢/ ٣٢٥).

(٢) انظر: المرجع السابق.



«وهو كتاب جليل لم يسبق إلى مثله وهو جامع لذلك كله [أي التواريخ والعلل والأسماء]»[1]. وهذا ما يؤيده واقع الكتاب.

٥. احتواؤه على الكثير من متون الحديث: فقد بلغ عدد المتون المذكورة في الكتاب (٦٠٩٥) متناً، ما بين متصل ومنقطع[2]. لذا فإن في ثنايا هذا الكتاب ثروة ضخمة من الروايات المتنوعة صحةً وضعفاً، ومنها ما لا يوجد في غيره من الكتب.

٦. كون الكتاب مرجعاً نقدياً لا يستغنى عنه: نقل الخطيب البغدادي عن أبي العباس بن سعيد قوله: «لو أن رجلا كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن كتاب التاريخ لمحمد بن إسماعيل البخاري»[3]. ونقل الذهبي عن أبي سهل الشافعي قوله: «سَمِعْتُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلاَثِيْنَ عَالِماً مِنْ عُلَمَاءِ مِصْرَ، يَقُوْلُوْنَ: حاجتنا من الدنيا النظر في كتاب محمد بن إسماعيل»[4]. وكلامهما -رحمهما الله- ينمُّ عن إدراكهما لقيمة هذا الكتاب، وأنه لا بد لكل من يبحث في علم الحديث أن يتناوله بالدراسة والمراجعة، والله أعلم.

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (١/ ٣٣٨).

(٢) ذكر هذا العدد محمد عبد الكريم عبيد في رسالته تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير، (ص١٢٨٧).

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٢/ ٣٢٦).

(٤) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز (ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط٣، ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، لبنان، (١٢/ ٤٢٦).

المطلب الثاني: عناية العلماء بالتاريخ الكبير:

تقدم الكلام في المطلب السابق عن أهمية التاريخ الكبير، ومكانته عند العلماء، وتبين أنه يعد مرجعاً لا يستغنى عنه لمن أراد أن يصنف في علم الحديث، وسأسلط الضوء في هذا المطلب على مظاهر عناية العلماء به، ومدى استفادتهم منه قديماً وحديثاً. وبيان ذلك على النحو الآتي:

أولاً: استفادة العلماء من الكتاب[1]:

فممن استفاد منه الإمام مسلم رحمه الله، يقول أبو أحمد الحاكم: «ومن تأمل كتاب مسلم بن الحجاج في الأسامي والكنى علم أنه منقول من كتاب محمد بن إسماعيل حذو القُذَّة بالقُذَّة»[2].

وممن استفاد منه الترمذي رحمه الله: فقد قال في العلل الصغير: «وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد ابن إسماعيل»[3].

وممن استفاد منه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: قال ابن رجب: «ثم لما وقف عليه -أي على التاريخ الكبير- أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان رحمهما الله صنفا على منواله كتابين: أحدهما: كتاب الجرح والتعديل، وفيه ذكر

---

(١) انظر: أحمد عبد الله، منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير، (ص٣٧٩ وما بعدها)، وليس المقصود الاستقصاء في هذه المسألة.

(٢) أبو أحمد الحاكم، الأسامي والكنى، (٢/ ٢٧٤). والمقصود بكتاب البخاري كتاب الكنى، وهو جزء من التاريخ الكبير.

(٣) الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الصغير، تحقيق أحمد شاكرو آخرين، دار إحياء التراث العربي، لبنان، (ص٧٣٨).

الأسماء فقط، وزادا على ما ذكره البخاري أشياء من الجرح والتعديل. وفي كتابهما من ذلك شيء كثير لم يذكره البخاري. والثاني: كتاب العلل، وأفردا فيه الكلام في العلل»(١).

وممن استفاد منه أيضاً، ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، ففيه كثير من النصوص المنقولة عن البخاري في التاريخ، وكذلك الدارقطني في كتابه العلل.

ثانياً: استدراك العلماء على الكتاب وتعقبهم له:

جمع السخاوي رحمه الله الكتب التي استدركت على التاريخ الكبير وانتقدته، حين قال في سياق كلامه عن الكتاب: «وذيل على المحمدين منه خاصة للدارقطني، ثم ابن المحب، وتعقبه الخطيب في كتابه الموضح لأوهام الجمع والتفريق وهو في مجلد، ولابن أبي حاتم قبله جزء كبير عندي انتقد فيه على البخاري»(٢)، ومن خلال هذا الكلام يتبين أن هذه الكتب هي:

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (١/ ٣٣٨). وقد اتهم أبو أحمد الحاكم أبا حاتم وأبا زرعة أنهما أخذا كتاب البخاري ونسباه لأنفسهما فقال: كنت بالري فرأيتهم يقرؤون على ابن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل فلما فرغوا قلت لابن عبدويه: ما هذه الضحكة؟! أراكم تقرؤون كتاب التاريخ لمحمد بن إسماعيل على شيخكم على الوجه، وقد نسبتموه الى أبي زرعة وأبي حاتم. فقال: يا أبا أحمد، اعلم أن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما هذا الكتاب قالا: هذا علم حسن لا يستغنى عنه، ولا يحسن بنا ان نذكره عن غيرنا، فأقعدا أبا محمد عبد الرحمن حتى سألهما عن رجل بعد رجل، وزادا فيه ونقصا، ونسبه عبد الرحمن اليهما» اهـ. من كتاب تاريخ دمشق، لابن عساكر (ت٥٧١)، تحقيق عمرو العمروي، ط١، ١٩٩٨م، دار الفكر، لبنان، (٣٥/ ٣٦٣). وليس هذا موضع مناقشة كلامه، إذ لا علاقة له بموضوع الدراسة.

(٢) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، تحقيق فرانز روزنثال، ترجمة التحقيق د. صالح أحمد العلي، ط، ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، لبنان، (ص٢٠٧).

١. ذيل على المحمدين من التاريخ الكبير للدارقطني.

٢. ذيل على المحمدين من التاريخ الكبير لأبي بكر ابن المحب[١].

٣. بيان خطأ البخاري في تاريخه لابن أبي حاتم.

٤. الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي.

ثالثًا: مؤلفات المعاصرين حول التاريخ الكبير:

من خلال اطلاعي على الدراسات والأبحاث حول التاريخ الكبير، وجدت ما يربو على خمسة وأربعين مؤلفاً، ما بين بحث ورسالة وكتاب، لكن المقام لا يتسع لذكرها هنا مفصلة[٢]، لذا آثرت أن أصنفها على النحو الآتي:

١. تحقيق التاريخ الكبير ودراسته: وفيه نحو ١٥ رسالة جامعية.

٢. زوائد التاريخ الكبير على تهذيب الكمال: وفيه نحو ٧ رسائل جامعية.

٣. منهج الإمام البخاري في التاريخ الكبير أو في جزئية منه: وفيه نحو ١٠ رسائل جامعية.

٤. تخريج أحاديث التاريخ الكبير والحكم عليها: وفيه نحو ٦ رسائل جامعية.

---

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن المحب النيسابوري، توفي سنة ٤١٦هـ، ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف، ط، ٢٠٠٣م، دار الغرب الإسلامي، (٩/ ٢٧٣). وهذا الكتاب والذي قبله لم يصل إلينا شيء منهما.

(٢) جعلت هذه الدراسات في ملحق خاص آخر هذا الكتاب.

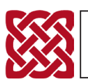
٥. الموازنة بين التاريخ الكبير وبين غيره من الكتب: وفيها بحثان.

٦. الكتب العامة التي تكلمت عن التاريخ الكبير: وهي نحو ٧ كتب.

وجدير بالذكر أن معظم هذه الدراسات عامة لها امتداد أفقي في الكتاب، بمعنى أنها لم تتناوله بعمق، وليس هذا تنقيصاً من شأنها، فإن أصحابها قدموا -مشكورين- جهداً مباركاً وقطعوا شوطاً كبيراً في بيان منهج الإمام البخاري في الكتاب عموماً، وهي الخطوة الأولى التي لا بد منها، أما الخطوة الثانية التي يحتاجها كتاب التاريخ الكبير فهي دراسة كل جزئية من جزئياته دراسةً معمقةً، وربطها بالجزئيات الأخرى، حتى تتكشف كنوز هذا الكتاب القيّم، والله أعلم.



المبحث الثاني



المنهج العام للإمام البخاري في التاريخ الكبير

❖ المطلب الأول: هدف الإمام البخاري وشرطه في الكتاب:

إن معرفة هدف المصنف وشرطه في كتابه، يوضح منهجه وسلوكه في الكتاب، ومن الجدير بالذكر أن الإمام البخاري -كعادته- ليس له كلام كثير حول التاريخ الكبير، باستثناء الأسطر القليلة التي كتبها في بدايته، إضافة إلى ما نقله عنه الخطيب في تاريخ بغداد، وسيأتي ذكر هذين الموضعين، كل في مكانه إن شاء الله.

أولاً: هدف الإمام البخاري من الكتاب:

لم يصرح الإمام البخاري بهدفه من الكتاب، إلا أن واقع الكتاب يظهر أن هدفه استيعاب كل من روى ولو حديثاً واحداً من عصر الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلى عصره[1]. وليس أدل على ذلك من العدد الكبير الذي حواه هذا الكتاب من رواة الحديث، على اختلاف طبقاتهم وأحوالهم، حتى كان أكبر موسوعة في التراجم في ذلك العصر.

---

(١) انظر: عواطي، فاطمة الزهراء إبراهيم، الموازنة العلمية بين التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد ١٠٦، ٢٠١٦م، (ص٣٧٤). وجدير بالذكر أن الإمام البخاري لم يستوعب صغار شيوخه، هذا ما صرح به الذهبي في سير أعلام النبلاء (١١/ ١١٨).

ثانيًا: شرط الإمام البخاري في الكتاب:

نقل الخطيب البغدادي عن الإمام البخاري قوله: «قَلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب»[1]. فدل كلامه رحمه الله على أن شرطه في الكتاب أن يكون مختصرًا.

وشرط الاختصار يقتضي أن يقتصر الإمام البخاري على ذكر أهم المعلومات الخاصة بالراوي المترجم، التي تظهر مواطن القوة والضعف في روايته، دون التطرق للمعلومات التعريفية العامة، لذا كان لا بد لكل من يتناول التاريخ الكبير بالبحث والدراسة أن يدرك قيمة المعلومات الواردة فيه، وأن لا يتعامل معها بسطحية، بل يجتهد في استنباط مراد الإمام البخاري من إيرادها.

ولا يخفى على أحد صعوبة الجمع بين هدف الاستيعاب وشرط الاختصار، ذلك أن كلاً منهما يقتضي في ظاهره مخالفة الآخر، لكن الإمام البخاري رحمه الله كان بارعاً في الجمع بينهما، فجاء كتابه جامعاً لعدد كبير من الرواة، وجاء في الوقت ذاته مختصراً في تراجمه، مقتصراً على النزر اليسير من المعلومات القيمة المتعلقة بالراوي وروايته، وواقع الكتاب يشهد بذلك، فإن غالب التراجم لا يتجاوز بضعة أسطر، حتى إن بعضها لا يتجاوز سطرًا واحدًا.

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٢/ ٣٢٥).

والكلام السابق يوضح لنا سبب قول البخاري عن كتابه: «لو نُشِّرَ بعض أستاذي هؤلاء، لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ ولا عرفوه»[1]، ويوضح لنا أيضاً سبب قول شيخه إسحاق بن راهويه عندما أخذ الكتاب، فأدخله على عبد الله بن طاهر، فقال: «أيها الأمير ألا أريك سحرًا»[2]. ذلك أن الإمام البخاري لما أراد أن يجمع بين الاستيعاب والاختصار، سلك مسلك التلميح دون التصريح، والاكتفاء بالإشارة دون العبارة، فصار كتابه ملغزًا لا يفهمه إلا من تعمق فيه، والله أعلم.

❖ المطلب الثاني: طريقة تقسم الكتاب وترتيبه[3]:

ذكر الإمام البخاري في بداية كتابه طريقته في ترتيب تراجم الكتاب فقال: «هذه الأسامي وضعت على (أ، ب، ت، ث)، وإنما بدئ بمحمد من بين حروف (أ، ب، ت، ث)، لحال النبي ﷺ، لأن اسمه محمدًا ﷺ، فإذا فرغ من المحمدين ابتدئ في الألف ثم الباء ثم التاء ثم الثاء ثم ينتهي بها إلى آخر حروف (أ، ب ت، ث)، وهي (ي). والميم تجيئك في موضعها، ثم هؤلاء المحمدون على (أ، ب، ت، ث)، على أسماء آبائهم لأنها قد كثرت، إلا نحو من عشرة أسماء فإنها ليست على (أ، ب، ت، ث)، لأنهم

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٢/ ٣٢٥).

(٢) المرجع السابق.

(٣) للاستزادة حول طريقة ترتيب الكتاب وتقسيمه، ينظر: حوى، محمد سعيد، منهج البخاري في الجرح والتعديل، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٩٦م، (ص٢١٧ وما بعدها)؛ والدايني، عزيز رشيد محمد، أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ط١، ٢٠٠٦م، دار الكتب العلمية، لبنان، (ص١٣١). وقد أفدت منهما في هذا المطلب.

مِنْ أصحاب النبي ﷺ»[1]. مما سبق يتضح أن الإمام البخاري اعتمد معيارين أساسيين في ترتيب الرواة، هما:

١. الترتيب الهجائي لأسماء الرواة.

٢. الطبقة الزمانية للرواة. وذلك في قوله «إلا نحو من عشرة أسماء... لأنهم من أصحاب النبي ﷺ.

وقد صرح أنه خالف هذين المعيارين في المحمدين احترامًا لمقامه ﷺ ثم شرع بعد ذلك بترتيب الرواة حسب الحرف الأول من أسمائهم، متبعاً الطريقة الآتية:

١. قسَّم كتابه حسب الحروف.

٢. عقد في كل حرف أبواباً للأسماء المكررة، ففي حرف الألف -مثلاً- يقول: باب إبراهيم. ويذكر الرواة الذيت تسموا بهذا الاسم، ثم يقول: باب إسماعيل. ويذكر الرواة الذين تسموا به ... وهكذا.

٣. إذا انتهى من الأسماء المكررة، يقول: باب (من أفناء الناس)، يذكر فيه من لا يعرف إلا باسمه الأول، فيورد فيه -مثلاً- من اسمه إبراهيم ولا يعرف اسم أبيه.

---

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، تحقيق هاشم الندوي وآخرين، ١٣٦٠هـ، دائرة المعارف العثمانية، الهند، (١/ ١١).



٤. في نهاية كل حرف يقول: باب (الواحد) يذكر فيه الأسماء التي لم يتسمَّ بها إلا راوٍ واحد فقط، كالأعشى وبجاد وثروان.

٥. يراعي في ما سبق -عموماً- طبقات الرواة فيقدم الصحابة ثم التابعين ثم من بعدهم.

ومن خلال الاطلاع على ترتيب التراجم في الكتاب، لاحظت ما يلي:

١. في باب الألف قدم الإمام البخاري أسماء الأنبياء فقال: باب إبراهيم، ثم إسماعيل، ثم إسحاق، ثم أيوب. ولعل ذلك احترامًا منه لمقامهم عليهم الصلاة والسلام.

٢. في باب العين قدم من اسمه عبد الله، ثم عبد الرحمن، ولعل ذلك تأسيًا منه بالنبي ﷺ في تفضيل عبد الله وعبد الرحمن على غيرهما من الأسماء.

٣. وفي ثنايا حرف العين، قدم من اسمه عمر، ثم عثمان، ثم علي. مراعاةً منه لفضل كل واحد منهم وترتيبه في الخلافة، والله أعلم

❖ المطلب الثالث: عناصر ترجمة الرواة في الكتاب:

علمنا في المطلب الأول من هذا المبحث أن الإمام البخاري اشترط في تراجمه الاختصار، لذا فإنها -في غالبها- لا تتجاوز بضعة أسطر، واقتضى ذلك الشرط أن يحرص الإمام البخاري على انتقاء عناصر الترجمة بعناية فائقة، فيكون بذلك قد قدّم أهم المعلومات، بأخصر العبارات.

وسأذكر فيما يلي عناصر التراجم الواردة في الكتاب، ذكراً مجرداً دون التطرق لهدف البخاري من إيرادها، لأن هذا يحتاج إلى دراسة مطولة ليس هذا محلها، ويمكن إجمال تلك العناصر على النحو الآتي[1]:

١. اسم الراوي ونسبه: فيذكر اسمه ويشير إلى الاختلاف فيه عند الحاجة لذلك، كما في ترجمة محمد بن سعيد الشامي حين قال: «مُحَمَّد بْن سَعِيد الشامي، ويقَالُ: ابْن أَبِي قيس. ويقَالُ: ابْن الطبري. ويقَالُ: ابْن حسان، أَبُو عَبْد الرَّحْمَن»[2]. وأحياناً يزيد على ذلك فيرجح أحد الأقوال، كما في قوله: «مُحَمَّد بْن أَبِي الشّمال العطاردي الْبَصْرِيّ ... ويقَالُ: ابْن أَبِي شباب. ولا يصح»[3].

٢. كنيته: ويذكر فيها ما يذكر في الاسم من خلاف، كقوله: «عَبْد اللَّه بْن الزُّبَيْر بْن العوام أَبُو بَكْر رضي اللَّه عَنْهُ، ويقَال أَبُو خبيب، وَقَالَ بعضهم أَبُو بكير»[4]. وفي بعض المواضع يذكر من كَنَّى الراوي بهذه الكنية فيقول مثلاً: «مُحَمَّد بْن عَبْد العزيز الكوفِي التيمي أَبُو سَعِيد كناه لي أَحْمَد بْن عَبْد الجبار»[5].

(١) انظر: الشايع، عبد الرحمن سليمان، الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري لا يتابع عليه في التاريخ الكبير، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠٢م، (ص٣٠-٣٢)، وقد أفدت منه في ذكر عناصر الترجمة، وزدت في التوضيح وفي ذكر الأمثلة.
(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٩٤).
(٣) المرجع السابق، (١/ ١١٥).
(٤) المرجع السابق، (٥/ ٦).
(٥) المرجع السابق، (١/ ١٦٦).

٣. بلد الراوي وبلد حديثه: والمقصود ببلد الراوي البلد الذي ينتمي إليه كالبصري والكوفي والمدني، والمقصود ببلد حديثه المكان الذي انتشر فيه حديثه، فيقول البخاري مثلاً: «مُحَمَّد بْن أَبِي مُجالد حديثه فِي الكوفِيين»[١]، ويقول في موضع آخر: «مُحَمَّد بْن نافع ابْن جُبَيْر بْن مُطْعِم الْقُرَشِيّ ... حَدِيثَهُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ»[٢].

٤. تاريخ وفاته ومكانها: وقد اعتنى الإمام البخاري ببيان تاريخ الوفاة لارتباطه بموضوع الطبقات واللقيا، فتراه أحياناً يحدد تاريخ الوفاة ومكانها فيقول: «مُحَمَّد بْن إِسْحَاق مولى قيس بْن مخرمة الْقُرَشِيّ ... مات ببغداد سنة إحدى وخمسين ومائة»[٣]، وأحياناً أخرى يربط تاريخ وفاة الراوي بوفاة راوٍ آخر، كقوله: «إِبْرَاهِيم بْن أَبِي الوزير ... مات بعد أَبِي عاصم ومات أَبُو عاصم سنة ثنتي عشرة ومائتين»[٤].

٥. شيوخ الراوي: وهو موضوع هذه الدراسة، فيذكر في الترجمة شيخاً أو شيخين أو أكثر، لأسباب عديدة سيأتي بيانها في الفصول القادمة إن شاء الله.

٦. تلاميذه: وصورة ذكر التلاميذ مشابهة لصورة ذكر الشيوخ، فيذكر من تلاميذ الراوي واحداً أو اثنين أو أكثر، فيقول مثلاً:

---

١ البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٣١).
٢ المرجع السابق، (١/ ٢٤٩).
٣ المرجع السابق، (١/ ٤٠).
٤ المرجع السابق، (١/ ٣٣٣).

«محمد بن أسلم بن بجرة من بلحارث بن الخزرج الأنصاري، روى عنه أبو بكر بن حزم»[1].

٧. صيغ التحمل عن الشيوخ وبيان السماعات: وجعلتها عنصراً مستقلاً لأهميها، ولعناية الإمام البخاري بها، والدليل على ذلك تنوعها واختلافها حتى في الترجمة الواحدة، فيقول مثلاً: « خِلاس بْن عَمرو، الهَجَريّ. سَمِعَ عمارًا، وعَائِشَة ... روى عَنْ أَبي هُرَيرةَ، وعن عليٍّ صحيفة، وعن أبي رافع»[2]. فذكر العديد من صيغ التحمل عن الشيوخ في ترجمة واحدة، وما ذلك إلا لشدة اعتنائه بها. ويدخل في ذلك بيان الإمام البخاري لقضايا الاتصال والانقطاع بين الراوي وشيخه أو تلميذه، كأن يقول مثلاً: «سُليمان بن مُوسى، الدِّمَشقيّ ... أدركه ابْن عُيَينة بمكة، وخرج ولم يسمع منه»[3].

٨. روايات الراوي: فيذكر للراوي رواية أو أكثر مما تدعو الحاجة إليه، وقد يذكر الرواية كاملة كقوله: «مُحَمَّد بن إسماعيل الضبّي: قَالَ لِي إِسْحَاقُ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ على بن حميد الدهكي، عن محمد، عن أَبِي الْمُعَلَّى الْعَطَّارِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: عَلِّمْنِي عَمَلا أَدْخُلُ الْجَنَّةَ. قَالَ: كُنْ مُؤَذِّنًا أَوْ

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٤١).
(٢) المرجع السايق، (٣/ ٢٢٧).
(٣) المرجع السابق، (٤/ ٣٨).

إِمَامًا أَوْ بِإِزَاءِ الْإِمَام»[1]. وقد يكتفي بالإشارة إلى الرواية دون ذكرها كقوله: «عُمَر بْن بيان التغلبي: ... وَرَوَى مروان بْن مُعَاوِيَة عَنْ حَفْص بْن عُمَر الثَّقَفِيّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُرْوَة عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الجنائز»[2].

٩. علل روايات الراوي: فبعد أن يذكر البخاري اسم الراوي وشيئاً من رواياته يشير إلى علة فيها كتعارض الرفع والوقف، أو المخالفة في المتن، أو التدليس، إلى غير ذلك من أنواع العلل، ومثال ذلك قوله: «مُحَمَّد بْن خثيم بْن عِرَاكِ بْن مَالِكٍ الْغِفَارِيُّ عَنْ أَبِيه عَنْ جده سَمِعَ أَبا هُرَيْرَةَ فِي الصدقة لم يرفعه، سَمِعَ منه خَالِد بْن مخلد، ورفعه حماد بْن زيد ويحيى بْن سَعِيد وعدَّة»[3]، فأشار إلى تعارض الوقف والرفع في رواية هذا الراوي.

١٠. مرتبة الراوي: والمقصود به إطلاق حكم عام على الراوي، بخلاف العنصر الذي قبله، فإنه يتكلم عن رواية بعينها، ولا يعطي حكماً عامًّا، وهذا الحكم قد يطلقه الإمام البخاري وقد يحكيه عن غيره من الائمة، ومثال جرح الراوي قول البخاري رحمه الله: «مُحَمَّد ابْن زاذان، منكر الحديث لا يكتب حديثه»[4]، ومثال

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٣٧).
(٢) المرجع السابق، (٦/ ١٤٣).
(٣) المرجع السابق، (١/ ٧١).
(٤) المرجع السابق، (١/ ٨٨).

التعديل قوله رحمه الله: «إِبْرَاهِيم ابْن مَيْسَرَة الطائِفِي... وقَالَ لي علي عَنِ ابْن عيينة: كَانَ ثقةً مأموناً من أوثق من رأيت»[1].

فهذه هي العناصر التي يذكرها الإمام البخاري في ترجمة الرواة إجمالاً، فقد يجتمع منها في الترجمة الواحدة عنصران أو ثلاثة أو أكثر أو أقل، بحسب ما يريده البخاري رحمه الله.

واللافت للنظر أن هذه العناصر وإن كانت مستقلة في الظاهر إلا أن بينها علاقة تكاملية، بحيث يحتاج كل عنصر منها للآخر حتى يكتمل بناء الترجمة، ولا بد من مراعاة هذه العلاقة بين العناصر عند دراسة هذا الكتاب.

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٣٢٨).



المبحث الثالث



علاقة التاريخ الكبير بالتراجم المعلّة وبالجامع الصحيح

❖ المطلب الأول: علاقة التاريخ الكبير بالتراجم المعلّة:

أولاً: مفهوم التراجم المعلّة:

أول من أطلق اسم التراجم المعلة على هذا الفن هو الدكتور همام سعيد في تحقيقه لشرح علل الترمذي، وتبعه الدكتور عبد الكريم الوريكات في رسالته «الوهم في رواية مختلفي الأمصار»، ثم الأستاذ أسعد تيم في كتابه «علم طبقات المحدثين» ليضع تعريفاً وصفياً لهذا العلم[1].

وخلص د. البشابشة في رسالته الموسومة بـ(التراجم المعلَّة) إلى وضع تعريف لهذا المصطلح فقال: «الترجمة المعلة هي تعريف بالراوي يبين مواطن الضعف والقوة في أحاديثه تفصيلاً وتدليلاً، للوصول إلى صفة التعامل معها قبولاً ورداً بالنظر في صفات وأحوال تختص به»[2].

والمقصود بهذا التعريف كما بينه الباحث نفسه: هو أن تقدم معلومات عن الراوي تبين من خلالها مواطن ضعفه وقوته التفصيلية الدقيقة، بهدف الوصول إلى صورة واضحة للتعامل مع مروياته[3].

---

(١) انظر: البشابشة، أحمد بدري، التراجم المعلة، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١١م، (ص٢٢-٢٤).
(٢) المرجع السابق، (ص٢٤).
(٣) انظر: المرجع السابق، (ص٢٤-٢٥).

ثانياً: علاقة التاريخ الكبير بالتراجم المعلة:

يعد كتاب التاريخ الكبير من أوائل الكتب المتخصصة في التراجم المعلة، ويبدو هذا الأمر جلياً إذا أنعمنا النظر في عناصر التراجم المذكورة في الكتاب، فإن الإمام البخاري يعرف القارئ -من خلال ذكرها- بمواطن القوة والضعف عند الرواة، وينبه على علل أحاديثهم، بالتصريح حيناً، وبالتلميح أحياناً[1].

وقد اعتنى الإمام البخاري ببناء تراجمه، وانتقاء عناصرها، بحيث يشير من خلال ذكره لكل عنصر منها، إلى ما يفيد في الحكم على الراوي وحديثه، فتراه ينتقي في ترجمة الراوي عدداً من التلاميذ والشيوخ للإشارة إلى علاقته بهم، وينوع في ذكر صيغ التحمل للإشارة إلى قضايا الاتصال والانقطاع، ويذكر الروايات للإشارة إلى عللها، والترجيح بينها.

وسأسلط الضوء في الفصول القادمة على عنصر واحد من هذه العناصر، ألا وهو ذكر الشيوخ، وأبين كيفية توظيف الإمام البخاري له في الإشارة إلى ما يتعلق بمواطن القوة والضعف عند الراوي المترجم، مما يجلّي العلاقة بين الكتاب وبين التراجم المعلّة.

والهدف من بيان هذه العلاقة، تصحيح مسار التعامل مع الكتاب؛ ذلك أن الباحث في التاريخ الكبير، إذا أدرك هذه العلاقة بينه وبين التراجم المعلة، فإن نظرته للمعلومات الواردة فيه ستختلف، وسيرى في كل عنصر

(١) انظر: البشابشة، التراجم المعلّة، (ص٣٤-٣٥).

من عناصر الترجمة إشارة من الإمام البخاري إلى ما يتعلق بمواطن القوة والضعف عند الرواة، والله أعلم.

❖ المطلب الثاني: علاقة التاريخ الكبير بالجامع الصحيح:

من خلال ما تقدم من تعريف بالتاريخ الكبير، وزمان تأليفه، أستطيع القول إنه يعدُّ الخطوة الأولى التي انطلق منها الإمام البخاري لتصنيف الجامع الصحيح، وهذه الخطوة تتمثل بدراسة الرواة وسبر مروياتهم، ومعرفة دقائق أحوالهم.

ولا غروَ في ذلك، فالجامع الصحيح ليس كتاباً عادياً، بل هو نتاج حياة عاشها الإمام البخاري مع علم الحديث وأهله، ودليل ذلك ما قاله هو نفسه عن هذا الكتاب حين قال: «صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى»[1]، فهذه الثروة الهائلة من الروايات، التي اختار منها الإمام البخاري صحيحه، هي ذاتها التي أودعها في كتابه التاريخ الكبير، فصار التاريخ الكبير بذلك قاعدة البيانات الي اعتمد عليها الإمام البخاري في إخراج الجامع الصحيح.

وإن الناظر في التاريخ الكبير وتراجمه ليلحظ أن هناك علاقة بينه وبين الجامع الصحيح، وأن فهم منهج البخاري في كل كتاب منهما مبني على فهم منهجه في الكتاب الآخر، ومن الأمثلة التي توضح هذه العلاقة ما جاء في

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٢/ ٣٢٢).

ترجمة سعيد بن أبي عروبة: «سَعِيد بْن أَبِي عروبة أبو النضر واسم أبى عروبة مهران مولى لبْني عدي بْن يشكر، الْبَصْرِيّ، ... سَمِعَ النضر بْن أنس»[1].

وإذا ذهبنا إلى الجامع الصحيح وبحثنا في أحاديث سعيد بن أبي عروبة وجدناها كلها عن قتادة عن النضر بن أنس، إلا رواية واحدة عن النضر بن أنس مباشرة، وفيها يقول الإمام البخاري: «سَمِعَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، هَذَا الوَاحِدَ»[2]. وقد وضح ابن حجر ذلك فقال: «كَانَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ كَثِيرَ الْمُلَازَمَةِ لِقَتَادَةَ فَاتَّفَقَ أَنَّ قَتَادَةَ وَالنَّضْرَ بْنَ أَنَسٍ اجْتَمَعَا فَحَدَّثَ النَّضْرُ قَتَادَةَ فَسَمِعَهُ سَعِيدٌ وَهُوَ مَعَهُ»[3].

فإثبات البخاري -في التاريخ- لسماع سعيد من النضر بن أنس، يفسر لنا إخراجه لحديث سعيد عن النضر في الجامع الصحيح، مع كون سعيد مدلساً وجل روايته عن النضر بواسطة، وفي الوقت ذاته فإن ما صرح به البخاري -في الجامع الصحيح- من كون سعيد لم يرو عن النضر إلا حديثاً واحداً، يفسر لنا سبب ذكر النضر شيخاً لسعيد في التاريخ الكبير، والله أعلم.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً قول البخاري في التاريخ الكبير: «مُحَمَّد بْن جُبَيْر بْن مُطْعِمِ بن عَدِيِّ بْن نوفل بْن عَبْد مناف أَبُو سَعِيد الْقُرَشِيّ،

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٥٠٤).
(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح، تحقيق محمد زهير الناصر، ط١، ٢٠٠٢م، دار طوق النجاة، (٣/ ٨٢).
(٣) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط٣، ٢٠٠٠م، دار السلام، السعودية، (١٠/ ٣٩٣).

يعد من أهل الحجاز سَمِعَ أباه ومُعَاوية، روى عَنْهُ الزُّهْرِيّ وسعد بْن إِبْرَاهِيم وسَعِيد ابنه، نسبه لي ابْن أَبِي أويس عَنِ ابْن إِسْحَاق قَالَ وكَانَ من أعلم قريش بأحاديثها»[1].

وعندما ذهبت للجامع الصحيح وجدت الإمام البخاري لم يخرج لمحمد بن جبير إلا من روايته عن أبيه أو عن معاوية، وهما الشيخان اللذان ذكرهما في ترجمته، إضافة إلى أن أحاديث محمد بن جبير في الجامع الصحيح، فيها أكثر من حديث من أحاديث قريش[2]، وهو ما أشار إليه البخاري بقوله «وكان من أعلم قريش بحديثها».

وبعد، فإن المتأمل في هذين المثالين -وغيرهما من الأمثلة- يخرج بنتيجة مفادها أن التاريخ الكبير يمثل المخطط الهندسي الذي أنشأه البخاري لبناء جامعه الصحيح، وأن العناصر المذكورة في ترجمة الراوي في التاريخ الكبير -في غالبها- تعطي للقارئ صورة عامة عن تعامل البخاري مع الراوي المترجم في الجامع الصحيح.

والذي أراه أن العلاقة بين التاريخ الكبير وبين الجامع الصحيح بحاجة إلى دراسة مستقلة، تتناول رجال الجامع الصحيح، وتدرس طريقة البخاري في الترجمة لهم في التاريخ الكبير، وطريقته في إخراج رواياتهم في الجامع الصحيح، والله أعلم.

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٥٢).

(٢) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، (كتاب المناقب، باب مناقب قريش، ٣٥٠٠)، (كتاب الحج، باب الوقوف بعرفة، ١٦٦٤)، (كتاب فرض الخمس، باب ما من النبي ﷺ للأسارى، ٣١٣٩).

محمد بن إسماعيل البخاري

التاريخ الكبير

التعريف به:

- هو أول كتاب صنفه البخاري.
- صنفه ثلاث مرات.
- بدأ تصنيفه في الثامنة عشرة من عمره.
- عدد تراجمه 13000 ترجمة تقريباً.

أهميته:

- هو أول مصنف جامع للرواة.
- خفاء منهجه.
- احتوى على ركنين أساسيين من أركان علم الحديث.
- احتوى على الكثير من الروايات.
- اعتمد عليه كثير من العلماء في مصنفاتهم.

عناية العلماء به:

- استفاد منه مسلم وأبوحاتم والترمذي وابن عدي والدارقطني وغيرهم.
- تعقبه ابن أبي حاتم والخطيب البغدادي والدارقطني وغيرهم.
- كتب حوله المعاصرون عدداً من الرسائل والأبحاث زادت على 65 دراسة.

المنهج العام في الكتاب:

- هدف الكتاب: استيعاب الرواة.
- شرط الكتاب: الاختصار.
- طريقة ترتيبه: على حروف الهجاء، ثم الطبقات الزمانية.

عناصر الترجمة في الكتاب:

- اسم الراوي ونسبه وكنيته.
- بلد الراوي وبلد حديثه.
- مكان وفاة الراوي وزمانها.
- شيوخ الراوي وتلاميذه.
- صيغ التحمل والسماعات.
- روايات الراوي وعللها.

علاقته بالتراجم المعلة وبالجامع الصحيح:

- هو أول كتاب متخصص في التراجم المعلة.
- هو الخطوة الأولى والمخطط الهندسي لبناء الجامع الصحيح.





الفصل الأول

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بهم وبشيوخهم

المبحث الأول:

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجَمين، المتصلة بهم

المطلب الأول: تمييز الراوي المترجَم عن غيره

المطلب الثاني: الإشارة إلى طبقة الراوي المترجَم

المطلب الثالث: الإشارة إلى ضعف حديث الراوي المترجَم

المطلب الرابع: الإشارة إلى قلة شيوخ الراوي المترجَم

المبحث الثاني:

أسباب ذكر شيوخ الرواة، المتصلة بعلاقتهم بشيوخهم

المطلب الأول: الإشارة إلى أن الراوي المترجم من أثبت الناس في هذا الشيخ

المطلب الثاني: الإشارة إلى أن الراوي المترجم ضعيف في هذا الشيخ

المطلب الثالث: الإشارة إلى كثرة روايات الراوي المترجم عن هذا الشيخ

المطلب الرابع: الإشارة إلى اختصاص الراوي المترجم دون أهل بلده بالرواية عن هذا الشيخ



الفصل الأول

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين المتصلة بهم وبشيوخهم

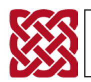
تقدم الكلام في الفصل السابق عن عناصر الترجمة عند الإمام البخاري في التاريخ الكبير، وتقدم البيان هناك أن دراستنا للعلاقة بين هذه العناصر، وتعاملنا معها باعتبارها منظومة واحدة متكاملة، من شأنه أن يوضح منهج الإمام البخاري في التاريخ الكبير بوجه عام، ومنهجه في مسألة ذكر شيوخ الرواة المترجمين في كتابه بوجه خاص.

وسأتناول في الفصول الثلاثة القادمة إن شاء الله تعالى، أسباب ذكر الشيوخ في تراجم الرواة، من خلال دراسة العلاقة بين الشيوخ المذكورين في الترجمة وبقية عناصرها[1]. ثم أتبع ذلك ببيان الطريقة التتي سلكها البخاري للإشارة إلى هذه الأسباب، وسأبدأ في هذا الفصل ببيان أسباب ذكر الشيوخ، المتصلة بالراوي المترجم نفسه، أو بشيخه.

(١) سأبين علاقة الشيوخ بالراوي المترجم، وبقضايا الاتصال والانقطاع، وبالروايات المذكورة في الترجمة، كل في فصل مستقل، أما بقية العناصر وعلاقتها بذكر الشيوخ فستكون الإشارة إليها في سياق هذه الفصول.



المبحث الأول



أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين المتصلة بهم

❖ المطلب الأول: تمييز الراوي المترجم من غيره:

يعدّ الخلط بين الرواة من الأوهام التي يقع فيها بعض المحدثين، وأقصد بالخلط بين الرواة: أن يَرِدَ في السند راوٍ، فيظنه الناظر في السند راوياً آخر. ومن أشهر الأمثلة على ذلك: الخلط بين السفيانين: الثوري وابن عيينة، والخلط بين الحمادين: ابن سلمة وابن زيد.(١)

وللخلط بين الرواة أسباب ترجع في مجملها إلى اتفاق عدد من الرواة أو تشابههم في الأسماء أو الكنى أو الألقاب، سواءً كان ذلك التشابه باللفظ أو بالكتابة أو بهما معاً(٢)، وهو ما يطلق عليه في علوم الحديث: المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه. ويزداد احتمال الخلط بين الرواة عند اشتراكِ بعضهم في أمر آخر كاشتراكهم في طبقة واحدة، أو بلد واحد، أو عائلة واحدة، أو اشتراكهم في بعض الشيوخ أو التلاميذ.

---

(١) للإمام الذهبي كلام في قرائن التمييز بين الحمادين وبين السفيانين، ذكره في سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٦٤).

(٢) السبب الذي ذكرته استفدته من مجمل كلام الخطيب -وهو الرائد في هذا الفن- في كتبه: المتفق والمفترق، وموضح أوهام الجمع والتفريق، وتلخيص المتشابه، وقد ذكر فيها بعض القرائن لتمييز الرواة المتشابهين، لكني لم أجد من أفرد أسباب الخلط بين الرواة ببحث مستقل، إلا ما ذكره الدكتور اللاحم، حيث أفرد فصلاً للخلط بين الرواة والتمييز بينهم في كتابه: الجرح والتعديل، ط١، ٢٠٠٣م، مكتبة الرشد، السعودية، (ص٤٥٧) وما بعدها. وأشار إلى ذلك الداودي، يوسف جودة ياسين، المتفق والمفترق فيمن ذكر بكنيته من الرواة في الكتب الستة، ٢٠١٣م، دار الأندلس، مصر، (ص٢٦).

وهنا تأتي وظيفة الباحث، وهي أن يجتهد في التفريق بين هؤلاء الرواة، وأن يبحث في القرائن التي تميز كل واحد منهم عن الآخر، ويعد الخطيب البغدادي رحمه الله رائد من تكلم في ذلك، وأفرد له المصنفات، فله المتفق والمفترق في التمييز بين الرواة المتماثلين في اللفظ والكتابة، وألف بعده[1] كتاب تلخيص المتشابه في التمييز بين الرواة المتشابهين في الكتابة، وله كتاب موضح أوهام الجمع والتفريق في ذكر بعض أوهام العلماء -خاصةً الإمام البخاري في التاريخ الكبير- في الخلط بين الرواة جمعاً وتفريقاً.

ومن القرائن التي تسهم في التمييز بين الرواة المتشابهين: معرفة شيوخ كل واحد منهم، وتحديد الشيوخ المشتركين بينهم، ومعرفة الشيوخ الذين تفرد كل واحد من هؤلاء الرواة بالرواية عنهم.

وقد جهد الإمام البخاري في التاريخ الكبير في التمييز بين أفراد هذا الصنف من الرواة، وذلك من خلال القرينة المذكورة آنفاً وهي معرفة الشيوخ، فهو رحمه الله عندما يترجم لراوٍ من الرواة المتشابهين يذكر له من الشيوخ ما يميزه عن غيره.

---

(١) قال الخطيب في مقدمة تلخيص المتشابه: «ثم إني رسمت في هذا الكتاب، بتوفيق الله وعونه من أسماء المحدثين وأنسابهم، ومن الأسماء والأنساب التي يدونونها في كتبهم ما تشتبه صورته في الخط دون اللفظ، مفردا عما يقع الإتفاق فيه حال النطق به، والكتب له، إذ كنا قد فرغنا قبل من ذلك النوع في كتابنا الذي ألفناه في (المتفق والمفترق)». فدل ذلك على أن تلخيص المتشابه ألف بعد المتفق والمفترق. الخطيب البغدادي، تلخيص المتشابه في الرسم، تحقيق سكينة الشهابي، ط١، ١٩٨٥م، دار طلاس للدراسات والنشر، سوريا، (ص١).

ومن الأمثلة التي توضح صنيع الإمام البخاري ما جاء في ترجمة محمد بن أفلح وكثير بن أفلح، وسأذكر ترجمتهما، ثم أبين كيف أشار الإمام البخاري إلى التمييز بينهما من خلال ذكر شيوخهما.

قال البخاري رحمه الله في ترجمة محمد بن أفلح: «مُحَمَّد بْن أفلَح مولى أَبِي أيوب الْأَنْصَارِيّ، مديني، قَالَ لِي عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مَنْصُورٍ، سَمِعَ ابْنَ أَبِي زَائِدَةَ، سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ حَكِيمٍ، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ أَفْلَحَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لا يُحِبُّ اللهُ الْفَاحِشَ الْمُتَفَحِّشَ[(١)]، قَالَ أَبُو عَبْد اللهِ: وأما كثير بْن أفلح وأفلح فقتلا يوم الحرة»[(٢)].

وقال رحمه الله في موضع آخر من كتابه، في ترجمة كثير بن أفلح: «كثير بْن أفلح مولى أَبِي أيوب الْأَنْصَارِيّ، أصيب يوم الحرة، عَنْ زيد بْن ثابت، وابْن عُمَر، وأَبِي سَعِيد، روى عنه مُحَمَّد ابن سيرين ...»[(٣)].

وبيان هذا المثال في النقاط الآتية:

أولاً: محمد بن أفلح الانصاري مولى أبي أيوب، من الوسطى من التابعين[(٤)]، ذكره ابن حبان في الثقات[(٥)]، ولم أجد من تكلم فيه بجرح

(١) أخرجه أحمد في مسنده، (ج٣٦/ص٩٩/ح٢١٧٦٤).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٧).

(٣) المرجع السابق، (٧/ ٢٠٧).

(٤) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، ط١، ١٩٨٦م، دار الرشيد، سوريا، (ص٣٦٩).

(٥) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد (ت٣٥٤هـ)، الثقات، ط١، ١٩٧٣م، دائرة المعارف العثمانية، الهند، (٥/ ٣٨٠).

ولا تعديل، وكثير بن أفلح من كبار التابعين[١]، وثقه العجلي[٢]، والنسائي[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

ثانياً: وجه التشابه بين محمد بن أفلح وكثير بن أفلح، يتمثل في كونهما إخوة، يشتركون في الرواية عن أبيهما[٥]، إضافة إلى أنهما ليسا مشهورَين بالرواية، مما يقوي احتمال الخلط بينهما.

ثالثاً: عند البحث في شيوخ محمد بن أفلح وشيوخ كثير بن أفلح[٦] وجدت الآتي:

١. الشيخ المشترك بين الراويين هو أبوهما أفلح مولى أبي أيوب.

٢. انفرد محمد بن أفلح عن كثير بن أفلح بالرواية عن أسامة بن زيد.

٣. انفرد كثير بن أفلح عن محمد بن أفلح بالرواية عن أبى بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبدالله بن عمر، وعثمان بن عفان، وأبـي سعيد الخدري.

رابعاً: عدَّ الإمام البخاري أسامة بن زيد رضي الله عنه شيخاً لمحمد ابن أفلح ولم يذكر الشيخ الآخر الذي هو أفلح، وفي ذلك تمييز

(١) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص٤٥٩).

(٢) انظر: العجلي، أحمد بن عبد الله بن صالح (ت٢٦١هـ)، الثقات، ط١، ١٩٨٤م، دار الباز، السعودية، (ص٣٩٢).

(٣) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط١، ١٣٢٦هـ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، (٨/ ٤١١).

(٤) انظر: ابن حبان، الثقات، (٥/ ٣٣٠).

(٥) انظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (ت٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، ١٩٨٠م، مؤسسة الرسالة، لبنان، (٢٤/ ١٠٥) و(٢٤/ ٥٠٠).

(٦) انظر: المرجع السابق.

لمحمد بن أفلح عن أخيه كثير. ذلك أن أفلح شيخ مشترك بين الراويين، فَذِكْرُهُ في شيوخ محمد بن أفلح من شأنه أن يؤدي إلى الخلط بينهما.

خامساً: عدَّ الإمام البخاري زيد بن ثابت وابن عمر وأبا سعيد رضي الله عنهم شيوخاً لكثير ابن أفلح، وفي ذلك تأكيد للتمييز بين الراويين من خلال ذكر الشيوخ الذين انفرد كل واحد عن صاحبه بالرواية عنهم[1].

سادساً: مما يؤيد ما ذهبت إليه من كون ذكر البخاري لشيوخ الراويين فيه إشارة إلى التمييز بينهما- مما يؤيد ذلك قول البخاري في ترجمة محمد بن أفلح: «وأما كثير بن أفلح وأفلح فقتلا يوم الحرة». وكأن الإمام البخاري ينبه طالب العلم إلى عدم الخلط بين هذين الراويين فيقول: محمد بن أفلح هو الذي يروي عن أسامة بن زيد، أما كثير بن أفلح فهو الذي قتل مع أبيه يوم الحرة.

فتبين بذلك أن انتقاء الإمام البخاري لشيخ معين وذكره في ترجمة الراوي، فيه مساعدة لطالب العلم على التمييز بين الراوة الذين يحتمل وقوع الخلط بينهم.

ويعد ذكر الأسماء مهملةً دون تمييز من الأسباب التي يقع فيها الخلط بين الرواة، كالخلط الواقع بين سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، وإن الناظر في طريقة الإمام البخاري في ذكر شيوخ كل واحد منهما ليعلم أنه رحمه الله أراد أن يميز كلاً منهما عن الآخر.

(١) ذكر البخاري في ترجمة كثير رواية له عن أبيه، لبيان الاختلاف في إسنادها، وسيأتي الكلام عن هذا الموضوع في الفصلين الثالث والرابع إن شاء الله.

قال الإمام البخاري رحمه الله في ترجمة سفيان الثوري: «سُفْيَان بْن سَعِيد بْن مسروق أَبُو عَبْدالله الثَّوْرِيّ الكوفِي، قَالَ أَبُو الوليد: مات سنة إحدى وستين، ... سَمِعَ عَمْرو بْن مرة وحبيب بن أبي حبيب، ...»[1].

وقال في ترجمة سفيان بن عيينة: «سُفْيَان بْن عيينة أَبُو مُحَمَّد مولى بني هلال الكوفِي سكن مكة، ... وَقَالَ لنا علي عَنِ ابْن عيينة: ولدت سنة سبع ومائة وجالست الزُّهْرِيّ وأنا ابْن ست عشرة سنة وشهرين ونصف ... قَالَ لي الجعفِي سَمِعت ابْن عيينة يَقُولُ: سألت الزُّهْرِيّ عَنْ حديث ...»[2].

وبيان هذا المثال في النقاط الآتية:

أولاً: التمييز بين السفيانين ليس بالأمر السهل لاشتراكهما في كثير من الشيوخ والتلاميذ، وقد سبقت الإشارة إلى كلام الذهبي في سير أعلام النبلاء حول هذا الموضوع.

ثانياً: الشيخان اللذان ذكرهما الإمام البخاري لسفيان الثوري هما: عمرو بن مرة وحبيب بن أبي حبيب، أما سفيان بن عيينة فذكر له شيخاً واحداً هو الإمام الزهري.

ثالثاً: عند البحث في شيوخ السفيانين، وجدت أن عمرو بن مرة وحبيب بن أبي حبيب هما من الشيوخ الذين تميز الثوري بالرواية عنهم دون ابن عيينة، ووجدت كذلك أن الإمام الزهري من الشيوخ الذين تميز

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٤/ ٩٢).

(٢) المرجع السابق، (٤/ ٩٤).

ابن عيينة بالرواية عنهم دون الثوري[١].

فتأكد بهذا المثال أن في ذكر الإمام البخاري شيوخاً معينين للراوي دون غيرهم، إشارة منه إلى التمييز بين الراوي المترجم وغيره من الراوة الذين يحتمل الخلط بينهم[٢]، والله أعلم.

وجدير بالذكر أن الإمام البخاري له عدة مسالك في التمييز بين الرواة المتشابهين[٣]، وهو -أي منهج الإمام البخاري في التمييز بين الرواة في التاريخ الكبير- موضوع جدير بالبحث والدراسة، وليس هذا محله[٤].

❖ المطلب الثاني: الإشارة إلى طبقة الراوي المترجم:

تكلمت آنفاً عن التمييز بين الرواة المتشابهين، وذكرت أن من القرائن التي تساعد الباحث في التمييز بينهم، معرفة شيوخ كل واحد منهم، لكن معرفة الشيوخ ليست هي القرينة الوحيدة للتمييز بينهم،

(١) صرح الثوري بعدم سماعه من الزهري فقال: «أتيت الزهري، فتثاقل علي، فقلت له: أتحب لو أنك أتيت مشايخ، فصنعوا بك مثل هذا؟ فقال: كما أنت. ودخل، فأخرج إلي كتاباً، فقال: خذ هذا، فاروه عني. فما رويت عنه حرفاً». نقل هذا القول الذهبي، سير أعلام النبلاء، (٥/ ٣٣٨).

(٢) لا يلزم من قولي: إن البخاري ذكر هذا الشيخ لسبب معين، أنه لا يريد بذكره إلا هذا السبب، بل قد يكون لذكر الشيخ الواحد عدة أسباب، فذكر الإمام البخاري للزهري في شيوخ ابن عيينة، كما أن فيه تمييزاً له عن الثوري، فإن فيه إشارة أخرى غير المذكورة في المتن، وهي الإشارة إلى قدم سماع ابن عيينة من الزهري وطول ملازمته له، يدل على ذلك سياق الترجمة، إذ جاء فيها «وجالست الزهري وأنا ابن ست عشرة سنة وشهرين ونصف».

(٣) من ذلك: أن يميز بين الرواة من خلال ذكر تلاميذهم، أو بلدانهم.

(٤) ومن الأمثلة على التمييز بين الرواة من خلال ذكر شيوخهم ما جاء في التاريخ الكبير (١/ ٢٩)، (١/ ٣٥).

فمعرفة طبقاتهم من القرائن المساعدة في هذا الشأن أيضاً[1]، وفي أهمية معرفة الطبقات يقول أبو عبد الله الحاكم رحمه الله: «ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق أيضا بين التابعين، وأتباع التابعين»[2]، ويقول ابن الصلاح: «وذلك من المهمات التي افتضح بسبب الجهل بها غير واحد من المصنفين وغيرهم»[3].

وتقسيم الرواة إلى طبقات، يكون باعتبارات عدة، أهمها[4]:

١. الزمان: وبها ينقسم الرواة إلى صحابة، وتابعين، وتابعيهم ...الخ.
٢. المكان: وبها ينقسم الرواة إلى مكيين، ومدنيين، وكوفيين، وشاميين، ومصريين ... الخ.
٣. المنزلة العلمية: وبها ينقسم الرواة إلى ثقات وضعفاء، ومكثرين ومقلّين ...الخ.

ويحتاج الباحث في طبقات الرواة إلى معرفة مواليدهم ووفياتهم، وشيوخهم وتلاميذهم، حتى يتمكن من وضعهم في الطبقة المناسبة لهم[5].

(١) تساعد معرفة الطبقات في التمييز بين الرواة المختلفين في الطبقة، أما إذا كانوا في الطبقة ذاتها فإن هذا يزيد الإشكال. انظر: العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦هـ)، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، ط١، ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، لبنان، (٢/ ٣٤٢)؛ وانظر أيضاً: تيم، أسعد سالم، علم طبقات المحدثين، ط١، ١٩٩٤م، مكتبة الرشد، السعودية، (ص٤٢).

(٢) الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد (ت٤٠٥هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، ط٢، ١٩٧٧م، دار الكتب العلمية، لبنان، (ص٤١).

(٣) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت٦٤٣هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، ط١، ١٩٨٦م، دار الفكر، سوريا، (ص٣٩٨).

(٤) انظر: تيم، أسعد سالم، علم طبقات المحدثين، (ص١٩).

(٥) انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص٣٩٩).

وقد اعتنى الإمام البخاري عنايةً بالغةً بالطبقات الزمانية والمكانية للرواة المترجمين في كتابه التاريخ الكبير، وذلك من خلال الآتي[1]:

أولاً: أنه رتب كتابه على أحرف الهجاء، ثم راعى طبقات الرواة في الحرف الواحد فبدأ بالصحابة ثم التابعين ثم من بعدهم.

ثانياً: أنه -رحمه الله- حرص على ذكر وفيات الرواة زمانها ومكانها، في تراجم كتابه.

ثالثاً: أنه أكثر من ذكر بلدان الرواة ومواطنهم وأماكن انتشار حديثهم. فيقول مثلاً: فلان حديثه في الكوفيين، أو في البصريين ... وهكذا.

ويظهر اهتمامه بهذا الموضوع في تراجم الصحابة بصورة خاصة، فتراه حريصاً على ذكر ما يثبت سماعهم أو رؤيتهم أو إدراكهم للنبي ﷺ، كقوله في ترجمة محمد بن أنس الأنصاري: «عن يونس بن محمد بن أنس عن أبيه قال: قدم النبي ﷺ المدينة وانا ابن أسبوعين فأتي بي إليه فمسح رأسي، وحج بي حجة الوداع وأنا ابن عشر سنين ...»[2].

أما فيما يتعلق بذكر شيوخ الراوي، وتوظيف الإمام البخاري له في الإشارة إلى طبقة الراوي، فإليك هذين المثالين الذين سأذكرهما وأبين ما فيهما:

---

(١) موضوع الطبقات في التاريخ الكبير بحاجة إلى دراسة مستقلة تبين منهج الإمام البخاري في الإشارة إلى طبقة الراوي المترجم، من خلال ترتيب ترجمته بين التراجم، ومن خلال العناصر المذكورة في ترجمته، والله أعلم.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ١٦).

المثال الأول:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «طَـلْـق بن خُشَّاف من بني بكر بن وائل ثم من بني قيس بن ثعلبة، أدرك عثمان وعائشة، ... حدثني يحيى بن موسى، نا أبو داود، نا حزم القطعي، نا أبو الأسود سوادة[1] قال أخبرني طلق بن خشاف: قتل عثمان فتفرقنا في أصحاب النبي ﷺ نسألهم عن قتله فسمعت عائشة قالت: قتل مظلوما لعن الله قتلته. نا مسلم نا سوادة نا أبي أنهم دخلوا على طلق بن خشاف رجل من أصحاب النبي ﷺ يعودونه فجعلوا يدعون له ويقول: اللهم خِرْ واعزم»[2].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: ذكر الإمام البخاري أن طَـلْـق بن خُشَّاف أدرك عثمان وعائشة رضي الله عنهما، ثم جاء برواية تؤيد إدراك طلق بن خشاف لعثمان وعائشة رضي الله عنهما، وهي الرواية التي تتحدث عن مقتل عثمان. ثم جاء برواية أخرى فيها تصريح أحد الرواة بأن طلق بن خشاف من أصحاب

(١) الصواب: أبو الأسود بدون ذكر سوادة، فإن أبا الأسود هو أبو سوادة. وهذا ما ذكره محقق الكتاب (٤/ ٣٥٨).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٤/ ٣٥٨).

النبي ﷺ، وهذا يعني أن سبب ذكر هؤلاء الشيوخ في ترجمه طلقٍ هو الإشارة إلى طبقته، والله أعلم[١].

ثانياً: الظاهر من صنيع الإمام البخاري في ذكره لشيوخ طلق أنه يرجح كون طلق من التابعين؛ ذلك أنه قدم ذكر إدراكه للصحابة وسماعه منهم، ثم أتى بعد ذلك برواية فيها أن طلقاً من الصحابة، وهذا ما نقله عنه ابن حجر حين قال: «وأما البخاريّ وابن حبّان وابن أبي حاتم فذكروا أنه [أي طلق بن خشاف] تابعيّ، وأنه يروي عن عثمان وعائشة»[٢].

ثالثاً: قد يقول قائل: إذا كان الإمام البخاري يرى أن طلق بن خشاف من التابعين فلماذا ذكر الرواية الثانية التي فيها تصريح بكونه من الصحابة؟! والجواب على ذلك من وجهين، الأول: أنه رحمه الله أراد أن يشير إلى الخلاف في ذلك، لكن الراجح لديه أنه من التابعين. الثاني: أنه رحمه

(١) قد يقول قائل: لماذا قلتَ إن هدف البخاري الإشارة إلى الطبقة؟ لماذا لا يكون هدفه الإشارة إلى الإرسال في روايته عن عثمان؟ بدليل أنه قال (أدرك عثمان) ولم يقل (سمع عثمان). والجواب على ذلك يظهر في سياق الترجمة، فلو أراد البخاري أن يشير إلى كون رواية طلق عن عثمان مرسلة لقال: أدرك عثمان وسمع عائشة. ذلك أن سماع طلق من عائشة ثابت، أثبته البخاري في الرواية المذكورة في الترجمة، فلما ذكر البخاري عثمان وعائشة بصيغة أدرك تبين أن المقصود من ذلك الإشارة إلى ثبوت إدراك طلق بن خشاف لعثمان وعائشة، وليست الإشارة إلى كون روايته عن عثمان مرسلة، ويؤيد ذلك أيضاً الرواية الأخيرة التي فيها التصريح بكون طلق من الصحابة، فسياق الترجمة كله يتكلم عن طبقة الراوي وليس عن كون الرواية فيها إرسال. ومن هنا نعلم أننا إذا أردنا أن نعرف سبب ذكر الإمام البخاري لشيوخ الرواة فلا بد أن ندرس سياق الترجمة وما ورد فيها من عناصر. والله أعلم.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، لبنان، (٣/ ٤٣٧).

الله يرى أن طلق بن خشاف في طبقة التابعين من حيث الرواية، وأنه وإن كانت له صحبة للنبي ﷺ[1] إلا أنه ليس له رواية عنه، وهو ما يؤيده واقع كتب الرواية، فلم أجد فيها رواية لطلق عن النبي ﷺ، والله أعلم.

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «كَثِير بن الصَّلت الكندي حجازى أدرك عثمان بن عفان»[2].

وبيان هذا المثال في النقاط الآتية:

أولاً: ذكر الإمام البخاري أن كثير بن الصلت أدرك عثمان بن عفان وفي هذا إشارة إلى طبقة كثير، وأنه من التابعين.

ثانياً: كثير بن الصلت مختلف في صحبته للنبي ﷺ على قولين[3]:

١. القول الأول: أنه صحابي: وهذا القول ذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة[4]، وابن عبدالبر في الاستيعاب[5]، وذكره ابن حجر في الإصابة فيمن له رؤية[6].

(١) قال الذهبي: «طلق بن خشاف له صحبة». الذهبي، تجريد أسماء الصحابة، دار المعرفة، لبنان، (ص٦٧٨).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٧/ ٢٠٥).

(٣) انظر: مغلطاي، علاء الدين بن قليط (ت٧٦٢هـ)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، تحقيق عزت المرسي وآخرين، ١٩٩٥م، مكتبة الرشد، السعودية، (٢/ ١١٤). وقد نقلت هذا الاختلاف منه.

(٤) انظر: أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت٤٣٠هـ)، معرفة الصحابة، تحقيق عادل يوسف العزازي، ط١، ١٩٩٩م، دار الوطن، السعودية، (٥/ ٢٣٩٣).

(٥) انظر: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد البيجاوي، ط١، ١٩٩٢م، دارالجيل، لبنان، (٣/ ١٣٠٨).

(٦) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، (٥/ ٤٧٢).

وأدلة هذا القول:

أ. الحديث الذي أخرجه ابن وهب في جامعه قال: حدثني يحيى بن عبد الله بن سالم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، أن رسول الله عليه السلام غير اسم أم عاصم وكان اسمها عاصية، فقال: بل أنت جميلة وقال نافع: إن رجلا كان اسمه قليلا فسماه كثيرا وهو كثير بن الصلت[1].

ب. الحديث الذي أخرجه الفاكهي في أخبارمكة: عَن مَيْمُون بن الحكم عَن مُحَمَّد بن جعْشم عَن ابْن جريج: ان كثير بن الصَّلْت كَانَ اسْمه قَلِيلا فَسَماهُ النَّبِي ﷺ كثيراً[2].

ج. الحديث الذي أخرجه أبو عوانة في مستخرجه قال: حدثني مسرور بن نوح أبو بشر، قال: حدثنا إبراهيم ابن المنذر الحزامي، قال: حدثني عبد الرحمن بن المغيرة، قال: حدثني الدراوردي -يعني- عبد العزيز بن محمَّد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر: أن كثير بن الصلت كان اسمه قليلًا، فسماه رسول الله ﷺ: كثيرًا وأن مطيع بن الأسود كان اسمه: العاص، فسماه رسول الله ﷺ: مطيعًا، وأن أم عاصم بن عمر كان اسمها: عاصية، فسماها رسول الله -ﷺ: جميلة[3].

(١) ابن وهب، عبد الله بن وهب بن مسلم (ت١٣٠ هـ)، الجامع، تحقيق مصطفى حسين، ط١، ١٩٩٥م، دار ابن الجوزي، السعودية، (ص١٣٠).

(٢) الفاكهي، محمد بن إسحاق بن العباس (ت٢٧٢هـ)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق عبد الملك عبد الله دهيش، ط٢، ١٩٩٤م، دار خضر، لبنان، (٥/ ٢٢٥).

(٣) أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٧هـ)، المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، تحقيق عبد الله محمد سعود وآخرين، ط١، ٢٠١٤م، مطبوعات الجامعة الأسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، (١٧/ ١٦٧).

٢. القول الثاني: أنه تابعي: وهذا القول ذكره ابن سعد في الطبقات[١]، وكذلك ابن حبان في الثقات[٢]، وهو ما ذهب إليه ابن حجر في التقريب[٣]، وإليه ذهب البخاري.

ودليل هذا القول الحديث الذي أخرجه ابن سعد في الطبقات بسنده: عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ كَثِيرَ بْنَ الصَّلْتِ كَانَ اسْمُهُ قَلِيلًا فَسَمَّاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَثِيرًا[٤].

ثالثاً: الراجح في ذلك -والله أعلم-، هو ما أشار إليه الإمام البخاري رحمه الله، وهو كون كثير من التابعين، وذلك للأسباب الآتية:

١. الروايات الثلاث التي تفيد أن النبي ﷺ هو من غير اسم كثير، لا تخلو إحداها من مقال، أما الأولى والثانية فالإرسال فيهما ظاهر، وأما الثالثة فهي ضعيفة؛ لأن الدراوردي وإن كان ثقة إلا أن حديثه عن عبيد الله بن عمر منكر[٥].

---

(١) انظر: ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (ت٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، لبنان، (٥/ ٩).

(٢) انظر: ابن حبان، الثقات، (٥/ ٣٣٠).

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص٤٥٩).

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (٥/ ٩).

(٥) نقل ذلك المزي عن النسائي، انظر: ابن حجر، تهذيب الكمال، (١٨/ ١٩٤). والحديث ضعفه ابن حجر في الإصابة (٥/ ٤٧٢)، وقال د. أحمد حسن الحارثي في تحقيقه للمستخرج (١٧/ ١٦٨): إسناد المصنف فيه مقال، كما يتبين من تراجم رواته والحديث هذا السياق، لم أقف على من أخرجه، وهو مركب من عدة أحاديث.

٢. إن الحديث الذي أخرجه ابن سعد في الطبقات[١]، والذي فيه أن عمر هو من غير اسم كثير بن الصلت، هو الأصح كما قال ابن حجر[٢].

٣. إن واقع كتب الرواية يؤيد كون كثير من التابعين، فلم أجد له فيها رواية عن النبي ﷺ.

٤. على فرض أن النبي ﷺ هو من غير اسمه، وأن له رؤية، فهذا يعطيه شرف الصحبة، لكنه لا يضعه في طبقة الصحبة المعتبرة في الرواية، وهذا –في نظري– الذي جعل الإمام البخاري يشير إلى كونه من التابعين، والله أعلم.

رابعاً: قد يرد على الكلام السابق إشكال، وهو الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه وفيه أن النبي ﷺ أتى العَلَمَ الذي عند دار كثير بن الصلت ثم خطب[٣]، فهذا يعني أن دار كثير بن الصلت كانت معروفة أيام النبي ﷺ، وأن كثير بن الصلت أدرك النبي ﷺ إدراكاً بيناً بدليل أنه كانت له دار، والجواب على هذا الإشكال هو ما ذكره ابن حجر في الفتح حين قال: تعريف العلم بكونه عند دار كثير بن الصلت على سبيل التقريب للسامع، وإلا فدار كثير بن الصلت محدثة بعد النبي ﷺ[٤].

(١) قال ابن سعد: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلالٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ كَثِيرَ بْنَ الصَّلْتِ كَانَ اسْمُهُ قَلِيلًا فَسَمَّاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَثِيرًا. اهـ. ابن سعد، الطبقات الكبرى، (٥/ ٩).

(٢) انظر: ابن حجر، الإصابة، (٥/ ٤٧٢).

(٣) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، (كتاب الأذان، باب وضوء الصبيان، ح٨٦٣).

(٤) ابن حجر، فتح الباري، (٢/ ٤٦٥).

وبهذا يظهر توظيف الإمام البخاري لذكر شيوخ الراوي في الإشارة إلى طبقته، ويظهر أيضاً أن اهتمام الإمام البخاري كان منصباً على بيان الطبقة المعتبرة في الرواية، والله أعلم[١].

❖ المطلب الثالث: الإشارة إلى ضعف حديث الراوي المترجم:

تعد كثرة الرواية عن الشيوخ الضعفاء من الأسباب التي قد يضعف بها حديث الراوي في بعض الحالات[٢]، بل إنها قد تكون سببًا في جرح الراوي نفسه أحياناً.

وفي وجوب انتقاء الشيوخ، والتثبت من كونهم أهلاً للرواية، يقول الإمام مسلم: «اعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع»[٣].

وقد أفرد الخطيب في الكفاية باباً مستقلاً سماه: «بَابٌ فِي اخْتِيَارِ

(١) ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما جاء في التاريخ الكبير، (١/ ١٩)، (١/ ٢٢)، (٣/ ٣٢٦).

(٢) موضوع الرواية عن الضعفاء وحكمها وضوابطها فيه تفصيل، ليس هذا مكانه، وقد نقل ابن رجب عن الترمذي الخلاف في حكم الرواية عن الضعفاء، وبين ابن رجب الفرق بين كتابة حديث الضعفاء لمعرفته، وبين الرواية عنهم، وذكر هناك أصناف الضعفاء الذين تقبل الرواية عنهم، وأصناف الضعفاء الذين لا تقبل الرواية عنهم. وللاستزادة ينظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (١/ ٣٧١-٣٧٥ و ٣٨١-٣٨٧).

(٣) النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، مقدمة المسند الصحيح بشرح النووي، تحقيق عرفان حسونة، ط ١، ٢٠٠٠م، دار إحياء التراث العربي، لبنان، (١/ ٢٢١).

السَّمَاعِ مِنَ الْأُمَنَاءِ، وَكَرَاهَةِ النَّقْلِ وَالرِّوَايَةِ عَنِ الضُّعَفَاءِ»[1]، ذكر فيه من الأحاديث والآثار ما يدل على عدم جواز الرواية عن الضعفاء.

ومما يؤيد الكلام السابق، واقع الأحكام التي أصدرها أئمة الجرح والتعديل على من أكثر من الرواية عن الضعفاء، وإليك الأمثلة الآتية[2]:

١. عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي: قال فيه البخاري: «يروي عن قوم ضعاف»[3]، وقال ابن عدي: «يحدث عَن قوم مجهولين بالمناكير»[4]، وقال ابن حجر: «صدوق أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل فضعف بسبب ذلك»[5].

٢. عبد الله بن موسى بن الحسن السلامي: قال فيه الخطيب: «كان صحيح السماعات، إلا أنه كتب عمن دب ودرج من المجهولين وأصحاب الزوايا»[6].

٣. المبارك بْن كامل بْن أَبِي غالب: قال فيه الخطيب: «سَمِعَ الكثير وأفْنَى عُمره في الطَّلَب، وسمع العالي والنّازل، وأخذ عمّن دبّ ودرج، وما يدخل أحدٌ بغدادَ إلّا ويبادر ويسمع منه ... إلا أنه كان

(١) الخطيب، البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، السعودية، (ص١٣٢).

(٢) سأكتفي في الأمثلة بنقل ما يتعلق بالرواية عن الضعفاء، ولن أتطرق للتعريف بالرواة، طلباً للاختصار.

(٣) البخاري، التاريخ الكبير، (٦/ ٢٣٨).

(٤) ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله (ت٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، لبنان، (٦/ ٢٩٥).

(٥) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، (ص٣٨٥).

(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (١١/ ٣٨٣).



قليل التحقق فيما ينقل من السماعات»[١].

وقد أشار الإمام البخاري في التاريخ الكبير إلى ضعف بعض الرواة المترجمين من خلال ذكر شيوخهم، وسأقدم فيما يلي مثالين تطبيقيين من الكتاب:

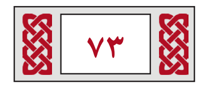
المثال الأول:

قال الإمام البخاري: «محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن مَعْبَد بن عبّاس الهاشمي القرشي عداده في أهل المدينة سمع منه ابن أبي أويس وأخوه، يروي عن حرام بن عثمان، ولم يثبت حرام»[٢].

وبيان هذا المثال في النقاط الآتية:

أولاً: محمد بن إبراهيم بن عبد الله من الرواة الذين ذكرهم الخطيب في الموضح[٣]، مستدركاً على الإمام البخاري تفريقه بين هذا الراوي وراوٍ آخر جاء قبله بخمسة أسماء هو محمد بن إبراهيم الهاشمي، قال فيه البخاري: «محمد بن إبراهيم الهاشمي سمع إدريس بن يزيد الأودي، مرسل، سمع منه حرمي بن عمارة»[٤]. وقد رجح الشيخ المعلمي في تحقيقه للموضح ما ذهب إليه الإمام البخاري من التفريق بين

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (١١/ ٨٣٩).
(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٦).
(٣) انظر: الخطيب البغدادي، الموضح لأوهام الجمع والتفريق، (١/ ٩-١١).
(٤) المرجع السابق، (١/ ٢٥).



الراويين[1]، وعلى كل حال فإن الأصل محاكمة الإمام البخاري إلى رأيه لا إلى رأي غيره، والله أعلم.

ثانياً: لم أجد من تكلم في محمد بن إبراهيم بجرح ولا تعديل، سوى ما قاله ابن أبي حاتم: «روى عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك[2] وحرام بن عثمان روى عنه إسماعيل بن ابى اويس واخوه، ... سئل أبي عنه فقال مجهول»[3]، وذكره ابن حبان في الثقات ولم يذكر فيه شيئاً[4]. وهذا حاصل ما جاء ترجمة محمد.

ثالثاً: قول البخاري «لم يثبت حرام» يعني أنه -أي حراماً- ضعيف، بدليل ما ورد في ترجمته في التاريخ الكبير: «حرام بْن عثمان السلمي، ... منكر الحديث»[5]. وقال عنه ابن سعد: «كان كثير الحديث ضعيفاً»[6]، وذكره ابن حبان في المجروحين فقال: «كان غاليا في التشيع منكر الحديث فيما يرويه يقلب لأسانيد ويرفع المراسيل ... أخبرنا الحسن بن سفيان ثنا

(١) انظر: البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٥). وسيأتي الكلام على استدراكات الخطيب على البخاري في الفصل الأخير إن شاء الله.

(٢) عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري روى عن عمه معقل روى عنه عبد الله بن قدامة الجمحي روى أيضا عن جابر بن عبد الله. انظر: الرازي، ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، الجرح والتعديل، ط١، ١٩٥٢م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، (٥/ ٩٥). ولم أجد من ذكره بجرح أو تعديل.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٧/ ١٨٥).

(٤) انظر: ابن حبان، الثقات، (٩/ ٣٨).

(٥) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ١٠١)؛ والضعفاء الصغير، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط١، ١٣٩٦هـ، دار الوعي، سوريا، (ص٣٨).

(٦) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ٥/ ٤٥٥).

حرملة بن يحيى سمعت الشافعي يقول الحديث عن حرام بن عثمان حرام»[1]. فتبين بذلك أن حرام بن عثمان شديد الضعف.

رابعاً: ذكر حرام بن عثمان والتصريح بضعفه في ترجمة محمد بن إبراهيم، فيه إشارة إلى ضعف حديث محمد بن إبراهيم، لما يأتي:

١. الأصل في العناصر الواردة في الترجمة أن تعطي معلومة عن صاحب الترجمة نفسه من حيث التعريف به وذكر درجته، فالتصريح بضعف حرام في ترجمة محمد الأصل فيه أن يفيدنا في ترجمة محمد، خصوصاً أن البخاري ترجم لحرام ترجمة مستقلة ونبَّه على ضعفه فيها، فما الحاجة إذن للتصريح بضعفه في ترجمة محمد؟ أقول: الحاجة هي الإشارة إلى ضعف محمد، والله أعلم.

٢. محمد بن إبراهيم لا يعرف حاله، ولم يروِ إلا عن حرام وعبد الله بن عبد الرحمن، وحرام ضعيف، وعبد الله بن عبد الرحمن لا يعرف حاله، فإن النتيجة ستكون ضعف حديث محمد بن إبراهيم بالكلية.

خامساً: قد يقول قائل: إن محمد بن إبراهيم ضعيف في الأصل، لأنه لا يعرف حاله، فما الحاجة للنظر في شيوخه ورواياته، فالمجهول مجهول وإن كان شيخه ثقة. أقول: صحيح أن محمد بن إبراهيم ضيعف لجهالة حاله، لكن روايته عن الضعفاء تزيد من ضعفه، وتؤكد طرح حديثه بالكلية، والله أعلم.

---

(١) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط١، ١٣٩٦هـ، دار الوعي، سوريا، (١/ ٢٦٩).

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «مُطَّرِح بن يزيد أبو المُهَلَّب الكناني عداده في الشاميين، عن علي بن يزيد، نسبه إسماعيل بن عياش، كناه محمد ابن إسحاق»[1].

أولاً: مُطَّرح بن يزيد، قال عنه ابن معين: «ليس بشيء»[2]، وذكره النسائي في كتابه الضعفاء والمتروكين وضعفه[3]، وقال ابن أبي حاتم: «يروى أحاديث ابن زحر عن علي بن يزيد، فلا أدري مِن علي بن يزيد أو منه»[4]، وقال ابن حبان: «ومطرح بن يزيد هذا ليس يروي إلا عن عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد وكلاهما ضعيفان وإنما رواية علي بن يزيد وعبيد الله بن زحر عن القاسم بن عبد الرحمن والقاسم واهٍ فكيف يتهيأ إطلاق الجرح على محدث لم يرو إلا عن الضعفاء»[5]. والمقصود من كلام ابن حبان أن الراوي إذا كانت روايته عن الضعفاء فإن الحكم بالضعف يكون على روايته ابتداءً، أما الراوي نفسه فلا نستطيع أن نطلق القول بضعفه لأننا لا نعرف من أين أتى الضعف في روايته، منه أم من شيوخه الضعفاء، وعلى أية حال فإن الثمرة من الحكم على الراوي هي الحكم

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٨/ ١٩).

(٢) ابن معين، يحيى بن معين بن عون (ت٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، سوريا، (ص١٩٩).

(٣) انظر: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط١، ١٣٩٦ هـ، دار الوعي، سوريا، (١/ ٩٧).

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٨/ ٤٠٩).

(٥) ابن حبان، المجروحين، (٣/ ٢٧).

على مروياته، أما وقد عرفنا أن مرويات هذا الراوي كلها ضعيفة، فلا حاجة لنا في الحكم عليه، والله أعلم.

ثانياً: الشيخ المذكور في الترجمة هو علي بن يزيد الألهاني، قال عنه البخاري: «منكر الحديث»[1]، وقال ابن حبان: «علي بن يزيد أبو عبد الملك الألهاني ... منكر الحديث جداً فلا أدري التخليط في روايته ممن ... وأكثر روايته عن القاسم بن عبد الرحمن وهو ضعيف في الحديث جداً وأكثر من روى عنه عبد الله بن زحر ومطَّرح بن يزيد وهما ضعيفان واهيان فلا يتهيأ إلزاق الجرح من علي بن يزيد وحده لأن الذي يروي عنه ضعيف والذي روى عنه واهٍ»[2]، وهذا يؤكد ما تكلمت عنه آنفاً، من كون الحكم على الرواية ابتداءً، أما الراوي نفسه فلا نستطيع إطلاق القول بضعفه.

ثالثاً: ذِكْرُ علي بن يزيد الألهاني في شيوخ مُطَّرح فيه إشارة إلى ضعف الأخير، فمطرح في أحسن أحواله مجهول، وإذا علمنا أنه لا يروي إلا عن عبيد الله بن زحر أو علي بن يزيد، وهما ضعيفان، فإن هذا يعني أن رواياته كلها ضعيفة، والسبب في ذلك أنه لا يروي إلا عن ضعيف.

ويلاحظ من المثالين السابقين أن الحكم على حديث الراوي من خلال شيوخه، يكون عند جهالة حال الراوي، وتعذر الحكم عليه لكونه من المقلين، وممن لا يروي إلا عن الضعفاء، فعندئذٍ يحكم على حديثه بالضعف، والله أعلم.

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٦/ ٣٠١)؛ والضعفاء الصغير، (ص٩٩).
(٢) ابن حبان، المجروحين، (٢/ ١١٠).

❖ المطلب الرابع: الإشارة إلى قلة شيوخ الراوي المترجم:

قلة شيوخ الراوي تدل -غالباً- على قلة مروياته، وعلى العكس من ذلك، فإن كثرة شيوخ الراوي تدل على كثرة مروياته، وعلى اجتهاده وحرصه على تحصيل العلم من مصادره، لذلك حرص المحدثون على تكثير شيوخهم، حتى صار ذلك -عند البعض- سبباً من أسباب تدليس الشيوخ، بمعنى أن يسمي الراوي شيخه بأكثر من اسم حتى يوهم السامع أنه مكثر من الشيوخ(١).

ولأهمية هذا الأمر اعتنى الأئمة ببيانه في تراجم الرواة، فكانوا يحرصون على حصر شيوخ الراوي وبيان كونه من المقلين أو المكثرين، حتى كان ذلك ميزاناً للمفاضلة بين الرواة.

ومثال ذلك ما ورد عن يحيى بن معين أنه كان يقدم مسلم بْن إبراهيم على معاذ بْن هشام ويقول: «لا أجعل رجلاً لم يرو إلا عَن أبيه، كرجل روى عن الناس»(٢).

أما الإمام البخاري، فليس من شرطه استيعاب شيوخ الرواة المترجمين في التاريخ الكبير، طلباً منه للاختصار كما تقدم، إلا أنه غالباً ما يذكر

---

(١) انظر: ابن دقيق، محمد بن علي بن وهب (ت٧٠٢هـ)، الاقتراح في بيان الاصطلاح، دار الكتب العلمية، لبنان، (ص٢٠).

(٢) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٢٧/ ٤٩٠). ومسلم بن إبراهيم هو الأزدي، ثقة من رجال الصحيح، من صغار أتباع التابعين، ومعاذ بن هشام الدستوائي كذلك من نفس الطبقة ومن رجال الصحيح، لكنه، وإن كان قد روى عن غير أبيه، فإنه من المقلين، ذكر له المزي ستة شيوخ. انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٢٨/ ١٣٩).

جميع شيوخ الراوي المترجم إذا كان من المقلين، وأقول غالباً لأنني وقفت على عدد من التراجم، أصحابها من المقلين الذين ليس لهم إلا شيخين أو ثلاثة، وعلى الرغم من ذلك لم يذكر البخاري شيوخهم جميعاً. وفي الأمثلة الآتية بيان ذلك:

المثال الأول:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «ثُـمامة بْن شراحيل، سَمِعَ ابْن عَبَّاس وسُمَيّ بن قيس وابْن عُمَر روى عنه يحيى بن قيس»[1].

وعند البحث في ترجمة ثمامة بن شراحيل في كتب التراجم، لم أجد له شيوخاً غير الذين ذكرهم البخاري، وهم ابن عباس وسميّ بن قيس وابن عمر، بل قال فيه الدارقطني: «شيخ مقلّ»[2]، فدل ذلك على أن الشيوخ الذين ذكرهم الإمام البخاري في ترجمة هذا الراوي هم جميع ما له من الشيوخ.

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري: «زيد بْن مُحَمَّد بن زَيْدِ بْن عَبْد اللهَّ بْنِ عُمَر بْن الْخَطَّاب أخو واقد وعُمَر وعاصم وأَبِي بكر، الْمَدَنِيّ الْقُرَشِيّ، سَمِعَ أباه ونافعاً، سَمِعَ منه شُعْبَة روى عنه عمار بن رزيق»[3].

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ١٧٧).
(٢) المزي، تهذيب الكمال، (٤/ ٤٠٣).
(٣) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٤٠٤).

ففي هذه الترجمة ذكر الإمام البخاري لزيد بن محمد شيخين: أباه محمد، ونافعاً مولى ابن عمر، وبعد أن بحثت في كتب الرواية والتراجم لم أجد لزيد بن محمد غير هذين الشيخين، وقد قال عنه الدارقطني: مُقِلّ فاضل[1].

المثال الثالث:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «عَبْد الْحَمِيدِ بْن حبيب بْن أَبِي العشرين كاتب الأوزاعي الشامي من أهل بيروت أَبُو سَعِيد، سَمِعَ الأوزاعي، سمع منه هشام ابن عمار، ربما يخالف في حديثه»[2].

وعبد الحميد بن حبيب هذا لم أجد من ذكر له شيخاً غير الأوزاعي، بل صرّح ابن حجر في التقريب بأنه لم يرو إلا عن الأوزاعي[3].

المثال الرابع:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «عبيد الله بْن عَبْد اللَّه بْن أَبِي ثور، سمع ابْن عَبَّاس، وصفية بِنْت شيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، سَمِعَ منه الزُّهْرِيّ ...»[4].

وعبيد الله من تابعي المدينة، الذين خرج لهم البخاري في الصحيح، ولم أجد له إلا هذين الشيخين وهما: ابن عباس وصفية رضي الله عنهم، ونقل ابن حجر عن الخطيب أن عبيد الله لم يرو عن غير ابن عباس، ولم

(١) المزي، تهذيب الكمال، (١٠/ ١٠٦).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٦/ ٤٥).

(٣) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص٣٣٣).

(٤) البخاري، التاريخ الكبير، (٥/ ٣٨٦).

يـرو عنـه غـير الزهـري، لكـن الصـواب مـا ذكـره البخـاري، بدليـل مـا جـاء مـن روايـة عبيـد الله عـن صفيـه عنـد أبي داود وابـن ماجـة[1]، والله أعلـم.

المثال الخامس:

قـال الإمـام اليخـاري رحمـه الله: «حسـين بْـن عَـلِيِّ بْـن حُسَـيْنِ بْـن عَـلِيِّ بْـن أَبِي طالـب الهَاشـمي المُدَنِيّ أخـو عُمَـر ومُحَمَّـد، سَـمِعَ وهـب بْـن كيسـان سَـمِعَ منـه ابْـن المبـارك»[2].

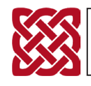
بعـد البحـث في شـيوخ الحسـين بـن عـلي وجـدت لـه ثلاثـة شـيوخ، ذكرهـم المـزي في تهذيـب الكـمال[3]، وهـم: أبـوه عـلي بـن الحسـين، وأخـوه أبـو جعفـر الباقـر، ووهـب بـن كيسـان. فتبـين بذلـك أن الإمـام البخـاري لم يسـتوعب ذكـر شـيوخ هـذا الـراوي عـلى الرغـم مـن قلتهـم[4].

(١) انظـر: أبـو داود، السـنن، كتـاب المناسـك، بـاب الطـواف الواجـب، ح١٨٧٨؛ وابـن ماجـة، محمـد بـن يزيـد القزويني (٢٧٣هـ)، السـنن، تحقيـق شـعيب أرنـاؤوط وآخـرون، ط١، ٢٠٠٩م، دار الرسـالة، لبنـان، (أبـواب المناسـك، بـاب مـن اسـتلم الركـن بمحجنـه، ح٢٩٤٨).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (١٢/ ٣٨١).

(٣) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٦/ ٣٩٥).

(٤) وممـن لـم يسـتوعب البخـاري ذكـر شـيوخهم عـلى الرغـم مـن قلتهـم: الـراوي رقـم (٢١٤٢، ج٢/ص١٨٦)، والـراوي رقـم (٣١٠٣، ج٤/ص٣٥٠).



المبحث الثاني

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين المتصلة بالعلاقات بينهم وبين شيوخهم

دراسة العلاقة بين الرواة وشيوخهم من الأمور الأساسية للحكم على الحديث، لا سيما عند التعارض بين الرواة عن الشيخ الواحد، ويعد الإمام علي بن المديني من أوائل من تكلموا في هذا الموضوع، إذ إنه قسم الرواة عن الشيخ الواحد إلى طبقات[1] من الأثبت إلى الأضعف[2]، وقد أفرد ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي قسماً قال فيه: «القسم الأول في معرفة مراتب أعيان الثقات، الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم وبيان مراتبهم في الحفظ وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف»[3]. وهذا إن دل على شيءٍ فإنما يدل على اهتمام المحدثين بهذا العلم لما له من أثر في الحكم على الأحاديث.

وسأبين في هذا المبحث جانباً من إشارة الإمام البخاري إلى علاقة الراوي المترجم بشيخه المذكور في الترجمة.

---

(١) المقصود بالطبقات هنا الطبقات العلمية، وليس الزمانية، وقد سبق الكلام عن الطبقات الزمانية في المبحث السابق.

(٢) انظر: ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر (ت٢٣٤هـ)، العلل، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، ١٩٨٠م، المكتب الإسلامي، لبنان، (ص٤٣ ومابعدها).

(٣) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، (٢/ ٦٦٥).

❖ المطلب الأول: الإشارة إلى أن الراوي المترجم من أثبت الناس في هذا الشيخ:

معرفة أثبت الناس في الشيخ هدفها ترجيح روايته عن هذا الشيخ عند الاختلاف مع غيره من الرواة، وقد أشار البخاري في غير موضع من التاريخ الكبير، إلى هذه العلاقة، فتراه يترجم للراوي ويذكر له شيخاً هو من أثبت الناس فيه، تنبيها منه على هذا الأمر، وفي الأمثلة الآتية بيان ذلك:

المثال الأول:

قال الإمام البخاري: «حَفص بْن غِيَاث بْن طلق بْن معاوية أَبُو عُمَر النخعي الكوفي قاضي الكوفة، سَمِعَ الأعمش، قَالَ مُحَمَّد بْن المثنى: مات سنة ست وتسعين ومائة، سَمِعَ منه ابنه عُمَر»[1].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: حفص بن غياث، قال فيه ابن سعد: «وكان ثقةً مأموناً ثبتاً إلا أنه كان يدلس»[2]، وروى الخطيب عن يعقوب بن شيبة قوله: «ثقة ثبت إذا حدث من كتابه، و يتقى بعض حفظه»[3]، وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبا زرعة يقول: حفص بن غياث ساء حفظه بعد ما استقضي فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا [أي غير صالح]»[4].

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ٣٧٠).

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (٦/ ٣٦٢).

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٩/ ٦٨).

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٣/ ١٨٦).

وذكره ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين وقال: «وصفه أحمد بن حنبل والدارقطني بالتدليس»[1]. وحاصل الأمر أن حفص بن غياث ثقة مدلس، وحديثه من كتابه أوثق من حديثه من حفظه، وأوثق حديثه ما كان قبل أن يلي القضاء، ثم ساء حفظه بعد أن ولي القضاء، ثم اختلط في آخر عمره.

ثانياً: شيوخ حفص بن غياث كثر، فقد ذكر له المزي في التهذيب أكثر من أربعين شيخاً[2]، إلا أن بينه وبين الأعمش -الشيخ المذكور في الترجمة- علاقة خاصة، فهو من أثبت الناس فيه، ودليل ذلك ما رواه الخطيب في تاريخ بغداد عن علي بن المديني قال: «سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أوثق أصحاب الأعمش حفص بن غياث، فأنكرت ذلك، ثم قدمت الكوفة بأخرة، فأخرج إلي عمر بن حفص كتاب أبيه عن الأعمش، فجعلت أترحم على يحيى، فقال لي عمر: تنظر في كتاب أبي وتترحم على يحيى؟ فقلت: سمعته يقول: حفص بن غياث أوثق أصحاب الأعمش. ولم أعلم حتى رأيت كتابه»[3]، وفيه أيضاً عن يحيى بن سعيد قال: «ما رأيت أحدا يجترئ أن يسأل الأعمش إلا رجلين: حفص، وأبو معاوية»[4]، وفيه أيضاً عن ابن عمار قال: «وكان عامة

(١) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق عاصم بن عبدالله القريوتي، ط١، ١٩٨٣م، مكتبة المنار، الأردن، (ص٢٠).
(٢) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٧/ ٥٧-٥٩).
(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٩/ ٦٨).
(٤) المرجع السابق.

حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخبر والسماع»[١].

ثالثاً: أرى أن ذكر الأعمش في شيوخ حفص فيه إشارة إلى أنه من أثبت الناس في الأعمش، وأن أتقن روايات حفص إنما هي عن الأعمش، ومما يؤيد ذلك صنيع الإمام البخاري في الصحيح، فإنه قد أخرج لحفص بن غياث في (٩٢) موضعاً، منها (٨٧) موضعاً عن الأعمش، وهذا يؤكد ما ورد في النقطة الثانية عن طبيعة العلاقة بين حفص بن غياث والأعمش، والله أعلم

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي القرشي سكن مصر مات سنة أربع ومائتين سمع مالك بن أنس، حجازي»[٢].

الإمام الشافعي رحمه الله أشهر من أن يُعَرَّف، وكذلك شيخه الإمام مالك بن أنس رحمه الله، ولا يخفى على طالب العلم كثرة شيوخ الشافعي وكثرة تلاميذ مالك، إلا أن الإمام البخاري اكتفى بذكر مالك بن أنس في شيوخ الشافعي، وفي ذلك إشارة إلى أن الشافعي من أثبت أصحاب مالك، وأن أتقن روايات الشافعي إنما هي عن مالك. وفي ذلك يقول الإمام أحمد: «كنت سمعت الموطأ من بضعة عشر نفسا من حفاظ

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (٩/ ٦٨).
(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٤٢)

أصحاب مالك، فأعدته على الشافعي؛ لأني وجدته أقومهم به»[1]. ونقل ابن الصلاح عن أبي منصور ابن طاهر التميمي إجماع أصحاب الحديث على أنه لم يكن في الرواة عن مالك أجل من الشافعي رضي الله عنهم أجمعين[2].

المثال الثالث:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي الشامي سمع الليث»[3].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: يحيى بن عبد الله ثقة من شيوخ البخاري الذين أخرج لهم في الصحيح[4]، وشيخه الليث بن سعد غني عن التعريف.

ثانياً: أما العلاقة بين يحيى والليث فقد بينها ابن عدي بقوله: «وَكَانَ [يحيى] جاراً لليث بن سعد وَهُوَ أثبت النَّاس فِي اللَّيْث، عِنْده

---

(١) نقل ذلك عنه الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد (ت٤٤٦هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، ط١، ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، السعودية، (١/ ٢٣١).

(٢) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، (ص١٦). وهناك خلاف في أثبت من روى عن مالك، ذكره الزركشي وابن حجر في نكتهما على مقدمة ابن الصلاح، ورجحا كون الشافعي من أثبت أصحاب مالك. انظر: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت٧٩٤هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط١، ١٩٩٨م، دار أضواء السلف، السعودية، (١/ ١٤١-١٤٧)؛ والعسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، ط١، ١٩٨٤م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، (١/ ٢٦٢-٢٦٥).

(٣) البخاري، التاريخ الكبير، (٨/ ٢٨٥)

(٤) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٣١/ ٤٠١).

عَن اللَّيْث مَا لَيْسَ عِنْد أحد»[1]، فتبين بذلك أن ذكر البخاري لليث في ترجمة يحيى فيه إشارة إلى كون يحيى من أثبت الناس في الليث.

ثالثاً: يؤيد ذلك صنيع البخاري في الصحيح، فقد أخرج ليحيى بن بكير في (٢٠٦) مواضع، منها (١٨٩) موضعاً عن الليث، مما يؤكد كونه من أثبت الناس فيه، والله أعلم.

وأرجو أن أكون استطعت من خلال هذه الأمثلة أن أظهر عناية الإمام البخاري بانتقاء الشيوخ الذين يذكرهم للرواة المترجمين في التاريخ الكبير، وحرصه من خلال ذلك على الإشارة إلى العلاقات الخاصة بين الرواة وبين شيوخهم المذكورين في الترجمة.

❖ المطلب الثاني: الإشارة إلى أن الراوي المترجم ضعيف في هذا الشيخ:

كما أن معرفة أثبت الرواة في الشيخ مطلوبة، فإن معرفة الرواة الضعفاء عن هذا الشيخ مطلوبة أيضاً، للسبب ذاته المتمثل في معرفة مدى احتمال هذا الراوي للتفرد عن الشيخ، وللترجيح بين الرواة عند اختلافهم في الرواية عن الشيخ ذاته.

وكما أشار الإمام البخاري من خلال ذكره لشيوخ الراوي -في بعض المواضع- إلى كون الراوي المترجم من أثبت الرواة في الشيخ المذكور، فقد

(١) ابن عدي، من روى عنهم البخاري في الصحيح، تحقيق عامر صبري، ط١، ١٤١٤هـ، دار البشائر، لبنان، (ص٢٢٤).

أشار في مواضع أخرى إلى كون الراوي المترجم من أضعف الرواة في الشيخ المذكور في الترجمة، ولعل الأمثلة الآتية توضح ذلك.

المثال الأول:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «صالح بْن أَبِي الأخضر، عَنِ الزُّهْرِيّ، لين، هو مولى هشام بْن عَبْد الملك الْقُرَشِيّ نزل البصرة كَانَ يقَالَ يماميا، قَالَ يَحْيَى: ليس بشيء»[1].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: صالح بن أبي الأخضر من كبار أتباع التابعين، قال عنه البخاري «لين»[2]، وضعفه النسائي[3]، وأبو حاتم[4]، وذكره العجلي في الثقات وقال: «يكتب حديثه، وليس بالقوي»[5]، وحاصل أمره أنه كما قال ابن حجر: «ضعيف يعتبر به»[6].

ثانياً: علاقته بالزهري:

١. قال ابن معين: «ليس بشيء في الزهري»[7].

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٤/ ٢٧٣).

(٢) انظر: البخاري، المرجع السابق؛ والضعفاء الصغير، (ص٥٨).

(٣) انظر: النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص٥٧).

(٤) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٤/ ٣٩٤).

(٥) العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله (ت٢٦١هـ)، تاريخ الثقات، ط١، ١٩٨٤م، دار الباز، السعودية، (ص٢٢٥).

(٦) ابن حجر، تقريب الهذيب، (ث٢٧١).

(٧) ابن معين، التاريخ، (ص٤٣).

٢. روى ابن سعد عن مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: «سَأَلْتُ صَالِحَ بْنَ أبي الأَخْضَرِ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ سَمِعْتَ هَذَا الَّذِي تَرْوِيهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ؟ فَقَالَ: مِنْهُ مَا حَدَّثَنِي بِهِ وَمِنْهُ مَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ. فَلا أَدْرِي مَا هَذَا مِنْ هَذَا»[١]. وقال ابن أبي حاتم: «سئل أبو زرعة عن صالح بن أبي الأخضر فقال: ضعيف الحديث، كان عنده عن الزهري كتابين أحدهما عرض والآخر مناولة، فاختلطا جميعاً فلا يعرف هذا من هذا»[٢].

٣. روى ابن أبي حاتم عن ابن المبارك قوله: «كان صالح يخدم الزهري»[٣].

ويظهر من كلام العلماء أن صالح بن أبي صالح ضعيف، إلا أنه أشد ضعفاً في الزهري لأن روايات الزهري اختلطت عليه، ما سمعه وما لم يسمعه، ولم يميز هذه من تلك.

ثالثاً: اختيار الإمام البخاري للزهري دون غيره وذكره في شيوخ صالح بن أبي الأخضر فيه إشارة إلى علاقة خاصة بينهما، تتمثل في ضعف صالح في الزهري، ويؤيد ذلك ما قاله البخاري مباشرة بعد ذكر الزهري في الترجمة إذ قال: « صالح بْن أَبِي الأخضر، عَنِ الزُّهْرِيّ، لين»، فذكر الحكم بتليين صالح، وذكره للحكم بعد ذكر الشيخ مباشرة، مشعر بأن ذكر هذا الشيخ له علاقة بالحكم والله أعلم.

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، (٧/ ٢٠١). وانظر أيضاً: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٤/ ٣٩٤).
(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٤/ ٣٩٤).
(٣) المرجع السابق، (٤/ ٣٩٤).

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «سَعِيد بن بشير مولى بني نصر، عَنْ قتادة، روى عنهُ الوليد بْن مُسْلِم ومَعْن بْن عيسى، يتكلمون فِي حفظه، نراه أباعَبْد الرَّحْمَن الدمشقي الَّذِي روى عنهُ هشيم: عَنْ أَبِي عَبْد الرَّحْمَن عَنْ قتادة»[1].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: سعيد بن بشير ذكره ابن حجر في الطبقة الوسطى من أتباع التابعين[2]، وقد اختلفت أقوال العلماء فيه، منهم من وثقه كشعبة[3]، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم[4]، وابن عيينة[5]، وأبي حاتم[6]. ومنهم من ضعفه كابن معين[7]، وأبي داود[8]، والنسائي[9]، وأشار إلى ذلك البخاري بقوله في الترجمة «يتكلمون في حفظه»[10]، فضَعْفُه من قبل حفظه.

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٤٦٠).
(٢) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص٢٣٤).
(٣) انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، (٤/ ٤١٣).
(٤) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٤/ ٧).
(٥) انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، (٤/ ٤١٤).
(٦) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٤/ ٧).
(٧) يحيى بن معين، التاريخ، (ص٥٠).
(٨) السجستاني، أبو داود سليمان بن أشعث (ت ٢٧٥)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق محمد علي العمري، ط١، ١٩٨٣م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، (ص٢٥٢).
(٩) النسائي، الضعفاء والمتروكون، (ص٥٢).
(١٠) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٤٦٠)؛ والضعفاء الصغير، (ص٤٩).

ثانياً: أما علاقته بقتادة، فيقول ابن أبي حاتم: «قال ابن نمير: سعيد بن بشير ... يروي عن قتادة المنكرات.... سمعت أبي يقول قلت لأحمد بن صالح: سعيد بن بشير دمشقي شامي كيف هذه الكثرة عن قتادة. قال: كان أبوه بشير شريكاً لأبي عروبة فَأَقْدَمَ بشيرٌ ابنه سعيداً البصرةَ يطلب الحديث مع سعيد بن أبي عروبة»[1] وقال ، وقال ابن حبان: «وكان رديء الحفظ فاحش الخطأ يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه»[2].

قلت: وواقع كتب العلل يؤيد الكلام السابق، فإن في غير موضع منها ذكر عدد من الأحاديث التي خولف فيها سعيد بن بشير عن قتادة، وليس القول فيها قول سعيد[3].

ثالثاً: يظهر لي أن ذكر قتادة شيخاً لسعيد، فيه إشارة إلى ضعفه في قتادة، ويؤيد ذلك قول البخاري بعد ذلك «يتكلمون في حفظه» وهي العبارة التي تنسجم مع طبيعة العلاقة بين سعيد وقتادة، والله أعلم.

وقد وقفت أثناء دراستي للتراجم في التاريخ الكبير، على ترجمة يذكر فيها الإمام البخاري للراوي شيخاً هو من أثبت الناس فيه، وشيخاً آخر هو من أضعف الناس فيه، وذلك في ترجمة جعفر بن برقان، وفيها

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٤/ ٧).

(٢) ابن حبان، المجروحين، (١/ ٣١٩).

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر: الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (ت٣٨٥هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي و محمد بن صالح الدباسي، ط١، ١٩٨٥م، دار طيبة ودار ابن الجوزي، السعودية، (٦/ ١١، ٢٤٤، ٢٥٤)، (٧/ ٨٩)، (٨/ ١٠١)، (٩/ ٢٠٤)، (١٠/ ٢٥٩).

يقول البخاري: «جَعْفَر بْن بُرقان الجزري أَبُو عَبْد اللَّه، سَمِعَ ميمون بْن مِهران والزُّهْرِيّ، روى عَنْهُ الثوري ووكيع، قدم الكوفة ويقال: الكلابي، مات سنة أربع وخمسين ومائة، يُقَالُ: كَانَ أميا»[1].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: جعفر بن برقان من كبار أتباع التابعين[2]، روى له مسلم في صحيحه، ووثقه ابن سعد[3]، وابن معين[4]، والعجلي[5]، وأبو حاتم[6]، والسفيانان فيما نقله عنهما ابن عساكر[7]، وذكره ابن حبان في الثقات[8]. فحاصل أمره أنه ثقة.

ثانياً: علاقته بالزهري: قال ابن معين: «ضعيف في الزهري»[9]، وكذلك قال أحمد بن حنبل فيما نقل عنه ابن أبي حاتم[10]، وقد وضح ابن عدي سبب ضعف جعفر في الزهري، فقال: «وإِنَّما قيل ضعيف فِي الزُّهْرِيّ لأن غيره عنِ الزُّهْرِيّ أثبت مِنْهُ بأصحاب الزُّهريّ المعروفين، مَالِك وابن عُيَينة ويونس وشعيب وعقيل ومعمر فإنما أرادوا أن هؤلاء

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ١٨٧).

(٢) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص١٤٠).

(٣) انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، (٧/ ٣٣٥).

(٤) انظر: يحيى بن معين، التاريخ، (ص٨٤).

(٥) العجلي، الثقات، (ص٩٦).

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢/ ٤٧٥).

(٧) انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، (٧٢/ ١١١-١١٢).

(٨) انظر: ابن حبان، الثقات، (٦/ ١٣٦).

(٩) انظر: يحيى بن معين، التاريخ، (ص٤٣).

(١٠) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢/ ٤٧٤).

أخص بالزهري وهم أثبت من جعفر لأن جَعْفَراً ضعيف فِي الزُّهْرِيّ»(١)، فتبين بذلك أن جعفراً ضعيف بالنسبة لأصحاب الزهري.

ثالثاً: علاقته بميمون بن مهران: قال ابن معين فيما نقله عنه ابن عدي: «وما أصح روايته -أي جعفر بن برقان- عن ميمون وأصحابه»(٢)، وقال أحمد بن حنبل: «وجعفر بْن برقان ثقة ضابط لحديث ميمون وحديث يزيد بْن الأصم»(٣)، فدل ذلك على أن جعفراً من أثبت الناس في ميمون بن مهران، ويؤيد هذا أن ميمون بن مهران هو أكثر شيخ روى عنه جعفر بن برقان مقارنة بباقي الشيوخ، وفي الوقت ذاته فإن جعفر بن برقان هو أكثر تلاميذ ميمون رواية عنه مقارنة بباقي الرواة(٤)، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على طول ملازمة جعفر لميمون، والملازمة مظنة الخبرة بحديث الشيخ، أضف إلى ذلك أنّ جعفراً بلدي ميمون فكلاهما رقيّ.

وبهذا المثال يظهر جلياً أن البخاري لم يكن يذكر شيوخ الرواة عبثاً، بل إنه كان يهدف من خلال ذكرهم إلى التنبيه على أمور في غاية الأهمية، تظهر مواطن القوة والضعف عند الراوي(٥).

(١) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، (٢/ ٣٧٣).
(٢) المرجع السابق، (٢/ ٣٧٢).
(٣) نقل ذلك عنه المزي، تهذيب الكمال، (٥/ ١٣).
(٤) انظر: موقع جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية المطهرة، (Sunnah.alifta.net).
(٥) ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في التاريخ الكبير: (١/ ٤١، ٥٠، ٥٣، ٢٧١).

❖ المطلب الثالث: الإشارة إلى كثرة روايات الراوي المترجم عن هذا الشيخ:

كثرة روايات الراوي عن شيخ معين، لها حالتان: أما الحالة الأولى فتؤثر في الراوي إيجاباً، وذلك إذا كانت كثرة الرواية ناتجة عن طول ملازمة الراوي لشيخه، وشدة ممارسته لحديثه[1]، فعندئذٍ يقدم هذا الراوي على بقية تلاميذ الشيخ عند التعارض، وهذا ما يؤكده الدكتور همام سعيد في تحقيقه لشرح علل الترمذي، إذ جعل قصر صحبة الشيخ وقلة ممارسة حديثه سبباً من أسباب العلة[2].

وأما الحالة الثانية فتؤثر في الراوي سلباً، وذلك إذا كان الراوي قد تحمل هذه الروايات عن شيخه بطريقة تحمل ضعيفة، أو اختلطت عليه أحاديث شيخه بسبب كثرتها فلم يضبطها، فصار يرفع الموقوف ويصل المرسل ... وهكذا، فعندئذٍ تصير كثرة الروايات عن شيخ معين سبباً في تضعيف الراوي عن ذلك الشيخ. ومثال ذلك رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال ابن أبي حاتم: «سألت ابا زرعة عن عمرو بن شعيب فقال: ... إنما انكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده وقال: إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها»[3].

---

(١) انظر: رشيد، محمود أحمد يعقوب، الملازمة وأثرها على الراوي والمروي، بحث منشور في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد الخامس، العدد ٢/أ، ٢٠٠٩م، ص١٣٣.

(٢) انظر: سعيد، همام عبدالرحيم، تحقيق شرح علل الترمذي لابن رجب، ط٤، ٢٠٠٥م، مكتبة الرشد، السعودية، (١/ ١١٣).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٦/ ٢٣٩).

واهتمام النقاد بهذا الأمر جعلهم يتابعون الرواة عن شيخ ما، فيقسمونهم فئات بين الأطول صحبة والأقصر، والأقل ممارسة والأكثر، حتى جعلوا في الطبقة الأولى من جمع بين الحفظ وطول الصحبة، بينما نجد قصر الصحبة وقلة الرواية تنزل بالراوي الحافظ من الطبقة الأولى إلى الثانية. وممن اعتنى اعتناءً فائقا باختيار أكثر رجاله من بين الأوثق والأطول صحبة، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، في كتابه الصحيح، كما هو معلوم[1].

وقد حرص الإمام البخاري في تراجم كتابه التاريخ على الإشارة إلى هذا الأمر، فتراه أحياناً يذكر للراوي المترجم شيخاً هو من أكثر الشيوخ الذين روى عنهم، وأحياناً أخرى يذكر للراوي شيخاً جل حديثه عند هذا الراوي بمعنى أن الراوي هو أكثر تلاميذ الشيخ المذكور رواية عنه. وفي الأمثلة الآتية توضيح لذلك.

المثال الأول:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «أفلَـح بْن حميد بْن نافع مولى صفوان ابن أوس النجاري الْأَنْصَارِيّ الْمَدَنِيّ، سَمِعَ القاسم بْن مُحَمَّد، سَمِعَ منه وكيع وأَبُو نعيم، قَالَ أَبُو عَبْد اللَّهَّ حَدَّثَنَا أَبُو نعيم وعبد اللَّهَّ بْن مسلمة عنه»[2].

(١) انظر، همام سعيد، تحقيق شرح علل الترمذي، (١/ ١١٣-١١٤).
(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ٥٣).

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: أفلح بن حميد من كبار أتباع التابعين، وممن روى لهم البخاري في الصحيح[(١)]، ووثقه ابن سعد[(٢)] وابن معين[(٣)] وأبو حاتم[(٤)].

ثانياً: عند البحث في شيوخ أفلح بن حميد، وجدت أن أكثر شيخ روى عنه هو القاسم بن محمد بن أبي بكر، وهو نفسه المذكور في الترجمة، فكأن الإمام البخاري أراد أن يشير إلى أن جل رواية أفلح إنما هي عن القاسم.

ثالثاً: روايات أفلح بن حميد في صحيح البخاري كلها عن القاسم بن محمد، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اختصاص أفلح بن حميد بالرواية عن القاسم دون غيره من الشيوخ[(٥)].

المثال الثاني:

قال البخاري رحمه الله: «يونس بْن عُبَيْد العبدي أَبُو عَبْد اللَّهِ الْبَصْرِيّ يقال لَهُ مولى عَبْد القيس سَمِعَ الْحَسَن بن أبي الحسن، قال لي محمد ابن المثنى نا قريش بْن أنس قَالَ مات يونس بْن عُبَيْد سنة تسع وثلاثين ومائة ...»[(٦)].

(١) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص١١٤).

(٢) انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، (٥/ ٤٦٣).

(٣) انظر: يحيى بن معين، التاريخ، (ص٦٨).

(٤) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢/ ٣٢٤).

(٥) يجدر التنبيه هنا إلى والد أفلح اسمه حميد بن نافع، وفي رجال الصحيح من اسمه حميد بن نافع، وقد ظننت للوهلة الأولى أنه والد أفلح، إلا أنني وجدت في التاريخ الكبير ترجمتين لرجلين اثنين اسمهما حميد بن نافع، يفرق فيهما البخاري بين حميد بن نافع والد أفلح، وبين حميد بن نافع الآخر الذي خرج له في الصحيح. انظر: البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ٣٤٧).

(٦) البخاري، التاريخ الكبير، (٨/ ٤٠٢).

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: يونس بن عبيد من صغار التابعين، وهو ممن أخرج لهم البخاري في صحيحه، وهو ثقة مشهور كثير الحديث، كما وصفه بذلك غير واحد من العلماء[1].

ثانياً: يونس بن عبيد مكثر من الشيوخ لكن أكثر شيخ روى عنه هو الحسن البصري، وفي الوقت ذاته فإن أكثر تلاميذ الحسن البصري رواية عنه هو يونس بن عبيد[2].

ثالثاً: إضافة إلى كون يونس بن عبيد من أكثر تلاميذ الحسن رواية عنه، فإنه كذلك من أثبت الرواة عنه، صرح بذلك ابن المديني وأبو زرعة[3]، ويؤيد ذلك صنيع البخاري في الصحيح، فجل رواية يونس بن عبيد في الصحيح إنما هي عن الحسن البصري.

وبذلك نرى أن الإمام البخاري أشار من خلال ذكره لشيوخ الرواة المترجمين إلى كون هؤلاء الشيوخ أكثر شيوخ روى عنهم الراوي، وذلك لإعطاء صورة عن تفاصيل العلاقة بين بين الراوي المترجم وشيخه.

(١) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٣٢/ ٥١٧).
(٢) وذلك بحسب موقع جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية، كما تم التنبيه لذلك سابقاً.
(٣) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٣٢/ ٥١٧).

❖ المطلب الرابع: الإشارة إلى اختصاص الراوي المترجم دون أهل بلده بالرواية عن هذا الشيخ:

إن معرفة مواطن الرواة، وأماكن حلهم وترحالهم، من الأمور الأساسية التي تساعد الباحث في الكشف عن مواطن القوة والضعف عند الراوي، لا سيما فيما يتعلق باللقيا والسماع، ومما يدل على أهمية هذه المعرفة ما نراه جلياً في التاريخ الكبير للإمام البخاري فلا تكاد تخلو ترجمة من ذكر بلد الراوي، كأن يقول: فلان الشامي، فلان يعد في المدنيين، فلان عداده في أهل البصرة، فلان من أهل الحجاز، وهكذا.

وقد تناول الدكتور عبد الكريم الوريكات جوانب هذا الموضوع، في أطروحته الموسومة بـ«الوهم في روايات مختلفي الأمصار»، وذكر هناك أهمية معرفة مواطن الرواة، وأثره في الحكم على رواياتهم والكشف عن عللها[(١)].

وأثناء دراستي في تراجم التاريخ الكبير، وجدت مثالاً يذكر فيه البخاري راوياً، اختص دون أهل بلده بالرواية عن الشيخ المذكور في الترجمة.

قال البخاري رحمه الله: «مُحَمَّد بْن أمية أَبُو أَحْمَد من أهل ساوة[(٢)] مولى عقبة بْن أَبِي مُعَيط الْقُرَشِيّ سَمِعَ عيسى بْن مُوسَى ووكيعاً»[(٣)].

---

(١) انظر: الوريكات، عبد الكريم أحمد، الوهم في رواية مختلفي الأمصار، ط١، ٢٠٠٠م، دار أضواء السلف، السعودية، (ص٣٧١ وما بعدها).

(٢) ساوه: بعد الألف واو مفتوحة بعدها هاء ساكنة، مدينة حسنة بين الري وهمذان [في إيران الآن]، بينها وبين كل واحد من همذان والري ثلاثون فرسخاً. انظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت٦٢٦هـ)، معجم البلدان، ط٢، ١٩٩٥م، دار صادر، لبنان، (٣/ ١٧٩).

(٣) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٤٢).وقد ورد في المثال ذكر شيخين لمحمد بن أمية هما عيسى بن موسى ووكيع، تكلمت عن شيخ واحد منهما وهو عيسى بن موسى، أما وكيع فلم أتوصل إلى الغاية من ذكره.

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: محمد بن أمية الساوي، قال عنه أبو حاتم: صدوق[1]. وذكره ابن حبان في الثقات[2]. وقال ابن حجر: صدوق من صغار العاشرة[3].

ثانياً: ذكر الإمام البخاري عيسى بن موسى في شيوخ محمد بن أمية، وقد قال الخليلي في الإرشاد: «عِيسَى بْنُ مُوسَى الْمَعْرُوفُ بِغُنْجَارَ صَالِحٌ، زَاهِدٌ، مَشْهُورٌ، ... وَرَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ أُمَيَّةَ السَّاوِيُّ أَحَادِيثَ ذَوَاتَ عَدَدٍ»[4]، وعندما بحثت في تلاميذ عيسى بن موسى لم أجد فيهم من أهل ساوة إلا محمد بن أمية، فتبين بذلك أن في ذكر عيسى بن موسى في شيوخ محمد بن أمية إشارة إلى اختصاص محمد دون أهل بلده بالرواية عن عيسى بن موسى، وقد جهدت في البحث عما يتعلق بلقي محمد بن أمية فلم أصل إلى نتيجة.

وهكذا، رأينا في هذا الفصل كيف أشار الإمام البخاري من خلال ذكره لشيوخ الرواة المترجمين إلى ما يتعلق بهم أو بشيوخهم من التعريف بهم، وتمييزهم عن غيرهم، وبيان علاقاتهم بشيوخهم المذكورين في الترجمة، بما يعطي صورة عن مواطن القوة والضعف عندهم.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٧/ ٢٠٨).
(٢) ابن حبان، الثقات، (٩/ ٧٣).
(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص٤٦٩).
(٤) الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد (ت٤٤٦هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر، ط١، ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد - السعودية، (٣/ ٩٥٥).

أسباب ذكر شيوخ الرواة المتصلة بهم وبشيوخهم

أسباب متصلة بالراوي

1 تمييز الراوي عن غيره

تمييز محمد بن أفلح كثير كثير بن أفلح
محمد روى عن أسامة بن زيد، أما كثير فروى عن زيد بن ثابت وابن عمر وأبي سعيد.

تمييز السفيانين
الثوري روى عن عمرو بن مرة وحبيب بن أبي حبيب، أما ابن عيينة فروى عن الزهري.

2 تحديد طبقة الراوي

طلق بن خُشّاف
أدرك عثمان وعائشة رضي الله عنهما، فهو من التابعين

كثير بن الصلت
أدرك عثمان بن عفان رضي الله عنه، فهو من التابعين

3 الإشارة إلى ضعفه

محمد بن إبراهيم ابن عبد الله معبد
روى عن حرام بن عثمان وحرام ضعيف جداً

مطرح بن يزيد
روى عن علي بن يزيد الألهاني وعلي ضعيف جداً

4 الإشارة إلى قلة شيوخه

ثمامة بن شراحيل
سمع ابن عباس وسمي بن قيس وابن عمر

زيد بن محمد
سمع أباه ونافعاً

عبد الحميد بن حبيب
سمع الأوزاعي

عبيد الله بن عبد الله
سمع ابن عباس وصفية بنت شيبة

مظاهر عناية البخاري بالطبقات

- رتب كتابه هجائياً ثم طبقياً
- أكثر من ذكر وفيات الرواة
- أكثر من ذكر بلدان الرواة ورحلاتهم

كثرة الرواية عن الشيخ تؤثر في الراوي

إيجاباً:
إذا نتجت عن طول ملازمة وخبرة بحديث الشيخ

سلباً:
إذا تحملها بطريقة ضعيفة أو اختلطت عليه.

أسباب متصلة بعلاقته بشيخه

1 أثبت الناس في شيخه

حفص بن غياث
ذكر من شيوخه الأعمش وهو من أثبت الناس يه

الإمام الشافعي
ذكر من شيوخه مالك بن أنس وهو من أثبت الناس فيه

يحيى بن عبد الله
ذكر من شيوخه الليث وهو من أثبت الناس فيه

2 أضعف الناس في شيخه

صالح بن أبي الأخضر
ذكر من شيوخه الزهري وهو ضعيف فيه

سعيد بن بشير
ذكر في شيوخه قتادة وهو ضعيف فيه

جعفر بن برقان
ذكر في شيوخه الزهري وميمون بن مهران وهو ضعيف في الزهري وثبت في ميمون

3 كثرة رواياته عن شيخه

أفلح بن حميد
ذكر من شيوخه القاسم بن محمد، وجل رواية أفلح إنما هي عن القاسم

يونس بن عبيد
ذكر من شيوخه الحسن البصري، وجل رواية يونس إنما هي عن الحسن

4 اختصاصه بشيخه

محمد بن أمية الساوي
ذكر من شيوخه عيسى بن موسى غنجار، وقد اختص محمد بن أمية الساوي دون أهل ساوة بالرواية عن عيسى بن موسى



الفصل الثاني

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بقضايا الاتصال والانقطاع

المبحث الأول:

صيغ التحمل عن الشيوخ وطريقة إيرادها ودلالاتها

المطلب الأول: صيغ التحمل عن الشيوخ، وطريقة إيرادها

المطلب الثاني: مصدر صيغ التحمل الواردة في التاريخ الكبير

المطلب الثالث: دلالات صيغ التحمل عند الإمام البخاري

المبحث الثاني:

أسباب ذكر شيوخ الرواة، المتصلة بثبوت السماع أو اللقاء، أو انتفائهما

المطلب الأول: الإشارة إلى ثبوت سماع الراوي المترجم من شيخه

المطلب الثاني: الإشارة إلى ثبوت اللقاء بين الراوي المترجم وشيخه

المطلب الثالث: الإشارة إلى انتفاء سماع الراوي المترجم من شيخه





الفصل الثاني

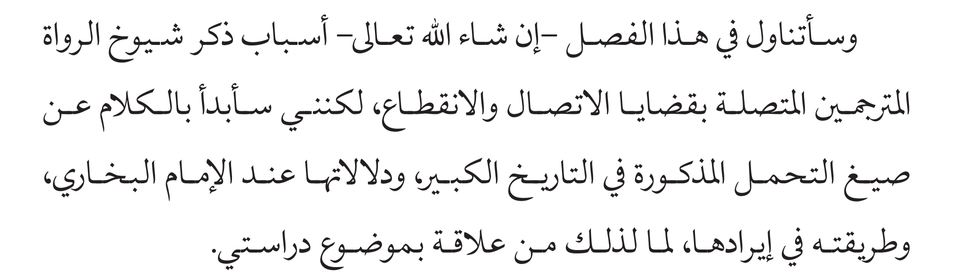
أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين المتصلة بقضايا الاتصال والانقطاع

يعد موضوع الاتصال والانقطاع من أهم القضايا التي عالجها الإمام البخاري في كتاب التاريخ الكبير، ولعل نظرة سريعة في الكتاب تؤكد هذا الأمر، فلا تكاد تخلو صفحة منه، من الكلام عن سماع فلان من فلان، أو إدراك فلان لفلان، حتى إن الترجمة الواحدة لتحتوي -أحيانًا- على صيغ متنوعة للتحمل عن الشيوخ، وهذا إن دل على شيءٍ فإنما يدل على عناية الإمام البخاري بهذا الأمر.

ثم إن دراسة قضايا الاتصال والانقطاع في التاريخ الكبير، أمر في غاية الأهمية لمن أراد أن يفهم شرط الإمام البخاري في الإسناد المعنعن، لذلك لقي هذا الموضوع عناية خاصة من الباحثين في التاريخ الكبير، فأفردوه بالبحث والدراسة حتى صار من أكثر مواضيع التاريخ الكبير بحثاً[(١)].

(١) من الذين كتبوا في هذا الموضوع: الدكتور خالد الدريس في كتابه موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، والدكتور أحمد عبد الله في رسالته منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال التاريخ الكبير، والدكتور اللاحم في كتابه الاتصال والانقطاع، وناقشه الشريف العوني في كتابه الانتفاع. وقد أفدت منهم، ولي على ما ذكروا إضافات ستأتي في موضعها إن شاء الله.

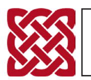




وسأتناول في هذا الفصل -إن شاء الله تعالى- أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين المتصلة بقضايا الاتصال والانقطاع، لكنني سأبدأ بالكلام عن صيغ التحمل المذكورة في التاريخ الكبير، ودلالاتها عند الإمام البخاري، وطريقته في إيرادها، لما لذلك من علاقة بموضوع دراستي.



المبحث الأول



صيغ التحمل عن الشيوخ المذكورين في الترجمة، وطريقة إيرادها، ودلالاتها

❖ المطلب الأول: صيغ التحمل عن الشيوخ، وطريقة إيرادها:

تقدم الكلام آنفاً عن تنوع صيغ التحمل عن الشيوخ في التاريخ الكبير، وسأبين في هذا المطلب -على وجه الاختصار- تلك الصيغ، موضحاً طريقة الإمام البخاري في إيرادها، وقد رأيت أن أقسمها إلى أقسام بحسب دلالتها العامة.

أولاً: صيغ التحمل عن الشيوخ:

١. الصيغ الدالة على السماع: وذلك كقوله: سمعت، أو حدثنا ونحوها. ومن الأمثلة عليها:

أ. «مُحَمَّد بن إسماعيل البَجَلي: سَمِعَ يوسف بْن مُحَمَّد سَمِعَ منه يوسف بن يعقوب الصفار ...»[(١)].

ب. «مُحَمَّد بْن أَبِي بكر أبو غاضِرة: قال لنا موسى بن اسمعيل حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَمِّي غَضْبَانُ بْنُ حَنْظَلَةَ عَنْ أَبِيهِ ...»[(٢)].

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٣٥).

(٢) المرجع السابق، (١/ ٤٨).

ج. «مُحَمَّد بْن أبي بكر بن عوف بن رباح الثقفي: حجازي، قَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا مَالِكٌ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيُّ انه سأل انساً وهما غَادِيَانِ إِلَى عَرَفَةَ...»[1].

٢. الصيغ المحتملة للسماع وعدمه: وذلك كقوله: عن، وأنّ، ونحوها. ومن الأمثله عليها:

أ. «مُحَمَّد بْن بلال الْقُرَشِيّ عَنْ طاوس قوله، روى عَنْهُ أَبُو مُعَاوية»[2].

ب. «مُحَمَّد بْن أيوب أن محيصة سَأَلَ النبي ﷺ عَنِ الحجام»[3].

ج. «مُحَمَّد بْن سَعِيد: قَالَ لِي إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا مُعَاذٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: قال عمر بن الخطاب...»[4].

٣. الصيغ الدالة على الإدراك: وذلك كقوله: رأى، وأدرك، ومن الأمثلة عليها:

أ. «مُحَمَّد بْن برجان: رأى أنساً، سَمِعَ منه وكيع، حديثه فِي الْبَصْرِيّين»[5].

ب. «مُحَمَّد بْن مَعْبد أدرك عُمَر بْن عَبْد العزيز سَمِعَ منه نوح ابن قيس»[6].

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٤٦).
(٢) المرجع السابق، (١/ ٤٣).
(٣) المرجع السابق، (١/ ٣٠).
(٤) المرجع السابق، (١/ ٩٢).
(٥) المرجع السابق، (١/ ٤٠).
(٦) المرجع السابق، (١/ ٢٣٩).



٤. صيغ نفي السماع[١]: وذلك كقوله: لم يسمع، ولا أعلم له سماعاً.
ومن الأمثلة عليها:

أ. «شقيق بْن سَلَمَةَ أبو وائل الأسدي: أدرك النَّبِيّ ﷺ ولم يسمَع منه شيئا»[٢].

ب. «سُلَيْمَان بْن مرثد: ... قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَلا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ عَائِشَةَ»[٣].

هذه أبرز صيغ التحمل التي وردت في التاريخ الكبير، وليس المقصود استيعابها، أو الإطناب في ذكر أمثلة عليها، فتفصيل ذلك في دراسات أخرى[٤]، لكنني اكتفيت بما يخدم هدف هذه الدراسة.

ثانياً: طريقة الإمام البخاري في إيرادها:

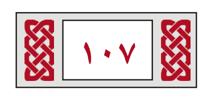
إن بيان طريقة الإمام البخاري في إيراد صيغ التحمل، ومعرفة السياق الذي وردت فيه هذه الصيغ، من شأنه أن يوضح دلالاتها عنده، إلا أنني، ومن خلال الاطلاع على الدراسات التي تكلمت عن معاني هذه الصيغ عند الإمام البخاري، لم أجد من صرح بالتنبيه على هذا الأمر.

(١) انظر: بواعنة، سعيد محمد، عبارات نفي السماع عند البخاري في التاريخ الكبير، بحث منشور، مجلة دراسات علوم الشريعة، الجامعة الأردنية، مجلد (٣٤)، ٢٠٠٧م، (ص٦٩٨). وقد تنبهت لهذا النوع من الصيغ بعد اطلاعي على البحث، لكنني بعدها وجدت الدكتور أحمد عبد الله قد سبقه إلى ذلك، فأفرد مبحثاً سماه: اصطلاحات البخاري النقدية الدالة على عدم ثبوت السماع، ولعل الدكتور البواعنة لم يطلع على ما كتبه الدكتور أحمد لقرب العهد بين دراستيهما.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٤/ ٢٤٥).

(٣) المرجع السابق، (٤/ ٣٩).

(٤) للاستزادة: ينظر الدراسات المشار إليها سابقا.



ويمكن بيان الصور التي يذكر فيها الإمام البخاري صيغ التحمل عن الشيوخ على النحو الآتي:

١. ذكر صيغة التحمل مع الشيخ مجردة من دون سند: وذلك كقول الإمام البخاري في المثال السابق: «مُحَمَّد بن إسماعيل البجلي سَمِعَ يوسف بْن مُحَمَّد»[١]. وقوله: «سُليمان بْن صالح روى عَنِ ابْن المُبارك، رَوَى عَنه إِسْحَاق بْن إِبْرَاهِيم»[٢]. وقوله: «مُحَمَّد بْن ثابت العبدي أَبُو عَبْد اللهَّ الْبَصْرِيّ عَنْ نافع وعَمْرو بْن دينار ...»[٣].

٢. ذكر صيغة التحمل مع الشيخ في سياق سند: وذلك كقول البخاري: «مُحَمد بْنُ إِبراهيم، الباهِليُّ: عَنْ مُحَمد بْنِ زَيد، عَنْ شَهر، عَنْ أَبي سَعِيد الخُدرِيِّ، قَالَ: نَهَى صَلى اللهُ عَلَيه وسَلم عَن ضَربَةِ الغائِصِ ...»[٤]. وقوله: «محمد بن إِبراهيم اليَشكُريُّ، يعد في البصريين، قَالَ لِي عَلِيٌّ، وبِشر بْنُ يُوسُف: حدَّثنا مُحَمد بْنُ إِبراهيم اليَشكُري، حدَّثتني أُم كُلثُوم بِنْتُ ثُمامَة، أَنَّهَا أَرَادَتِ الحَجَّ ...»[٥].

٣. الجمع بين صيغتين للتحمل عن الشيخ نفسه: وذلك كقوله: «رُفَيع، أَبو العالية الرِّياحيّ بَصرِيّ، ... وقال الأَنصاريّ، وزائدة:

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٣٥).
(٢) المرجع السابق، (٤/ ٢٠).
(٣) المرجع السابق، (١/ ٥٠).
(٤) المرجع السابق، (١/ ٢٣).
(٥) المرجع السابق، (١/ ٢٦).



عَنْ هِشام، عَنْ حَفصة، عَنْ أَبِي العالية، سَمِعَ علياً ... وقال آدم: حدَّثنا شُعبة، عَنْ قَتادة، قَالَ: سَمِعتُ أبا العالية، وكَانَ أدرك عليا، قَالَ: قَالَ عليٌّ: القضاة ثلاثة»[1]. وقوله: «مُحَمد بْن بِشر بْن بَشِير بْن مَعبَد، الأَسلَمِيُّ. سَمِعَ أباه، ... قَالَ أَبو عَبد الله: قَالَ لِي طَلق: حدَّثنا مُحَمد بْنُ بِشر، عَنْ أَبيه، عَنْ جَدِّه»[2].

٤. ذكر صيغة دالة على السماع من الشيخ، ثم ذكر ما ينفي السماع منه: وذلك كقوله: «جَمِيل بْن زيد الطائي، سَمِعَ ابْن عُمَر روى عَنْهُ الثوري وعباد بْن العوام، قَالَ أَحْمَد عَنْ أَبِي بكر بْن عياش عَنْ جميل: هذه أحاديث ابْن عُمَر ما سمعت من ابْن عُمَر شيئا إنما قالوا: اكتب أحاديث ابْن عُمَر! فقدمت المدينة فكتبتها»[3]. وقوله: «زياد بْن ميمون أَبُو عمارة البصري الثقفي صاحب الفاكهة، سَمِعَ أنسا، تركوه، قَالَ علي بْن نصر أخبرنا بشر بْن عُمَر: سألت زياد بْن ميمون أبا عمارة عَنْ حديث رَوَاهُ عَنْ أنس فقال: ويحكم أحسبوا كنت يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا، قد رجعت عما كنت أحدث بِهِ عَنْ أنس، لم أسمع من أنس شيئا كناه مُحَمَّد بْن يزيد الواسطي»[4].

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٣٢٦).
(٢) المرجع السابق، (١/ ٤٤).
(٣) المرجع السابق، (٢/ ٢١٥). وقد استفدت هذا المثال والذي يليه من الدريس، خالد منصور، موقف الإمامين البخاري ومُسلم من اشتراط اللّقيّا والسّمَاع في السّند المعنعن بَين المتعَاصِرين، مكتبة الرشد، السعودية، (ص١٠٢-١٠٣).
(٤) المرجع السابق، (٣/ ٣٧٠).



وبعد، فهذه هي الصور التي يذكر فيها الإمام البخاري صيغ التحمل عن الشيوخ، أقول ذلك من خلال اطلاعي على عينة الدراسة، وعلى الدراسات السابقة، وسأبين في المطلب الآتي دلالات صيغ التحمل عند الإمام البخاري، مستأنساً بطريقته في ذكرها.

❖ المطلب الثاني: مصدر صيغ التحمل الواردة في التاريخ الكبير:

هل صيغ التحمل الواردة في التاريخ الكبير من كلام البخاري نفسه؟ أو هي حكاية منه لما ورد في الإسناد؟ معرفة إجابة هذا السؤال، مهمة في تحديد معاني صيغ التحمل ودلالاتها عند الإمام البخاري، لذلك تناولها بعضهم بالدراسة، ويمكن تلخيص ما ذهبوا إليه على النحو الآتي:

يرى الشيخ المعلمي أن هذه الصيغ ليست من أحكام البخاري وتصرفاته، وإنما ينقلها كما وردت[1]، وتبعه في ذلك الشيخ عبد الله الجديع في كتابه تحرير علوم الحديث[2]، وكذلك الشيخ عمرو عبد المنعم في تعليقه على نزهة النظر[3]، فذهب الأخيران إلى أن ما ورد في التراجم من صيغ إنما هي حكاية من البخاري لما جاء في الأسانيد، وليست حكماً منه بالاتصال أو الانقطاع، وأن الحكم بالاتصال والانقطاع مبني على

(١) قال الشيخ المعلمي في تعليقه على الموضح للخطيب (١/ ١٢٨): «قول البخاري في التراجم: سمع فلاناً. ليس حكماً منه بالسماع، وإنما هو إخبار بأن الراوي ذكر أنه سمع».

(٢) انظر: الجديع، عبد الله يوسف، تحرير علوم الحديث، ط١، ٢٠٠٣م، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، (١/ ١٨٣-١٨٤).

(٣) انظر: سليم، عمرو عبد المنعم، تحقيق نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر، مكتبة ابن تيمية، مصر، (ص٥٧).



دراسة السند الذي وردت فيه صيغة التحمل. وهذا الرأي هو ظاهر ما ذهب إليه الدكتور أحمد عبد الله في رسالته[1].

وقد استدلوا على ذلك بأدلة:

١. أن الإمام البخاري قال في ترجمة ثعلبة بن يزيد الْحِمَّانِيّ: «سَمِعَ عَلِيًّا، رَوَى عَنْهُ حبيب ابن أَبِي ثَابِتٍ، يُعَدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ، فِيهِ نَظَرٌ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيٍّ: إِنَّ الأُمَّةَ سَتَغْدُرُ بِكَ، وَلا يتابع عليه»[2]. فعلق ابن عدي على كلام البخاري قائلاً: « وَلَمْ أَرَ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا فِي مقدار ما يرويه وأما سماعه من عَلِيّ ففيه نظر كما قال البخاري»[3]. فقالوا[4]: إن فهم ابن عدي لكلام البخاري بأن «فيه نظر» عنده المقصود بها سماع ثعلبة من علي، هذا الفهم دل على أن البخاري لم يرد بقوله «سمع علياً» أن يثبت له السماع، فلا يستقيم أن يثبت السماع ثم يقول عن السماع أنه فيه نظر، لذلك خرجوا بنتيجة أن قول البخاري «سمع عليا» هو حكاية عما جاء في الإسناد لا أكثر.

٢. أن الإمام البخاري رحمه الله قال في ترجمة عبيد بن آدم: «سمع

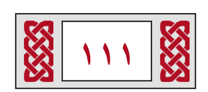
---

(١) إذ يقول: «والبخاري يحرص في العادة عند بيانه لكيفية رواية الراوي عن شيخه على أن يذكر الصيغة التي وجدها في الأسانيد، ولا يتصرف فيها» احمد عبد الله، منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير، (ص ٥٠).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ١٧٤).

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، (٢/ ٣٢٣).

(٤) القائل هو الدكتور عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، (١/ ١٨٤).



عُمَر وأبا هريرة رضى الله عَنْهُمَا، روى عَنْهُ عيسى بْن سنان»[1].

فقالوا[2]: إن سماع عبيد بن آدم من عمر بن الخطاب ورد في «إسناد منكر» في مسند أحمد[3]، ولا يصح إثبات السماع إلا إذا جاء بسند صحيح، وبناءً على جزمهم أن الإمام البخاري يعلم أن سماع عبيد من عمر رضي الله عنه لم يثبت، فسروا قول البخاري «سمع عمر» بأنه حكاية لما جاء في الإسناد، وليس تصرفاً منه.

٣. أن الإمام البخاري قال في ترجمة دينار أبي العَيْزار: «أراه سَمِعَ علياً»[4]. قال الدكتور أحمد عبد الله: «فكنت أظن أن هذا شك من البخاري في السماع، فنظرت في كتاب ابن أبي حاتم وجدته ترجمه عن أبيه بنفس ما هو هنا، وزاد: وهو الشاك في لقيه علياً. فعلمنا أن الشك من دينار نفسه ونقله البخاري كما هو»[5].

وهناك رأي آخر مفاده أن صيغ التحمل الواردة في تراجم التاريخ الكبير من تصرف الإمام البخاري، ولم يلتزم بنقلها كما جاءت في الإسناد، وهذا الرأي يفهم من كلام الدكتور خالد الدريس، إذ يقول: « فالبخاري

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٥/ ٤٤١).

(٢) القائل هو الشيخ عمرو عبد المنعم في حاشيه على نزهة النظر، (ص٥٧).

(٣) انظر: أحمد بن حنبل، المسند، (١/ ٣٧٠/ ٢٦١).

(٤) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٢٤٥).

(٥) أحمد عبد الله، منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير، (ص٥٠). وعندما رجعت إلى الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٣١) وجد العبارة الآتية: «دينار أبو العيزار أراه سمع عليا، روى حماد الخياط عن عبد الله بن ميسرة عنه وهو الشاك في لقيه عليا رضي الله عنه سمعت أبي يقول ذلك». فتبين أن الشاك هو إما حماد أو عبد الله بن ميسرة، ويستبعد أن يكون الشاك هو دينار نفسه إذ كيف يشك في سماعه من شيخه. والله أعلم.



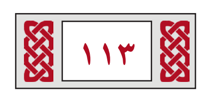
هنا بلغ من شدة عنايته، وعظيم اهتمامه بهذه المسألة أن يذكر كلمة «عن» بدل «سمع» في تراجم الذين لم يثبت عنده سماعهم ممن رووا عنهم، فهو يفرق بين ما ثبت سماعه لصاحب الترجمة ممن روى عنهم بقوله: سمع، وما لم يثبت عنده أنه سمع ممن روى عنهم بقوله: عن»(٦). فيفهم من هذا الكلام أن الإمام البخاري يتصرف بصيغ السماع بحسب ثبوت السماع وانتفائه عنده. إلا أن الدكتور الدريس استدرك بعد ذلك فذكر أن البخاري يصدر الترجمة أحياناً بذكر صيغة الأداء التي بلغته ووصلت إليه(٧).

وللدكتور أحمد عبد الله -أيضاً- كلام يفهم منه أن الإمام البخاري يتصرف بالصيغ ولا ينقلها كما جاءت، يقول الدكتور في سياق كلامه عن طريقة البخاري في ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه: «فتارة يصرح [أي البخاري] بالسماع ويجزم به، فيقول: سمع من فلان ... وقد ظهر لي من خلال التتبع والاستقراء أن البخاري إذا عدل عن «سمع» إلى «عن» في ذكره لشيوخ الراوي، أن «عن» عنده غالباً تعني عدم اللقاء أو السماع»(٨). فيفهم من كلامه ما يفهم من كلام الدريس مِن كون الإمام البخاري يتصرف في صيغ السماع بحسب ثبوته وانتفائه عنده.

(٦) خالد الدريس، موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين، (ص٩٧).

(٧) انظر: المرجع السابق، (ص١٠٣).

(٨) أحمد عبد الله، منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير، (ص٤٩). وأشار الدكتور أحمد عبد الله في الحاشية إلى كلام الدكتور الدريس مما يدل على تأييده له في رأيه.



وسأناقش الكلام السابق في النقاط الآتية، ثم أتبع ذلك بذكر الرأي الذي أراه صواباً.

أولاً: فيما يتعلق بالرأي الأول الذي يرى أن صيغ التحمل منقولة من السند، فقد استدل أصحابه بفهم ابن عدي لقول البخاري «فيه نظر» بأن مقصود البخاري «في سماعه نظر» لكن البخاري قال «سمع علياً» لأنه لا يتصرف بصيغ التحمل. أقول: أستبعد أن يكون قصد البخاري بقوله «فيه نطر» الإشارة إلى سماع ثعلبة من علي، وإنما قصده الإشارة إلى ضعف بعض أحاديثه عن علي، بدليل ما جاء مباشرة بعد قوله «فيه نظر» فقد أتى بحديث لثعلبة عن علي وقال «لا يتابع عليه»، أما كلام ابن عدي عندما قال «في سماعه من علي نظر كما قال البخاري» فلا أفهم منه أنه يريد أصل السماع بمعنى أن هذا الراوي مشكوك في سماعه من علي، وإنما يريد أن في بعض ما سمعه من علي فيه نظر، فيكون ابن عدي بذلك موافقاً للبخاري فيما ذهب إليه من كون الأحاديث التي سمعها ثعلبة من علي فيها نظر. خصوصاً أن ثعلبة صرح بالسماع من علي في أكثر من موضع صحيح[1]، ثم إن ثعلبة بن يزيد كان على شرطة علي رضي الله عنه[2]، وهذا يقوي احتمال سماعه منه، أضف إلى ذلك أنني

(١) انظر مثلاً: ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ت٢٣٥هـ)، المصنف، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط١، ١٤٠٩هـ، مكتبة الرشد، السعودية، (٦/ ١٩٣/ ٣٠٦٠٧).

(٢) قال ذلك ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق عبد الله القاضي، ط١، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية، لبنان، (١/ ١٦١). وقد نسب ابن حجر هذا القول إلى ابن حبان، لكنني لم أره عند ابن حبان، وإنما وجدت عند ابن الجوزي قوله: «سمع من عَليّ عَلَيْهِ السَّلَام وَكَانَ على شرطته قَالَ ابْن حبَان كَانَ غاليا فِي التَّشَيُّع».



لم أجد في كتب التراجم والعلل من تكلم في سماع ثعلبة بن يزيد من علي، سوى ما جاء في كلام ابن عدي الذي وضحت المراد منه آنفاً.

ثانياً: استدلوا بقول البخاري عن عبيد بن آدم: «سمع عمر وأبا هريرة» فقالوا بما أن الإسناد الذي ورد فيه ذكر سماع عبيد من عمر إسناد منكر، فإن البخاري لم يقصد إثبات السماع، وإنما حكى الصيغة كما جاءت في السند. وهذا في نظري بعيد عن الصواب لعدة أسباب:

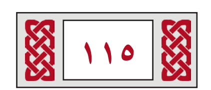
١. أن الإسناد الذي ورد فيه ذكر سماع عبيد من عمر لا يصل إلى حد النكارة، بل أشد ما يقال فيه إنه ضعيف، وقد حسنه بعضهم كابن كثير[١].

٢. أني لم أجد من تكلم في سماع عبيد من عمر رضي الله عنه، بل على العكس من ذلك، قال ابن حجر: «صرح [أي عبيد بن آدم] بِسَمَاعِهِ من عمر فِي الْمسند فِي قصَّة جرت لَهُ مَعَ كَعْب عِنْد فتح بَيت الْمُقَدّس»[٢].

٣. على فرض أن هذا الإسناد منكر، وأن سماع عبيد بن آدم من عمر لم يثبت، فهل يعقل أن يورد الأمام البخاري صيغة السماع [المنكرة]، ولا يعلق عليها أو يبين ضعفها، كما فعل عند كلامه عن سماع ثعلبة من علي عندما قال «فيه نظر»؟؟!!، أما وإنه لم

(١) انظر تعليق الشيخ شعيب الأرناؤوط على مسند أحمد (١/ ٣٧٠/ ٢٦١).

(٢) ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، ط ١، ١٩٩٦م، دار البشائر، لبنان، (١/ ٨٤٩). ويشير بذلك إلى حديث المسند الذي أشرت إليه آنفا.



يعلق على هذه الصيغة، فدل ذلك على أنه يريد إثبات سماع عبيد من عمر رضي الله عنه.

ثالثاً: استدل الدكتور أحمد عبد الله بقول البخاري عن دينار أبي العيزار «أراه سمع علياً»، بأن البخاري لم يقصد بكلامه أنه هو الشاك، وإنما هو ناقل لما جاء في الإسناد، بدليل ما جاء في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم. وأقول: لا أرى أن هناك حاجة للرجوع إلى الجرح والتعديل لابن أبي حاتم حتى نعلم أن «أراه سمع علياً» ليست من كلام البخاري، فالبخاري نفسه صرح بذلك فقال: «دينار أَبُو العيزار، أراه سَمِعَ عليا، قاله حماد الخياط عَنْ عَبْد اللَّهِ بْن ميسرة»[1]. فصرح بأن هذا ليس من كلامه وإنما قاله حماد الخياط عن عبد الله بن ميسرة. فالبخاري إذن، عندما قال «أراه سمع عليا» أراد أن ينبه القارئ أن هذا ليس من كلامه فنسبه إلى صاحبه.

رابعاً: أما وجهة نظر من رأى أن البخاري يتصرف بالصيغ من عنده، بحيث يستخدم السماع في موضع، ويستخدم العنعنة في موضع آخر بحسب ثبوت السماع وانتفائه عنده، فهذا سأناقشه إن شاء الله في المسألة القادمة عند الكلام على معاني هذه الصيغ عند الإمام البخاري.

والإجابة التي أراها أقرب للصواب فيما يتعلق بصيغ التحمل في التاريخ الكبير تتلخص في النقاط الآتية:

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٢٤٥).



١. إطلاق القول بأن هذه الصيغ من كلام البخاري، أو من نقله دون تصرف، يحتاج إلى تفصيل ولا يؤخذ على عمومه؛ ذلك أن الإمام البخاري يذكر أحياناً أكثر من صيغة لتحمل الراوي عن الشيخ نفسه، كقوله في ترجمة سَعِيد بْن عَمْرو بْن سَعِيد بْن الْعَاصِي: «سمع عائشة وابن عمر وعن أبي هريرة، ... وَقال عَبْدَةُ حدثنا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حدثنا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى سَمِعْتُ جَدِّي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: ...»[1]، فقال مرة «عن أبي هريرة» ومرة «سمع أبا هريرة»، فإذا قلنا إن هذه الصيغ حكاية من البخاري لما جاء في الإسناد، نكون قد جانبنا الصواب لأن الإسناد المذكور في الترجمة ليس فيه «عن أبي هريرة» وإنما «سمعت»، وإذا قلنا إن هذه الصيغ من تصرف البخاري وأنه قصد بقوله «عن» عدم إثبات سماع سعيد من أبي هريرة، نكون قد جانبنا الصواب أيضاً لأن سماع سعيد من أبي هريرة ثابت، حتى إن البخاري أخرج في غير موضع من صحيحه لسعيد عن أبي هريرة[2]، فلو لم يكن السماع ثابتاً عنده لما أخرج له في الصحيح.

وبعد، فحُكْمنا على هذه الصيغ بأنه من كلام البخاري أو من نقله عن الإسناد، مبني على السياق الذي وردت فيه.

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٤٩٩).

(٢) انظر مثلاً: البخاري، الجامع الصحيح (كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، ٣٦٠٥)، وهو ذاته الحديث الوارد في ترجمة سعيد.

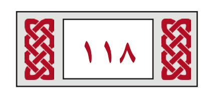


٢. فإذا قال البخاري عن راوٍ أنه «سمع فلاناً» أو «روى عن فلان» أو «أدرك فلاناً» هكذا مباشرة وصراحة دون أن ترد الصيغة في إسناد، ودون أن ينسبها البخاري لقائلها، فهذا يدل على أن الصيغة من كلام البخاري، وليس بالضرورة أن تكون موافقة لما ورد في الإسناد.

٣. أما إذا وردت صيغة التحمل في سياق إسناد، فهذا يدل على أن البخاري ينقلها كما هي دون تصرف منه. لكنه إذا لم يعلق عليها بالإثبات أو النفي، فإن هذا يعد موافقة منه لما جاء في هذه الصيغة من إثبات السماع أو نفيه، إذ لو كان مخالفاً لما جاء في الإسناد للزمه أن يذكر ذلك، كما رأينا في الأمثلة السابقة. أقول ذلك لأن التعامل مع البخاري على أنه مجرد ناقل للصيغ دون التصرف فيها والتعليق عليها، هذا التعامل فيه تقليل قيمة البخاري وكتابه، خصوصاً فيما يتصل بقضايا السماع، التي يتقنها البخاري ويتقن التعبير عنها.

٤. قد يشكل على ما قلتُ بعض التراجم الواردة في التاريخ الكبير، كترجمة زياد بن ميمون وجميل بن زيد الطائي، ففي الترجمة الأولى يقول البخاري: «زياد بْن ميمون أَبُو عمارة البصري الثقفي صاحب الفاكهة، سَمِعَ أنساً، تركوه، قَالَ علي بْن نصر أخبرنا بشر بْن عُمَر: سألت زياد بْن ميمون أبا عمارة عَنْ حديث رَوَاهُ عَنْ أنس فقال: ويحكم أحسبوا كنت يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا، قد رجعت عما كنت أحدث بِهِ عَنْ أنس، لم أسمع من أنس شيئا»[1]. فكيف نوجه قول البخاري: سمع

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٣٧١).





أنساً، ثم إيراده لما ينفي ذلك؟ أقول[1]: إن التأمل في السياق الذي وردت فيه الصيغة يدل على أن البخاري قصد أن يقول «سمع»، حتى يوصل لطالب العلم الحكم الصحيح على الراوي، فالقضية في هذه الترجمة قضية كذب وليست قضية تدليس، فزياد متهم بالكذب[2]، ولو قال البخاري: عن أنس، ثم ساق الرواية نفسها لظن القارئ أن زياداً دلس عن أنس ثم صرح بعدم السماع منه، فأتى البخاري بقوله: سمع أنساً. لإثبات كذب زياد في ادعائه السماع من أنس بدليل الرواية التي ساقها بعد ذلك، والله أعلم.

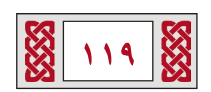
أما الترجمة الثانية فقال فيها: «جميل بْن زيد الطائي، سَمِعَ ابْن عُمَر روى عَنْهُ ... قَالَ أَحْمَد عَنْ أَبِي بكر بْن عياش عَنْ جُميل: هذه أحاديث ابْن عُمَر ما سمعت من ابْن عُمَر شيئا إنما قالوا: اكتب أحاديث ابْن عُمَر! فقدمت المدينة فكتبتها»[3]. ويقال في هذه الترجمة ما قيل في الترجمة قبلها، فجميل بن زيد متروك واهٍ[4]، لذا أراد البخاري من قوله: سمع، أن يشير إلى أن الراوي ادعى السماع من شيخه وهو لم يسمع.

(١) وقد استفدت من كلام الدكتور خالد الدريس حول هاتين الترجمتين، في كتابه موقف الإمامين، (ص١٠٣).

(٢) انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، (٤/ ١٢٧).

(٣) البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ٢١٥).

(٤) انظر: ابن حبان، الثقات، (٦/ ١٤٧)؛ والدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد (ت٣٨٥هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق عبد الرحيم محمد القشقري، ط١، ١٤٠٤هـ، مجلة الجامعة الإسلامية، السعودية، (١/ ٢٦٢).



ويؤيد ما ذهبت إليه، كلام العلائي في جامع التحصيل، حيث قال في زياد بن ميمون: «زياد بن ميمون أحد الضعفاء المتروكين روى عن أنس وأقر لعبد الرحمن بن مهدي وأبي داود الطيالسي أنه لم يسمع منه ولا فائدة في ذكره هنا لأنه كذاب وضع أحاديث كثيرة وإنما ذكره هنا تبعاً لابن أبي حاتم»[1]، وقال في جميل بن زيد: «جميل بن زيد الطائي لم يسمع من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ... قلت [أي العلائي]: هذا ذكره بن أبي حاتم في كتاب المراسيل له فكتبته تبعا له وليس مما نحن بصدده فإن المرسل إنما يظهر فائدته إذا كان المرسِل محتجا به وجميل بن زيد هذا قال فيه ابن معين ليس بثقة والإنكار عليه إنما جاء من إدعاء سماع ما لم يسمع فإنه قال في عدة أحاديث حدثنا ابن عمر ولم يكن سمع منه»[2].

٥. ولنعرف الفرق بين إشارة البخاري لموضوع الكذب في السماع، وإشارته للتدليس أو الإرسال، أذكر ما قاله رحمه الله في ترجمة مخرمة بن بكير: «مَخْرَمة بْنُ بَكِيرِ بنِ عَبْدِ اللهِّ بْنِ الأَشَجِّ عَنْ أَبِيه ... قَالَ ابْن هلال: سَمِعت حماد بْن خالد الخياط قال: أخرج مخرمة ابن بكير كتباً فقَالَ: هذه كتب أَبِي لم أَسْمَعْ منها شيئاً»[3]. أقول: لأن البخاري هنا أراد أن يشير إلى إرسال مخرمة عن أبيه قال: عن أبيه، ثم جاء برواية تؤيد ما ذهب

(١) العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي (ت٧٦١هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط٢، ١٩٨٦م، دار عالم الكتب، لبنان، (ص١٧٨). ويقصد بقوله: «تبعاً لابن أبي حاتم»، أي لأن ابن أبي حاتم ذكره في كتابه المراسيل.

(٢) العلائي، جامع التحصيل، (ص١٥٥).

(٣) البخاري، التاريخ الكبير، (٨/ ١٦).



إليه، بخلاف الترجمين السابقتين، قال في أولها: سمع، ثم نفى السماع ليشير إلى كذب الراويين في ادعائهما السماع. والله أعلم.

والذي أخلص إليه من الكلام السابق، أن تحديد ما إذا كانت صيغ التحمل من تصرف البخاري أو إنه نقلها من الإسناد كما هي، ينبني على السياق الذي وردت فيه هذه الصيغ، فمنها ما هو من قوله، ومنها ما هو حكاية لما ورد في الإسناد، والله أعلم.

❖ المطلب الثالث: دلالات صيغ التحمل عند الإمام البخاري:

ما يهمني في هذا المطلب هو بيان معنى قول البخاري (عن فلان)، ذلك أنها تحتمل الاتصال والانقطاع، بخلاف صيغ التحمل الأخرى، فدلالتها واضحة كقوله: سمع، أو أدرك، أو رأى.

وبيان الآراء في هذه المسألة على النحو الآتي:

الرأي الأول: أن «عن» في التاريخ الكبير محمولة على الاتصال ما لم يوجد قرينة دالة على عدم السماع، كالتدليس أو عدم الإدراك، وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد حوى[(١)].

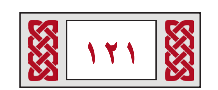
الرأي الثاني: أن «عن» تدل غالباً على الانقطاع، وهو ما ذهب إليه الدكتور خالد الدريس[(٢)]، والدكتور أحمد عبد الله[(٣)].

---

(١) انظر: حوى، محمد سعبد، منهج البخاري في الجرح والتعديل، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٩٦م، (ص٣٦١).

(٢) انظر: خالد الدريس، موقف الإماميين من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن، (ص٩٧ وما بعدها). وقد بين أن «عن» لا تعني نفي السماع بيقين، بل تعني عدم ثبوت السماع عند البخاري.

(٣) انظر: أحمد عبد الله، منهج البخاري في التعليل في التاريخ الكبير، (ص٤٩).



والـذي أراه أقـرب للصـواب هـو الـرأي الأول، وهـو كـون «عـن» محمولـة غالبـاً عـلى الاتصـال إلا إذا وجـدت قرينـة تصرفـه للانقطـاع. إلا أن صاحبـه لم يفصـل الـكلام في القرائـن التـي تـصرف «عـن» عـن معنـاه الأصـلي، لـذا لا بـد مـع التنبيـه عـلى الآتي:

١. لا يمكـن تحديـد معنـى «عـن» بدراسـتها مجـردة عـن السـياق الـذي وردت فيـه، لأن السـياق هـو الـذي يوجـه معناهـا باتجـاه معـين.

٢. مـن القرائـن التـي تـصرف «عـن» عـن معناهـا، وتجعلهـا دالّـة عـلى الانقطـاع، مـا يـلي:

أ. إذا اجتمع قول البخاري «عن فلان» وقوله «سمع فلاناً» في الترجمة نفسـها، فـإن اقـتران «عـن» مـع «سـمع» يقتـضي التغايـر بينهـما.

ب. إذا قيلـت «عـن» في حـق مـن وصـف بالتدليـس أو الإرسـال، سـواء كانـت مـن قـول البخـاري أو مـن نقلـه للإسـناد.

ج. إذا قـال البخـاري «عـن فـلان» ثـم صرح بعـدم بسـماع الـراوي مـن شـيخه، سـواء كان هـذا التصريـح في الترجمـة نفسـها أم في غيرهـا مـن التراجـم.

ومما يؤيد هذا الرأي:

أولاً: أن صيغـة (عـن) لم تكـن في بدايـة الأمـر تحمـل عـلى الانقطـاع، بـل كانـت صيغـة أداء، وأسـلوباً في الروايـة، كقـول المحـدث حدثنـا وأخبرنـا، وإنـما

ظهر التفريق بينهما فيما بعد[1]. والناظر في التاريخ الكبير يرى أن كثيراً من مواضع ورود هذه الصيغة جاء في سياق إسناد، مما يدل على أنها ليست من كلام البخاري، وأنه نقلها كما جاءته، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يقال إن البخاري أراد منها الإشارة إلى الانقطاع!

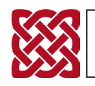
ثانياً: أن صيغة (عن) إذا جاءت من غير من وصف بالتدليس أو الإرسال فإنها تحمل على السماع، كما هو معلوم.

ثالثاً: أن واقع التاريخ الكبير يشير إلى ذلك، ففي بعض التراجم يقول البخاري: فلان عن فلان، ثم نراه خرج في صحيحه لهذا الراوي عن شيخه مما يقتضي بالضرورة أن يكون السماع ثابتاً بينهما، ومثال ذلك ما جاء في ترجمة عمر بن محمد بن جبير، قال البخاري: «عُمَر بْنُ مُحَمَّد بْن جُبَيْر بْن مُطْعِم بْن عدي الْقُرَشِيّ عَنْ مُحَمَّد بْن جُبَيْر»[2]، ثم وجدنا البخاري أخرج في صحيحه[3] لعمر بن محمد عن أبيه، مما يدل على ثبوت سماعه منه.

(١) انظر: المعلمي اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ط٢، ١٩٨٦م، المكتب الإسلامي، لبنان، (١/ ٢٧٣).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٦/ ١٩١).

(٣) انظر، البخاري، الجامع الصحيح، (كاب الجهاد والسير، باب الشجاعة في الحرب والجبن، ٢٨٢١).



المبحث الثاني

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بثبوت السماع أو اللقاء، أو انتفائهما

بعد أن تكلمت عن صيغ التحمل الواردة في التاريخ الكبير، ودلالاتها عند الإمام البخاري، سأبين في هذا المبحث، طريقة الإمام البخاري في الإشارة إلى ثبوت السماع أو اللقيا أو انتفائهما، بين الرواة المترجمين وبين شيوخهم المذكورين في الترجمة.

❖ المطلب الأول: الإشارة إلى ثبوت السماع بين الراوي المترجم وشيخه:

اعتنى الإمام البخاري بإثبات سماع الرواة من شيوخهم، حتى وظَّف لذلك باقي عناصر الترجمة في بعض الأحيان، بحيث يذكر بلد الراوي، وسنة وفاته، ورحلاته، ويذكر من الروايات ما يدلل به على سماع الراوي من شيخه، وفي الأمثلة الآتية بيان ذلك:

المثال الأول:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «عبد الله بن شُبْرُمَة أبو شبرمة الضبي الكوفي، سَمِعَ ابْن سيرين والشَّعْبِيّ وأبا زرعة، سَمِعَ منه شُعْبَة، كناه ابْن عيينة. قَالَ مسدد: حَدَّثَنَا ابْن دَاوُد قَالَ: سمعت سُفْيَان يَقُولُ: فقهاؤنا



ابْـن شـبرمة، وهـو عـم عـمارة بْـن القعقـاع وعـمارة أكـبر منـه، قَـالَ يَحْيَـى بْـن بكـير: مـات سـنة أربـع وأربعـين ومائـة، قَـالَ عـلي قلـت لسـفيان: كَانَ ابْـن شـبرمة جالـس الْحَسَـن؟ قَـالَ: لا، ولكـن رأى ابْـن سـيرين بواسـط»[1].

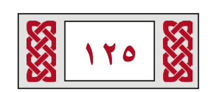
وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: عبـد الله بـن شـبرمة مـن التابعـين الثقـات[2]، وقـد ذكـر لـه البخـاري في هـذه الترجمـة ثلاثـة شـيوخ، هـم: محمد بن سـيرين، والشـعبي، وأبـو زرعة[3]. أمـا الشـعبي وأبـو زرعـة فظهـر لي بعـد البحـث[4] أنهـما أكثـر شـيخين روى عنهـما ابـن شـبرمة، وليـس هـذا موضـوع بحثنـا هنـا[5].

ثانيـاً: الـذي يهمنـا في هـذا المقـام هـو محمـد بـن سـيرين، وقـد ذكـره البخـاري وصرح بـأن ابـن شـبرمة سـمع منـه، ثـم ذكـر في نهايـة الترجمـة أن ابـن شـبرمة رآه بواسـط. ولا تعـارض بـين تصريـح البخـاري بسـماع ابـن شـبرمة مـن ابـن سـيرين، وبـين مـا ذكـره مـن رؤيتـه لـه بواسـط، بـل إنـه جـاء بهـذه الروايـة ليؤكـد صحـة سـماع ابـن شـبرمة مـن ابـن سـيرين، وليـس لينفـي السـماع، والدليـل أنـه قـال في البدايـة «سـمع ابـن سـيرين»، فلـو أراد أن ينفـي السـماع، لقـال «عـن ابـن سـيرين» ثـم جـاء بالروايـة التـي تذكـر الرؤيـة.

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٥/ ١١٧).
(٢) انظر: ابن سعد، الطبقات، (٦/ ٣٣٧)؛ المزي، تهذيب الكمال، (١٥/ ٧٦).
(٣) وذكر الحسن في سياق نفي أن يكون ابن شبرمة جالسه.
(٤) انظر: موقع جامع خادم الحرمين للسنة النبوية، (sunnah.alifta.net).
(٥) تقدم الكلام عن هذا الموضوع في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا الكتاب.



ثالثاً: أما فيما يتعلق بسماع ابن شبرمة من ابن سيرين فقد قال يحيى بن معين: «دخل ابن سِيرِين الْكُوفَة فِي وَقت لم يكن ابن شبْرمَة وَلَكِن لَعَلَّه سمع مِنْهُ فِي الْموْسِم»[1]، وهذا يفسر إيراد البخاري للرواية التي تذكر لقاءهما بواسط، لأنه رحمه الله لما قال «سمع ابن سيرين»، علم أن هذا السماع بحاجة إلى دليل، خصوصاً أن ابن سيرين دخل الكوفة في وقت لم يكن بها ابن شبرمة، فأتى بتلك الرواية، وهي عند الدولابي بسند صحيح عن ابن شبرمة قال: «دَخَلْتُ عَلَى ابْنِ سِيرِينَ بِوَاسِطَ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَجْرَى عَلَى رُؤْيَا، وَلَا أَخْبَرَ عَنْ فَتْوًى مِنْهُ»[2]. فتبين بذلك أن الإمام البخاري رحمه الله ذكر ابن سيرين في شيوخ ابن شبرمة لإثبات سماعه منه، والله أعلم.

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري: «سَعِيد بْن أَبِي عروبة أبو النضر واسم أبي عروبة مهران مولى لبْني عدي بْن يشكر، الْبَصْرِيّ، ... سَمِعَ النضر بْن أنس»[3].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: سعيد بن أبي عروبة من رجال الصحيح، وهو ثقة مكثر، إلا أنه كان يدلس ويرسل، واختلط بأخرة[4]، وقد ذكر له البخاري في هذه

(١) يحيى بن معين، التاريخ، (٤/ ٢٠٨).

(٢) الدولابي، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد (ت٣١٠هـ)، الكنى والأسماء، تحقيق نظر محمد الفاريابي، ط١، ٢٠٠٠م، دار ابن حزم، لبنان، (١/ ٣٦٧).

(٣) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٥٠٤).

(٤) انظر: ابن سعد، الطبقات، (٧/ ٢٠٢)؛ ابن معين، التاريخ، (٤/ ٩٣)؛ ابن حبان، الثقات، (٦/ ٣٦٠).



الترجمة شيخاً واحداً وهو النضر بن أنس بن مالك الأنصاري، التابعي الثقة، أحد رجال الصحيح.

ثانياً: لما كان سعيد بن أبي عروبة موصوفاً بالتدليس والإرسال، غلب على ظني أن ذكر الشيخ له علاقة بهذا الموضوع، فوجدت ما يلي:

١. أخرج الإمام البخاري في صحيحه حديثاً واحداً من رواية سعيد قال: سمعت النضر بن أنس يحدث قتادة، في التصوير[١]، وقال في موضع آخر: «سَمِعَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، هَذَا الوَاحِدَ»[٢]. وفي هذا تأكيد صريح من الإمام البخاري لسماع سعيد بن أبي عروبة من النضر بن أنس، وفيه أنه خصص السماع بهذا الحديث فقط.

٢. الأصل أن رواية سعيد بن أبي عروبة إنما هي عن قتادة عن النضر بن أنس، وقد أخرج البخاري في الصحيح لسعيد عن قتادة عن النضر[٣]، ولما كان سعيد موصوفاً بالتدليس والإرسال، بحيث يغلب على الظن أنه لم يسمع هذا الحديث من النضر، أراد الإمام البخاري أن يؤكد سماعه لهذا الحديث، وقد بين ابن حجر صورة ذلك فقال: «قوله: سمعت النضر بن أنس بن مالك يحدث قتادة. كان سعيد بن أبي عروبة كثير الملازمة لقتادة

(١) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، (كتاب اللباس، باب من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح، ح٥٩٦٣).

(٢) انظر: المرجع السابق، (كتاب البيوع، باب بيع التصاوير، ح٢٢٢٥).

(٣) وقفت في الجامع الصحيح على روايتين هما رقم (٢٤٩٢)، (٢٥٢٧).



فاتفق أن قتادة والنضر بن أنس اجتمعا فحدث النضر قتادة فسمعه سعيد وهو معه»[1].

ويظهر بذلك أن البخاري ذكر النضر بن أنس في شيوخ سعيد، للإشارة إلى ثبوت سماعه منه، وأن هذا السماع سماع مخصوص بحديث واحد. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تتبع الإمام البخاري للرواة من حيث سماعهم من شيوخهم، وتفتيشه عما سمعه هؤلاء الرواة من شيوخهم وما لم يسمعوه، ولا يخفى ما في هذا الأمر من صعوبة وجهد.

❖ المطلب الثاني: الإشارة إلى ثبوت اللقاء بين الراوي المترجم وشيخه:

كما عني الإمام البخاري ببيان سماع الرواة من شيوخهم، فقد عني أيضاً ببيان ما يتعلق باللقاء بينهم، والبحث في تفاصيل هذا اللقاء من حيث الزمان والمكان، ليتوصل بذلك إلى نتيجة حول ثبوت السماع أو انتفائه بين الراوي وشيخه[2].

ومن الأمثلة على ذلك قول البخاري رحمه الله: «مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم بْن الحارث بْن خَالِد التيمي مديني سَمِعَ علقمة بْن وقاص وأبا سلمة ... حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ ثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي أُسَامَةُ أَنَّ

(١) ابن حجر، فتح الباري، (١٠/ ٣٩٣).

(٢) أضف إلى ذلك أن موضوع إثبات اللقاء بين الراوي وشيخه فيه إشارة ضمنية إلى طبقة الراوي، وقد سبق الكلام عن ذلك في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذه الدراسة، وفيه إشارة ضمنية إلى عدم ثبوت السماع، وسيأتي الكلام عله في المبحث الثالث من هذا الفصل إن شاء الله.



مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيَّ حَدَّثَهُ: لَمَّا قَرَأْتُ الْقُرْآنَ وَأَنَا فَتًى لزمت المسجد فَكُنْتُ أُصَلِّي عِنْدَ طَرِيقِ آلِ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ إِلَى الْمَسْجِدِ وَكُنْتُ أَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَخْرُجُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَيُصَلِّي ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً ثُمَّ يَقْعُدُ فَجِئْتُهُ يَوْمًا فَسَأَلَنِي مَنْ أَنَا؟ فَانْتَسَبْتُ لَهُ قَالَ جَدُّكَ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْحَبَشَةِ، فَأَثْنَى الْقَوْمُ عَلَيَّ خَيْرًا فَنَهَاهُمْ»[1].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: محمد بن إبراهيم بن الحارث من التابعين الثقات الذين أخرج لهم الإمام البخاري رحمه الله في الصحيح[2]، وذكر له في هذه الترجمة شيوخاً ثلاثة هم: علقمة بن وقاص الليثي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وابن عمر رضي الله عنهما، وقد صرح البخاري بسماع محمد من علقمة وأبي سلمة، وذكر الشيخ الثالث الذي هو ابن عمر في سياق رواية فيها إثبات لقائه محمداً.

ثالثاً: أما علقمة بن وقاص وأبو سلمة بن عبد الرحمن فهما أكثر من روى عنهم محمد بن إبراهيم، ويؤيد ذلك قول ابن حبان: «سمع ابن عمر وَرَأى أنسا إِلَّا أَن أَكثر رِوَايَته عَن أبي سَلمَة وعلقمة بن وَقاص»[3].

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٢).

(٢) انظر: الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين (ت ٣٩٨هـ)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، تحقيق عبدالله الليثي، ط١، ١٤٠٧هـ، دار المعرفة - لبنان، (٢/ ٦٣٦).

(٣) ابن حبان، الثقات، (٥/ ٣٨١)، وانظر موقع جامع خادم الحرمين الشريفين للسنة النبوية.



ثالثاً: وأما ابن عمر رضي الله عنه -وهو موضوع البحث- ففي ذكره إشارة إلى إثبات اللقاء بينه وبين محمد بن إبراهيم بن الحارث، وأن محمداً، وإن جاء في الرواية أنه سمع ابن عمر، إلا أنه كان صغيراً حين سمعه، وقد ذكره ابن أبي حاتم في المراسيل وقال عن أبيه: «رأى ابن عمر»[1]، وقال في الجرح والتعديل: «روى عن ابن عمر مرسلًا»[2]. وقول ابن حبان في الثقات: «سمع ابن عمر» يحمل على كون محمد صغيراً عند السماع. ويؤيد ما ذهبت إليه طريقة البخاري في ذكر شيوخ محمد بن إبراهيم، فصرح في البداية بسماعه من علقمة وأبي سلمة، ثم ذكر ابن عمر في سياق رواية، ولو كان سماع محمد من ابن عمر ثابتاً لقال البخاري من البداية: سمع علقمة وأبا سلمة وابن عمر، لكنه عدل عن ذلك للإشارة إلى سماع محمد من ابن عمر ليس معتداً به، والله أعلم.

ويشبه ذلك قول البخاري في موضع آخر: «إِبْرَاهِيم بْن يزيد بن عمرو أبوعمران الكوفى النخعي، قَالَ أَبُو نعيم مات سنة ست وتسعين، وقَالَ لي أَحْمَد بْن سَعِيد: سمعت عبد الله بن داود بن الأعمش قَالَ مات إِبْرَاهِيم ابْن ثمان وخمسين وأنا يومئذ ابْن خمس وثلاثين، ... سَمِعَ علقمة ومسروقا والأسود، سَمِعَ منه الحكم ومنصور، وَقَالَ لَنَا عَلِيٌّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ أَنَّ النَّخَعِيَّ حَدَّثَهُمْ أَنَّهُ دَخَلَ

(١) انظر، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت٣٢٧هـ)، المراسيل، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، ط١، ١٣٩٧هـ، مؤسسة الرسالة، لبنان، (ص١٨٨)؛ العلائي، جامع التحصيل، (ص ٢٦١).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٧/ ١٨٤).



عَلَى عَائِشَةَ فَرَأَى عَلَيْهَا ثَوْبًا أَحْمَرَ، فَقَالَ لَهُ أَيُّوبُ وَكَيْفَ دَخَلَ عَلَيْهَا؟ قَالَ كَانَ يَحُجُّ مَعَ عَمِّهِ وَخَالِهِ فَدَخَلَ عَلَيْهَا وهو غلام ...»[1].

وبيان هذا المثال في النقاط الآتية:

أولاً: إبراهيم النخعي ثقة مشهور من التابعين، مكثر من الإرسال، وهو من رجال الصحيح[2]، وقد ذكر له البخاري في الترجمة السابقة أربعة شيوخ: علقمة بن قيس، ومسروق، والأسود، صرح بسماع النخعي منهم[3]، ثم ذكر بعد ذلك عائشة رضي الله عنها، في سياق رواية تبين أن النخعي دخل عليها وهو غلام.

ثانياً: أما علقمة ومسروق والأسود، فالظاهر أن البخاري ذكرهم لكثرة رواية النخعي عنهم، خصوصاً روايته عن الأسود وعلقمة.

ثالثاً: وأما عائشة -وهي موضع البحث- فقد ذكرها البخاري في سياق رواية تدل على أن النخعي لقيها وهو غلام في موسم الحج، فدل ذلك على أن في ذكر عائشة إشارة إلى ثبوت اللقاء بينها وبين النخعي، وأن سماعه منها غير ثابت لكونه لقيها وهو صغير.

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٣٣٣).

(٢) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص٩٥).

(٣) قال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص٩): «عن مُسَدَّد قال كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَأَصْحَابُنَا يُنْكِرُونَ أَنْ يَكُونَ إِبْرَاهِيمُ سَمِعَ مِنْ عَلْقَمَةَ»، ورواية النخعي عن علقمة كثيرة في الصحيح، مما يدل على ثبوت سماعه منه والله أعلم.



رابعاً: نفى علي بن المديني -وهو شيخ البخاري- أن يكون النخعي لقي عائشة، وقال: «هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَرْوِهِ غَيْرُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ ضَعِيفٌ»[1]، أقول: رواية سعيد عن أبي معشر في صحيح مسلم، وعلى فرض أن يكون الحديث ضعيفاً، فإن سياق الترجمة يقوي احتمال اللقاء، فإن البخاري ذكر في الترجمة أن النخعي مات سنة ست وتسعين وهو ابن ثمان وخمسين سنة، وبناء على ذلك يكون مولده سنة ثمان وثلاثين، وبما أن عائشة رضي الله عنها توفيت سنة سبع وخمسين أو ثمان وخمسين[2]، فإن احتمال اللقاء بينهما قوي، وهو ما أشار إليه البخاري بذكره لسنة وفاة النخعي، والله أعلم.

ومن خلال هذين المثالين يظهر حرص الإمام البخاري على بيان أدق التفاصيل المتعلقة بثبوت اللقاء بين الرواة، من حيث الزمان والمكان، ومن حيث كون هذا اللقاء لا يعني بالضرورة ثبوت سماع الراوي من شيخه.

❖ المطلب الثالث: الإشارة إلى انتفاء سماع الراوي المترجم من شيخه:

يحرص البخاري من خلال ذكره لشيوخ الرواة المترجمين على الإشارة إلى انتفاء سماع الراوي من شيخه، سواء كان هذا نفي مطلقاً، أم مختصاً بأحاديث معينة، وسواء كان قطعياً أو محتملاً، ولتوضيح ذلك أسوق المثالين الآتيين:

(١) انظر: ابن أبي حاتم، المراسيل، (ص٩).
(٢) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٣٥/ ٢٣٥).



المثال الأول:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «زهير بْن قيس البَلَوِيّ، يعد في المصريين، عن علقمة بن رِمْثَة، روى عنهُ سويد بْن قيس»[(١)].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: زهير بن قيس مختلف في صحبته، وليس له شيخ إلا علقمة بن رِمْثَة، ولم يرو عنه إلا سويد بن قيس[(٢)]، ونقل ابن حجر عن الحسيني قوله إن زهيراً مجهول، ثم عقب فقال: «بل هو معروف»[(٣)] ولم أجد له إلا حديثاً واحداً، سيأتي بعد قليل إن شاء الله. وعلقمة بن رمثة صحابي ممن بايع تحت الشجرة[(٤)]، ولم أجد من روى عنه غير زهير بن قيس.

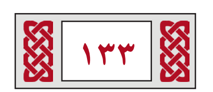
ثانياً: في قول البخاري: «عن علقمة بن رمثة» إشارة إلى انتفاء سماع زهير منه، ودليل ذلك ما صرح به البخاري في ترجمة علقمة حين قال: «علقمة بْن رمثة البلوي: قَالَ عَبْد اللَّهِ بْن صَالِح -بلغني عَنْهُ- قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْن أَبِي حبيب عَنْ سويد بْن قيس عَنْ زهير بْن قيس البلوي عَنْ علقمة بْن رمثة البلوي قَالَ بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ عَمْرو بْن العاص إلى البحرين ...، قَالَ مُحَمَّد: لا يعرف لزهير سماع من

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٤٢٨).

(٢) انظر: ابن يونس، عبد الرحمن بن أحمد (ت٣٤٧هـ)، التاريخ، ط١، ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، لبنان، (١/ ١٨٩).

(٣) ابن حجر، تعجيل المنفعة، (٢/ ٢٤)، وقد رجعت إلى كتاب الإكمال للحسيني فلم أجد قوله الذي نقله ابن حجر، انظر: الحسيني، محمد بن علي بن الحسن (ت٧٦٥هـ)، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، تحقيق عبد المعطي قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، (ص١٥٢).

(٤) انظر: ابن يونس، التاريخ، (١/ ٣٥٣).



علقمة»[1]. فقول البخاري «لا يعرف لزهير سماع من علقمة» يفسر قوله في ترجمة زهير: «عن علقمة».

ثالثاً: قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقيه على هذا الحديث بعد أن نقل نفي البخاري للسماع: «كذا قال [أي البخاري]، مع أن زهيراً كبير وسماعه من علقمة غير مستنكر، خاصة وأنه شهد فتح مصر»[2]، أقول: أنا مع الشيخ شعيب رحمه الله فيما ذهب إليه، لكن الإمام البخاري لم يجزم بنفي سماع زهير من علقمة، وإنما قال: لا يعرف له سماع من علقمة، في إشارة منه إلى أنه لم يقف على ما يثبت سماع زهير من علقمة[3].

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «مُحَمَّد بْن عيسى بْن القاسم بْن سميع، شامي، عَنِ ابْن أَبِي ذئب عَنِ الزُّهْرِيّ عَنْ سَعِيد فِي مقتل عثمان، سَمِعَ منه هشام بْن عمار، ويقَالَ أَنَّهُ لم يسمع من ابْن أَبِي ذئب هذا الحديث»[4].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: محمد بن عيسى بن القاسم من أتباع التابعين، قال عنه ابن أبي حاتم: «سئل أبي عنه فقال: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به»[5]. وقال عنه ابن حبان: « مُسْتَقِيم الحَدِيث إِذا بَين السماع فِي

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٧/ ٤٠).

(٢) الأرناؤوط، شعيب محرم، تحقيق مسند الإمام أحمد بن حنبل، (٣٩/ ٥١٤).

(٣) وانظر معنى قول البخاري «لا يعرف لفلان سماع من فلان» في بحث سعيد بواعنة عبارات نفي السماع عند الإمام البخاري في التاريخ الكبير، (ص٧٠٣).

(٤) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٠٣).

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٨/ ٣٨).

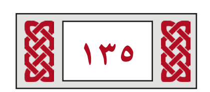


خَـبـره»[1]. وقد ذكر الإمام البخاري ابن أبي ذئب شيخاً له، ذكره بصيغة «عن» في سياق سند حديث مقتل عثمان رضي الله عنه.

ثانياً: قول البخاري في نهاية الترجمة «ويقال إنه لم يسمع ...» يفسر ذكره لابن أبي ذئب في ترجمة محمد بن عيسى، فقد أراد رحمه الله أن ينبه على عدم ثبوت سماع محمد من ابن أبي ذئب. وقد ذكر عدد من العلماء أن محمداً لم يسمع هذا الحديث من ابن أبي ذئب، قال ابن حبان: «وإنما سَمعه من إِسْمَاعِيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي»[2]، وهو ضعيف جداً[3]، وقال ابن عدي: «سمعت عبدان يقول: سَمعتُ ابن أَبِي سميع يقول لم يسمع أَبِي حديث مقتل عثمان من بْن أَبِي ذئب إنما هُوَ فِي كتاب أَبِي عن قاصٍّ»[4]. وقال الخطيب نقلًا عن هشام بن عمار: «حدثنا محمد بن عيسى بن القاسم عن ابن أبي ذئب عن الزهري حديث مقتل عثمان بن عفان. فجهدت به الجهد أن يقول حدثنا ابن أبي ذئب فأبى أن يقول إلا عن ابن أبي ذئب»[5]، فدل ذلك على أن محمداً لم يسمع هذا الحديث من ابن أبي ذئب، والله أعلم.

ولعل الأمثلة الي سقتها في هذا الفصل كافية في بيان طريقة الإمام البخاري في الإشارة إلى قضايا الاتصال والانقطاع من خلال ذكره لشيوخ الرواة المترجمين في كتابه.

(١) ابن حبان، الثقات، (٩/ ٤٣).
(٢) انظر: المرجع السابق.
(٣) انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، (١/ ٤٩١).
(٤) المرجع السابق، (٧/ ٤٨٨).
(٥) الخطيب البغدادي، الموضح لأوهام الجمع والتفريق، (١/ ٥٣).



أسباب ذكر شيوخ الرواة الخاصة بالاتصال والانقطاع

صيغ التحمل عن الشيوخ

1 أنواع صيغ التحمل

1. صيغ تدل على ثبوت السماع (سمعت، حدثنا، قال لي)
2. صيغ تحتمل الاتصال والانقطاع (روى عن، أنّ، قال)
3. صيغ تدل على ثبوت الإدراك (أدرك، رأى، لقي)
2. صيغ نفي السماع (لم يسمع، لا يعرف له سماع)

2 صور ذكر البخاري لها

1. ذكر الصيغة مع الشيخ دون سند (فلان: روى عن فلاناً)
2. ذكر الصيغة في سياق سند (فلان: حدثني فلان عن فلان)
3. ذكر صيغتين للتحمل عن الشيخ نفسه (فلان: سمع فلاناً ... أدرك فلاناً)
3. ذكر صيغة تفيد السماع، ثم نفيه (فلان: سمع فلاناً ... لم يسمع فلاناً)

3 مصدر صيغ التحمل

1. من قول البخاري: إذا جاءت مجردة دون سند، ولم ينسب قولها لأحد.
2. حكاية منه لما جاء في الإسناد: إذا جاءت في سياق سند، أو نسب قولها لأحد

4 دلالاتها عند البخاري

تحمل على الاتصال ما لم ترد قرينة تصرفها

تحمل على الانقطاع

1. إذا اقترنت مع صيغة دالة على السماع من شيخ آخر كقوله فلان سمع فلانا وروى عن فلان
2. إذا قيلت في حق من وصف بالتدليس
3. إذا صرح البخاري بعدم سماع صاحبها من شيخه

طريقته في الإشارة إلى التدليس

يذكر شيخ الراوي بصيغة «عن» ثم يشير إلى عدم سماعه منه كقوله: مخرمة بن بكير عن أبيه ... ثم نقل قول مخرمة إنه لم يسمع من أبيه

طريقته في الإشارة إلى ادعاء السماع

يذكر شيخ الراوي بصيغة «سمع» ثم يذكر اعترافه بعدم السماع كقوله: زياد بن ميمون سمع أنساً ... ثم نقل اعترافه بعدم السماع

الإشارة إلى الاتصال والانقطاع

1 الإشارة إلى ثبوت السماع

عبد الله بن شبرمة
كر من شيوخه ابن سسيرين والشعبي وأبا زرعة، وأثبت سماعه من ابن سيرين في الترجمة

سعيد بن أبي عروبة
قال: سمع النضر بن أنس وأثبت سماعه في الجامع الصحيح

2 الإشارة إلى انتفاء السماع

محمد بن إبراهيم بن الحارث
سمع علقمة وأبا سلمة، لكنه رأى ابن عمر صغيراً

إبراهيم النخعي
سمع علقمة ومسروقاً والأسود، لكنه دخل على عائشة صغيراً

3 الإشارة إلى الإدراك

زهير بن قيس البلوي
قال فيه: عن علقمة بن رمثة، ثم صرح بعدم سماعه منه في ترجمة علقمة.

محمد بن عيسى
قال فيه: عن ابن أبي ذئب، ثم صرح بعدم سماعه منه لحديث مقتل عثمان



الفصل الثالث

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بعلل رواياتهم المذكورة في الترجمة

المبحث الأول:

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجَمين، المتصلة بعلل الإسناد

المطلب الأول: الإشارة إلى تعارض الوقف والرفع

المطلب الثاني: الإشارة إلى تعارض الوصل والإرسال

المطلب الثالث: الغشارة إلى مخالفة الراوي لغيره في الإسناد

المبحث الثاني:

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بعلل المتن

المطلب الأول: الإشارة إلى تفرد الراوي المترجم عن شيخه

المطلب الثاني: الإشارة إلى مخالفة الراوي لغيره في المتن



الفصل الثالث

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين المتصلة بعلل رواياتهم المذكورة في الترجمة

تقدم الكلام في الفصل التمهيدي عن علاقة كتاب التاريخ الكبير بالتراجم المعلة، وبينت إذ ذاك أنه من أول الكتب المتخصصة في هذا الفن، وأن الإمام البخاري حرص فيه على بيان مواطن القوة والضعف عند الرواة، ووظف العناصر المختلفة للترجمة في بيان علل مروياتهم.

ومن العناصر التي وظفها الإمام البخاري في بيان العلل: شيوخ الراوي المترجم، فكان يذكر للراوي رواية عن شيخ معين، للإشارة إلى علة في رواية هذا الراوي عن الشيخ المذكور، وسيكون الحديث في هذا الفصل منصباً على الربط بين الراوي المترجم وشيخه المذكور في الترجمة من جهة، وبين الرواية المذكورة في الترجمة من جهة أخرى، ولن أطيل في بيان العلل ومنهج البخاري فيها، إذ ليس هذا مكانها[1].

---

(١) حرصت أن تكون الأمثلة –في غالبها– مغايرة لتلك التي ذكرها بعض الباحثين في دراساتهم كالدكتور محمد حوى والدكتور أحمد عبد الله وغيرهما، لكنني لم أجد بداً من تكرار بعض الأمثلة للضرورة.

وقد قسمت مباحث هذا الفصل بناءً على مواطن العلل الموجودة في الروايات، فخصصت المبحث الأول لبيان علاقة ذكر الشيوخ بعلل الإسناد، وتكلمت في المبحث الثاني عن علاقة ذكر الشيوخ بعلل المتن.

وسأقتصر على ذكر العلل التي يكون سببها الراوي المترجم نفسه، ذلك أن الإمام البخاري قد يذكر رواية معلة في ترجمة الراوي، لا يكون الحمل فيها على الراوي نفسه، وإنما على راو آخر في الإسناد، من تلاميذ الراوي المترجم أو من شيوخه.





المبحث الأول



أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بعلل الإسناد

❖ المطلب الأول: الإشارة إلى تعارض الوقف والرفع:

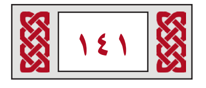
يعد التمييز بين المرفوع والموقوف، أمراً في غاية الأهمية للمشتغل بعلم الحديث وعلله، لما له من أثر في استنباط الأحكام الفقهية، وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: « فينبغي لمن أراد تخريج مسانيد الصحابة أن يعرف المتون المرفوعة من الموقوفة، فإن فيها ما يشكل على من لم يكن عارفاً بصناعة الحديث»[(١)].

ولأهمية هذا الموضوع، فقد حرص الأئمة على بيانه والكلام فيه، يقول الدكتور همام سعيد: «وهذا النوع من العلة هو ميدان العلل الأوسع والأكبر، والذي لا تكاد تخلو منه صفحة من كتب هذا الفن، ... فقد يروى الحديث مرفوعاً ولكن النقاد يكشفون عن وهم في رفعه ويثبتون أن وقفه أصح، وقد يروى الحديث متصلاً، وإرساله أثبت وآكد»[(٢)].

وقد أكثر البخاري رحمه الله -وهو طبيب الحديث في علله- من ذكر الأمثلة على هذا الموضوع في تراجم الرواة في كتابه، وكان في بعض المواطن يذكر للراوي المترجم شيخاً، لا يذكره إلا ليبين أن هذا الراوي اختلف مع راوٍ آخر عن هذا الشيخ في رفع الحديث ووقفه. ولعل الأمثلة الآتية توضح ذلك.

---

(١) همام سعيد، مقدمة تحقيق شرح علل الترمذي، (١/ ١٤٨).
(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٧١).



المثال الأول:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «مُحَمَّد بْن خُشَيْم بْن عِرَاكِ بْن مَالِكٍ الْغِفَارِيُّ، عَنْ أَبِيه عَنْ جده سَمِعَ أبا هُرَيْرَةَ فِي الصدقة، لم يرفعه، سَمِعَ منه خَالِد بْن مخلد، ورفعه حماد بْن زيد ويحيى بْن سَعِيد وعدة»[1].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: محمد بن خثيم ذكره ابن حبان في الثقات[2]، ولم أجد من تكلم فيه بجرح ولا تعديل[3]، وقد ذكر له ابن أبي حاتم ثلاثة من التلاميذ[4] غير خالد بن مخلد، مما يخرجه عن حد الجهالة، وأما شيخه المذكور في الترجمة، فهو أبوه خثيم بن عراك، ولم أجد لمحمد شيخاً غيره، وخثيم من صغار التابعين، روى له الإمام البخاري في الجامع الصحيح حديثاً واحداً( )، ووثقه النسائي[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

ثانياً: ذكر البخاري خثيم بن عراك شيخاً لمحمد، وجاء ذكره في سياق رواية لم يأت بها البخاري كاملةً وإنما أشار إليها بقوله «في الصدقة»، وحديث الصدقة عند البخاري في الصحيح بسنده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه»[7].

(١) ابن حبان، الثقات، (٩/ ٤٧).

(٢) جاء في كتاب مصباح الأريب (٣/ ١١٨): «محمد بن خثيم بن عراك وقال الأزدي: يتكلمون فيه»، المصنعي، محمد أحمد، مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب، ط١، ٢٠٠٥م، مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن. قلت: ولم أجد قولاً للأزدي في محمد بن خثيم.

(٣) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٧/ ٢٤٦).

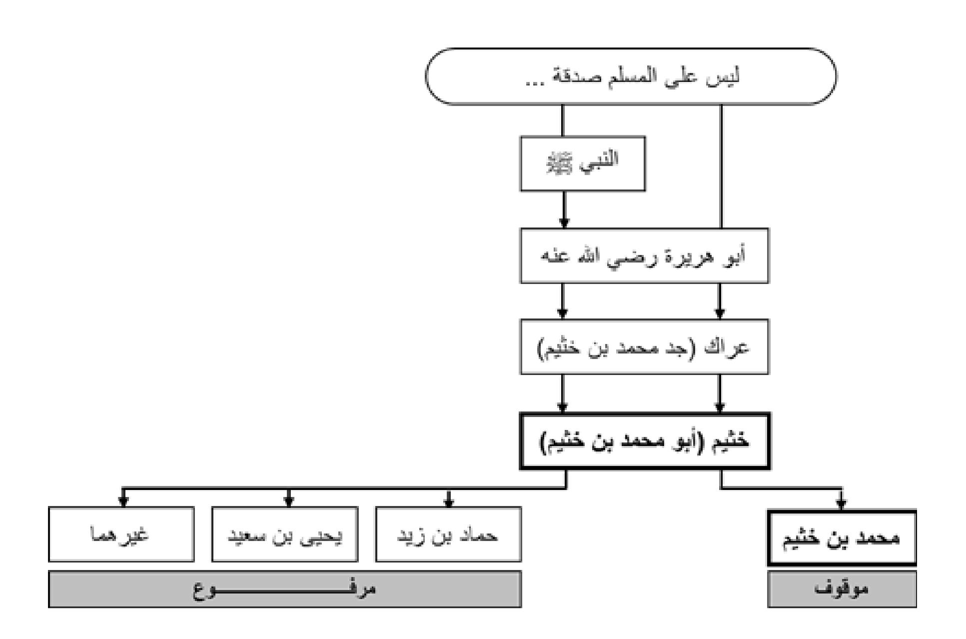
(٤) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص١٩٢).

(٥) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٨/ ٢٢٩).

(٦) انظر: ابن حبان، الثقات، (٦/ ٢٧٤).

(٧) البخاري، الجامع الصحيح، (كتاب الزكاة، باب ليس على المسلم في عبده صدقة، ح١٤٦٤).

ثالثاً: بين الإمام البخاري أن محمد بن خثيم خالف غيره من تلاميذ خثيم، فرواه محمد موقوفاً على أبي هريرة بينما رفعه الآخرون، ويمكن بيان الطرق التي ذكرها البخاري على النحو الآتي:



رابعاً: لم أجد الرواية الموقوفة، ووجدت الرواية المرفوعة عند البخاري في الصحيح من رواية يحيى بن سعيد ووهيب بن خالد عن خثيم بن عراك[1]، وأما رواية حماد عن خثيم فهي عند النسائي في سننه[2]، وفي رواية البخاري للحديث المرفوع في الصحيح، إشارة إلى أنه يرجح الرواية المرفوعة على الموقوفة.

(١) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، (كتاب الزكاة، باب ليس على المسلم في عبده صدقة، ح١٤٦٤).
(٢) انظر: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)، المجتبى من السنن، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، ١٩٨٦م، مكتب المطبوعات الإسلامية، (٥/ ٣٦).

خامساً: ذِكرُ الإمام البخاري لخثيم في ترجمة محمد، وإيراده لهذه الرواية، فيه إشارة منه إلى ضعف محمد، وواضح أن ذكر خثيم بن عراك في شيوخ محمد ليس مقصوداً لذاته، وإنما المقصود إيراد الرواية التي فيها مخالفة محمد بن خثيم لغيره من الرواة الثقات. ولا أستبعد أن تكون هذه هي الرواية الوحيدة لمحمد بن خثيم، فإنني لم أجد له رواية غيرها.

المثال الثاني:

قال البخاري: «إبراهيم بن إسماعيل بْن مُجَمِّع بْن جارية الْأَنْصَارِيّ الْمَدَنِيّ ... كثير الوهم عَنِ الزُّهْرِيّ، وقَالَ وكيع عَنْ إِبْرَاهِيم عَنْ عَمْرو بْن دينار عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رفعه: الرجل أحق بِهِبَتِهِ ما لم يثب منها، قَالَ أَبُو عَبْد اللَّه وروى ابْن عيينة عَنْ عَمْرو عَنْ سالم عَنِ ابْن عُمَر عَنْ عُمَر قوله، وهذا أصح»[1].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع من كبار أتباع التابعين[2]، ضعفه غير واحد من العلماء من جهة ضبطه -وبالأخص ضبطه للأسانيد- كابن معين[3]، والنسائي[4]، وأبو حاتم[5]، أما الإمام البخاري

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٧١).
(٢) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص٨٨).
(٣) نقل ذلك ابن عدي في الكامل، (١/ ٣٧٨). قال ابن معين: ليس بشيء.
(٤) انظر: النسائي، الضعفاء والمتركون، (ص١١). قال النسائي: ضعيق مدني.
(٥) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢/ ٨٤). قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.



فذكره في الضعفاء وقال: «كثير الوهم عن الزهري ... يكتب حديثه»[1]. ونقل الترمذي عنه قوله: «صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ يَغْلَطُ»[2]. وروى له في الصحيح عن الزهري تعليقاً مقروناً بغيره[3].

ثانياً: الشيخان اللذان ذكرهما البخاري لابن مجمع في الترجمة السابقة هما: الزهري؛ وذكره صراحة، للتنبيه على كثرة وهم ابن مجمع في الرواية عنه، وعمرو بن دينار -وهو موضع بحثنا هنا-؛ وذكره في سياق رواية عن أبي هريرة عن النبي ﷺ لحديث الهبة.

ثالثاً: بين الإمام البخاري أن ابن مجمع خالف ابن عيينة في رواية هذا الحديث عن عمرو بن دينار، فرفعه ابن مجمع، وذكره ابن عيينة موقوفاً، ورواية ابن مجمع المرفوعة أخرجها ابن ماجة[4]، أما رواية ابن عيينة الموقوفة فهي عند البيهقي في السنن الكبرى[5].

ويمكن بيان الطرق التي ذكرها البخاري على النحو الآتي:

---

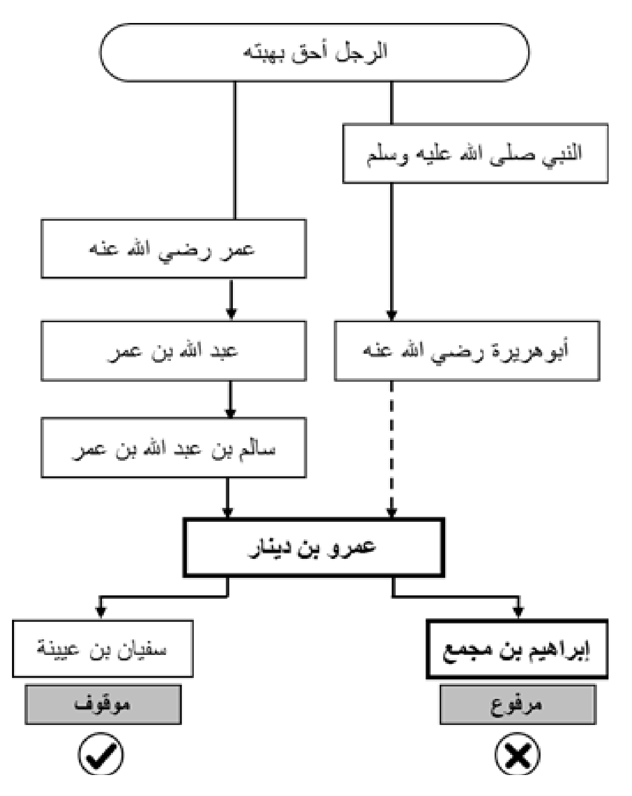
(١) البخاري، الضعفاء الصغير، (ص١٢).

(٢) الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ)، العلل الكبير، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، ط١، ١٤٠٩هـ، مكتبة النهضة العربية، لبنان، (ص٣٩٣).

(٣) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، (كتاب بدء الخلق، باب وبث فيها من كل دابة، ٣٢٩٩).

(٤) انظر: ابن ماجة، السنن، (كتاب الهبات، باب من وهب هبة رجاء ثوابها، ح٢٣٨٧).

(٥) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط٣، ٢٠٠٣م، دار الكتب العلمية، لبنان، (كتاب الهبات، باب المكافأة في الهبة، ح١٢٠٢٥).



ويظهر في شجرة الإسناد أن المشكلة في رواية ابن مجمع عن عمرو ليست مقتصرة على رفع الحديث فحسب، وإنما فيها انقطاع بين عمرو بن دينار وأبي هريرة[1]، وفيها اختلاف في الإسناد كذلك، فالأول عن أبي هريرة، والثاني عن عمر رضي الله عنهما. وقد صحح البخاري الحديث الموقوف عن عمر.

رابعاً: يظهر لي أن ذكر الإمام البخاري لعمرو بن دينار في شيوخ ابن مجمع، وإيراده للرواية السابقة، فيه إشارة إلى موطن الضعف في رواية

(١) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٢٣١): «سئل أبو زرعة: هل سمع عمرو بن دينار من أبي هريرة؟ فقال: لا لم يسمع منه». لذلك جعلت الخط الواصل بينهما متقطعاً.

ابن مجمع عن عمرو بن دينار، ألا هو ضبط الإسناد، وبعد البحث في روايات ابن مجمع عن عمرو بن دينار وجدث له حديثاً آخر يخالف فيه غيره في الرفع والوقف، وهو حديث «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»، وقد فصل الدارقطني الخلاف في رفعه ووقفه بين الرواة عن عمرو بن دينار[(١)]، واللافت للنظر أن الإمام البخاري لم يخرج هذا الحديث في الصحيح على الرغم من أنه ترجم لباب من الأبواب بقوله: «باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»[(٢)]، لكنه لم يذكر فيه الحديث السابق، وقد عزا ابن حجر عدم إخراج البخاري لهذا الحديث في صحيحه إلى كونه مختلف في رفعه ووقفه[(٣)].

المثال الثالث:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «يحيى بْن يزيد أَبُو يزيد الهنائي، بصري، سَمِعَ أنس بْن مالك قَالَهُ شُعْبَة، وقَالَ خلف بْن خليفة: كنيته أَبُو نصر، قَالَهُ لنا آدم نا شُعْبَة سَمِعَ يحيى بْن يزيد قلت لأنس فِي الرجل يكون لَهُ الدين قَالَ: لا يرتدف خلف دابته. وقَالَ أَبُو معاوية عَنْ أَبِي قلابة عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وهو خطأ»[(٤)].

(١) انظر: الدارقطني، العلل، (١١/ ٨٣ وما بعدها).

(٢) البخاري، الجامع الصحيح، (١/ ١٣٣).

(٣) قال ابن حجر في الفتح (٢/ ١٤٩): «هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه وقيل إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرجه ولما كان الحكم صحيحا ذكره في الترجمة وأخرج في الباب ما يغني عنه».

(٤) البخاري، التاريخ الكبير، (٨/ ٣١٠).

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: يحيى بن يزيد من صغار التابعين[1]، وهو صدوق، قال عنه ابن معين: صويلح[2]، وقال أبو حاتم: شيخ[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وروى له مسلم حديثاً واحداً عن أنس بن مالك في قصر الصلاة[5].

ثانياً: لم أجد ليحيى بن يزيد سوى شيخين، أولهما أنس بن مالك، والثاني الفرزدق الشاعر[6]، وقد ذكر الإمام البخاري أنس بن مالك رضي الله عنه في سياق رواية حديث الدين، ولم أجد الرواية بهذا اللفظ، وهي عند البيهقي في شعب الإيمان عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «إِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا لِأَخِيكَ فَلَا تَرْكَبْ دَابَّتَهُ، وَلَا تَقْبَلْ هَدِيَّتَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ جَرَتْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ مُخَالَطَةٌ قَبْلَ ذَلِكَ»[7]، أما الرواية المرفوعة لأبي قلابة عن أنس رضي الله عنه فبحثت عنها في كثير من الكتب لكنني لم أجدها.

(١) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص٥٩٨).

(٢) انظر: العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى (ت٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، ط١، ١٩٨٤م، دار المكتبة العلمية، لبنان، (٤/ ٤٣٦).

(٣) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٩/ ١٩٨).

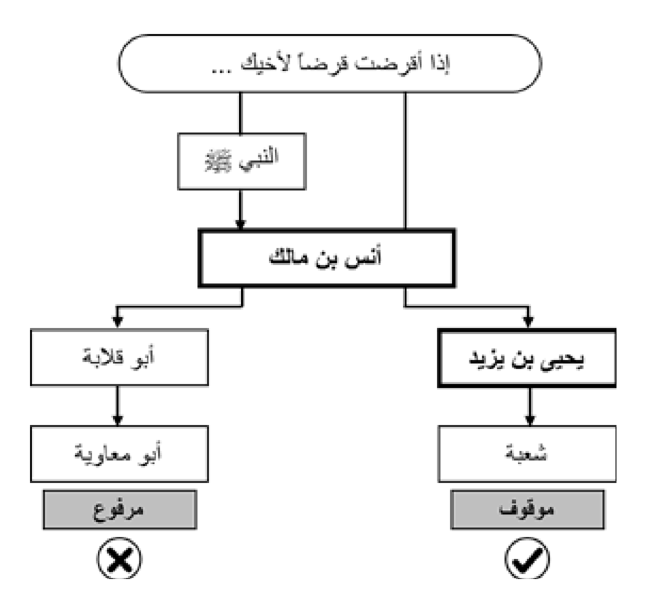
(٤) انظر: الثقات، ابن حبان، (٥/ ٥٣٠).

(٥) انظر: مسلم، الصحيح، (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين، ح٦٩١).

(٦) وقد أشار البخاري إلى ذلك في التاريخ الكبير (١/ ٣٠٩)، حيث نقل عن يحيى قوله: كنت محبوساً أنا والفرزدق في يدي مالك بن المنذر، ثم ثم ذكر ليحيى رواية عنه.

(٧) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ)، شعب الإيمان، تحقيق عبد العلي حامد، ط١، ٢٠٠٣م، مكتبة الرشد، السعودية، (٧/ ٣٧٠)، وقد ذكر في الحديث يحيى بن سعيد، والصواب يحيى بن يزيد، وهذا الحديث فيه خلاف في الرفع والوقف، وفيه خلاف في اسم يحيى بن يزيد، فعند ابن ماجة في السنن (٣/ ٥٠١): «عن عتبة بن حميد عن يحيى بن أبي إسحاق مرفوعاً»، وعند البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٥٧٣): «عن عتبة بن حميد عن يزيد بن أبي يحيى عن أنس مروفوعاً»، وفيه أيضاً: «عن عتبة عن يحيى بن أبي إسحاق»، لكن البيهقي نقل قول هشام بن عمار: في هذا الحديث يحيى بن أبي إسحاق الهنائي ولا أراه إلا وهماً، وهذا حديث يحيى بن يزيد الهنائي، عن أنس، ورواه شعبة ومحمد بن دينار فوقفاه، ورواية شعبة هي التي أشار إليها البخاري في الترجمة.

ثالثاً: ذكر الإمام البخاري أنس بن مالك في ترجمة يحيى للإشارة إلى الخلاف بينه وبين أبي قلابة في رفع الحديث ووقفه، وذكر أن رواية أبي قلابة المرفوعة خطأ، ويمكن بيان الطرق التي ذكرها البخاري للحديث على النحو الآتي:



خامساً: يظهر من خلال الترجمة أن البخاري ذكر أنس بن مالك رضي الله عنه في سياق رواية للتنبيه على الخلاف في وقفها ورفعها، فالرواية هي المقصودة بالدرجة الأولى، وذكر أنس رضي الله عنه جاء تبعاً، والله أعلم .

ولعل الأمثلة التي ذكرتها كافية لبيان اهتمام الإمام البخاري بالإشارة إلى تعارض الوقف والرفع، من خلال ذكره لشيخ الراوي المترجم، في سياق الرواية المختلف فيها.

❖ المطلب الثاني: الإشارة إلى تعارض الوصل والإرسال:

نبه الإمام البخاري رحمه الله إلى موضوع تعارض الوصل والإرسال، في غير موضع من تراجم التاريخ الكبير، وسأبين في هذا المطلب كيف أشار الإمام البخاري إلى هذه القضية من خلال ذكره لشيوخ الرواة المترجمين، وأذكر هذين المثالين للتوضيح:

المثال الأول:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «مُحَمَّد بْن عَبْد الرَّحْمَن أَبُو المنذر الطُّفَاوي الْبَصْرِيّ سَمِعَ أيوب والأعمش، قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ الْعِجْلِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لما نزلت (وأنذر عشيرتك الاقربين) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَا صَفِيةُ بِنْتَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ! يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! إِنِّي لا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا سَلُونِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمْ. وقَالَ وكيع ويونس بْن بكير عَنْ هشام مثلَهُ. ورَوَاهُ مالك وغير واحد عَنْ هشام عَنْ أَبِيه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مرسل»[1].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: محمد بن عبد الرحمن الطُّفَاوي من أتباع التابعين[2]، قال

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ١٥٦).

(٢) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص٤٩٣).



عنه ابن معين: لا بأس به[1]، ووثقه علي بن المديني[2]، وقال أبو حاتم: صدوق صالح إلا أنه يهم احياناً[3]، وقال أبو زرعة: منكر الحديث[4]، وذكره ابن حبان في الثقات[5]، وابن عدي في الكامل وقال: يكتب حديثه[6]. وإخراج البخاري له في غير موضع من الصحيح[7] يرفع من منزلته.

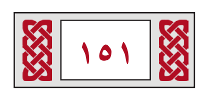
ثانياً: ذكر له الإمام البخاري في الترجمة السابقة ثلاثة شيوخ على النحو الآتي:

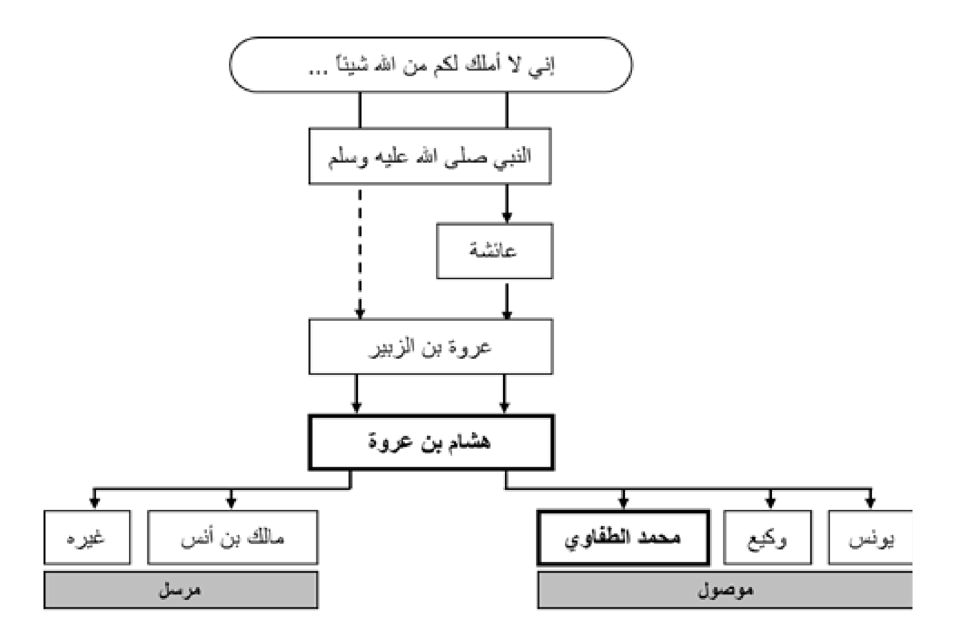
١. أيوب السختياني والأعمش: ذكرهما صراحة دون رواية، وغالب ظني أنه ذكرهما لأن أثبت روايات الطفاوي عنهما، بدليل أنه لم يخرج له في صحيحه إلا عنهما وعن هشام.

٢. هشام بن عروة: ذكره في سياق رواية للتنبيه على اختلاف الطّـُفَـاوي مع غيره من الرواة عن هشام في وصل الحديث وإرساله.

ثالثاً: ذكر البخاري عدة طرق الحديث المختلف فيه، وفي الشجرة الآتية بيان هذه الطرق:

(١) يحيى بن معين، التاريخ، (٤/ ١٤٢).
(٢) نقل ذلك عنه الخطيب في تاريخ بغداد، (٣/ ٥٣٣).
(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٧/ ٣٢٤).
(٤) المرجع السابق.
(٥) انظر: ابن حبان، الثقات، (٧/ ٤٤٢).
(٦) انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، (٧/ ٤١٠).
(٧) وجدت ثلاثة أحاديث: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (٣/ ٥٤)، وعن الأعمش (٨/ ٨٩)، وعن أيوب (٩/ ٣٣).





رابعاً: الرواية الموصولة أخرجها مسلم في صحيحه عن وكيع ويونس[1]، وأحمد في مسنده عن وكيع[2]، والترمذي في جامعه عن محمد بن عبد الرحمن الطُّـفَـاوي[3]، أما الرواية المرسلة فلم أجدها إلا عند الطبري في التفسير عن عنبسة ومعمر عن هشام[4]، وبحثت عن رواية مالك فلم أجدها. ويظهر من الترجمة أن البخاري لم يرجح إحدى الروايتين على الأخرى، لكن الدارقطني ذكر هذا الحديث في علله، وقال: «والمرسل أصح»[5]، أقول: كنت أميل إلى أن الرواية الموصولة هي الصحيحة لكونها

(١) انظر: مسلم، الصحيح، (كتاب الإيمان، باب وأنذر عشيرتك الأقربين، ح٢٠٥)

(٢) انظر: أحمد بن حنبل، المسند، (٤١/ ٤٩٤/ ٢٥٠٤٤).

(٣) انظر: الترمذي، الجامع، (أبواب الزهد، باب ما جاء في إنذار النبي ﷺ قومه، ٢٣١٠)؛ (أبواب التفسير، باب ومن سورة الشعراء، ٣١٨٤).

(٤) انظر: الطبري، محمد بن جرير بن يزيد (ت٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط١، ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة، لبنان، (١٩/ ٤٠٥، ٤١٠).

(٥) الدارقطني، العلل، (١٤/ ١٦٣).

موجودة في صحيح مسلم، لكنني وبعد سؤال الدكتور عبد الكريم الوريكات، نبهني إلى التأمل في طريقة مسلم في إيرادها، فوجدته قد خرج أحاديث الباب[1] على النحو الآتي:

١. ذكر الحديث نفسه بروايتين عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢. ثم ذكر رواية واحدة موصولة لحديث عائشة رضي الله عنها التي هي موضع بحثنا.

٣. ثم ذكر روايتين أخريين لحديث أبي هريرة رضي الله عنه.

٤. ثم ذكر روايتين للحديث نفسه عن قبيصة وزهير بن عمرو رضي الله عنهما.

٥. ثم أتى بروايتين للحديث نفسه عن ابن عباس رضي الله عنهما.

فعلمت حينئذٍ أن مسلماً أراد من إخراج رواية عائشة الموصولة الإشارة إلى علة فيها[2]، وزاد تأكدي من ذلك حين ذهبت إلى صحيح البخاري فوجدت البخاري رحمه الله أخرج في الباب حديث ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهم، ولم يذكر حديث عائشة، على الرغم من أنه أخرج في صحيحه لمحمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة[3]، فكأنه ترك رواية عائشة للعلة ذاتها، فخرجت

(١) انظر: مسلم، الصحيح، (١/ ١٩٢-١٩٤).

(٢) هذا ما يراه الدكتور عبد الكريم، وهو أن مسلماً قد يورد الحديث في صحيحه للإشارة إلى علة فيه لا لكونه صحيحاً، ولم يتسنَّ لي البحث في هذه المسألة.

(٣) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، (كتاب البيوع، باب من لم يرَ الوساوس من الشبهات، ح٢٠٥٧)

بعد ذلك بنتيجة أن الروايتين لا تخلو إحداهما من علة، أما الموصولة فهي خطأ كما قال الدارقطني، وأما الثانية فهي صحيحة من حيث أنها هكذا وردت مرسلةً، لكنها ضعيفة لا يحتج بها لكونها مرسلة، لذلك أعرض البخاري عن إخراجها في الصحيح، والله أعلم.

خامساً: يظهر من صنيع البخاري رحمه الله أنه ذكر هشام بن عروة في سياق رواية محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عنه، للإشارة إلى علة تعارض الوصل والإرسال في رواية صاحب الترجمة عن شيخه، وأن ذكر هشام بن عروة في شيوخ محمد بن عبد الرحمن لم يكن مقصوداً لذاته، وإنما للإشارة إلى العلة المذكورة، والله أعلم.

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «جراح بْن الضحاك الكندي، أصلَهُ كوفي قَالَ أَبُو نعيم: هو جارنا. وأثنى عليه خيراً، روى عَنْهُ إِسْحَاق بْن سُلَيْمَان قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ حَدَّثَنَا الْجَرَّاحُ بْنُ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ الْكِنْدِيُّ: عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ بِابْنِهَا وَزَوْجِهَا قَتِيلَيْنِ فَقَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَخْبِرْنِي عَنْهُمَا. وَقَالَ لِي الجعفي عَنْ معاوية بْن عَمْرو عَنْ أَبِي إِسْحَاق عَنْ سُفْيَانَ: عَنْ علقمة عَنْ عُمَر بْن عَبْد العزيز: جاءت امرأة بابنيها النَّبيّ ﷺ. فذكر نحوه، قَالَ أَبُو عَبْد اللهَّ: وهذا أصح بإرساله وانقطاعه»[1].

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ٢٢٨).

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: جراح بن الضحاك صدوق من كبار أتباع التابعين[1]، قال فيه البخاري: مقارِب الحديث[2]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث لا بأس به[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وشيخه علقمة بن مرثد ثقة من رجال الصحيح[5].

ثانياً: ذكر الإمام البخاري علقمة بن مرثد في سياق رواية للتنبيه على تعارض الوصل والإرسال في رواية جراح بن الضحاك وسفيان الثوري عن علقمة، وقد رجح الإمام البخاري الرواية المرسلة.

ويمكن بيان الطرق التي ذكرها البخاري على النحو الآتي:

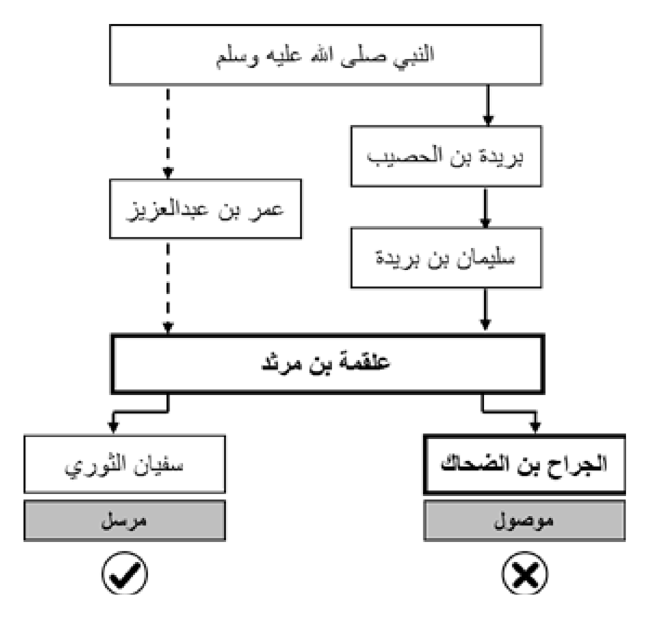
(١) انظر، ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص١٣٨).

(٢) انظر: الترمذي، العلل الكبير، (ص٣٩٤). ومصطلح «مقارب الحديث» قال عنه الدكتور محمد حوى: «هو من مصطلحات الاعتبار النازلة عند البخاري» محمد حوى، منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل، (ص٤٠٥). وفي موقع ملتقى أهل الحديث على الإنترنت (www.ahlalhdeeth.com) مقالة قصيرة عن معنى هذا المصطلح عند البخاري، عنوانها «إعلام أهل الحديث بقول البخاري مقارب الحديث» خرج فيها صاحبها بما يشبه كلام الدكتور محمد حوى وهو كونها تدل على من يكتب حديثه ولا يحتمل تفرده.

(٣) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢/ ٥٢٤).

(٤) انظر: ابن حبان، الثقات، (٦/ ١٤٩).

(٥) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٢٠/ ٣٠٨).



ثالثاً: لا شك أن الثوري أوثق من الجراح بوجه عام، وقد تبين لي أن روايات الجراح بن الضحاك عن علقمة قليلة جداً مقارنة بروايات سفيان الثوري عن علقمة، إضافة إلى أن البخاري أخرج لسفيان عن علقمة في الصحيح حديث «أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه»[١]، وعلى الرغم من أن الجراح بن الضحاك روى هذا الحديث عن علقمة[٢] إلا أن البخاري لم يخرجه، وفي هذا تأكيد لكون الثوري أثبت في علقمة بن مرثد من الجراح، لذلك رجح الإمام البخاري الرواية المرسلة لسفيان عن علقمة.

رابعاً: لم أجد رواية الجراح الموصولة عند غير البخاري، أما رواية سفيان المرسلة فهي عند ابن أبي شيبة في مصنفه «عن مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ،

(١) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، (كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه، ٥٠٢٨).
(٢) انظر: الدارمي، عثمان بن سعيد بن خالد (ت ٢٨٠هـ)، الرد على الجهمية، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، ط ٢، ١٩٩٥م، دار ابن الأثير، الكويت، (ص ١٨٧).



عن مِسْعَرٌ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، قَالَ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: مَرَّتِ امْرَأَةٌ بِابْنِهَا وَزَوْجِهَا قَتِيلَيْنِ ...»[1]، وما جاء في هذه الرواية يفسر قول البخاري في آخر الترجمة: «وهذا أصح بإرساله وانقطاعه»، فإنه أراد بالإرسال رواية عمر بن عبد العزيز عن النبي ﷺ، وأراد بالانقطاع رواية علقمة بن مرثد عن عمر بن عبد العزيز[2]، حيث إن بينهما من لم يُذكَر.

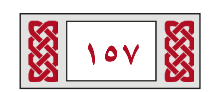
❖ المطلب الثالث: الإشارة إلى مخالفة الراوي لغيره في الإسناد:

المخالفة في الإسناد لها صور عديدة، كزيادة راوٍ، أو قلب اسمه، أو إبدال راوٍ براوٍ آخر، وموضوع المخالفة له تعلق بموضوع ذكر الشيوخ، ذلك أن المخالفة تكون بين راويين أو أكثر عن الشيخ نفسه، ولا يمكن الترجيح بينهما إلا بعد معرفة طبيعة العلاقة بين كل راوٍ وشيخه.

وقد اعتنى الإمام البخاري ببيان أوجه الاختلاف في أسانيد الراويات المذكورة في التاريخ الكبير، فكان يورد في ترجمة الراوي رواية له عن شيخه، يختلف الراوي المترجم في إسنادها عن الشيخ نفسه، وسأكتفي بذكر مثال واحد منها، ثم أبين كيف أشار الإمام البخاري إلى المخالفة في الإسناد من خلال ذكره لشيخ الراوي المترجم.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف، (٤/ ٢٠٦/ ١٩٣٤٨).

(٢) قرن الإمام البخاري بين الإرسال والانقطاع في موضعين من التاريخ الكبير، تقدم الكلام عن الموضع الأول، أما الموضع الثاني فهو قوله (١/ ٤٠١): «إِسْحَاق بْن مُحَمَّد الجعفِي روى عَنْهُ مُحَمَّد بْن طلحة، مرسل منقطع»، وهذا الاقتران يقتضي التغاير في المعنى، والأمر بحاجة إلى بحث، لكن المقام لا يتسع له في هذه الدراسة.



قال الإمام البخاري رحمه الله: «عِيسَى بْنُ مَيْسَرَةَ الْغِفَارِيُّ: عَنْ أبى الزناد عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: الصيام جنة ولا يزال الله في حاجة العبد ما دام فِي حَاجَةِ أَخِيهِ. وَرَوَى حسين بْن عَلِيّ عَنْ زائدة عَنْ عَبْد اللَّه بْن ذكوان أَبِي الزناد عَنِ الرقاشي عَنْ أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي العون. وَرَوَى مُحَمَّد بْن الْحَسَن الواسطي عَنْ عَبْد اللَّه بْن عامر عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي العون. ولا يصح»[1].

وبيان هذا لمثال على النحو الآتي:

أولاً: عيسى بن ميسرة الغفاري ذكره البخاري، وذكر في الترجمة التي تليه «عيسى بن أبي عيسى وهو عيسى بن ميسرة المديني الحناط وهو الخياط»، ثم قال في الترجمة التي تليها «عيسى بن ميسرة بن حيان»[2]، لكن ذهب ابن أبي حاتم[3]، والخطيب[4] إلى أنهم واحد، وأن البخاري

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٦/ ٤٠٤).

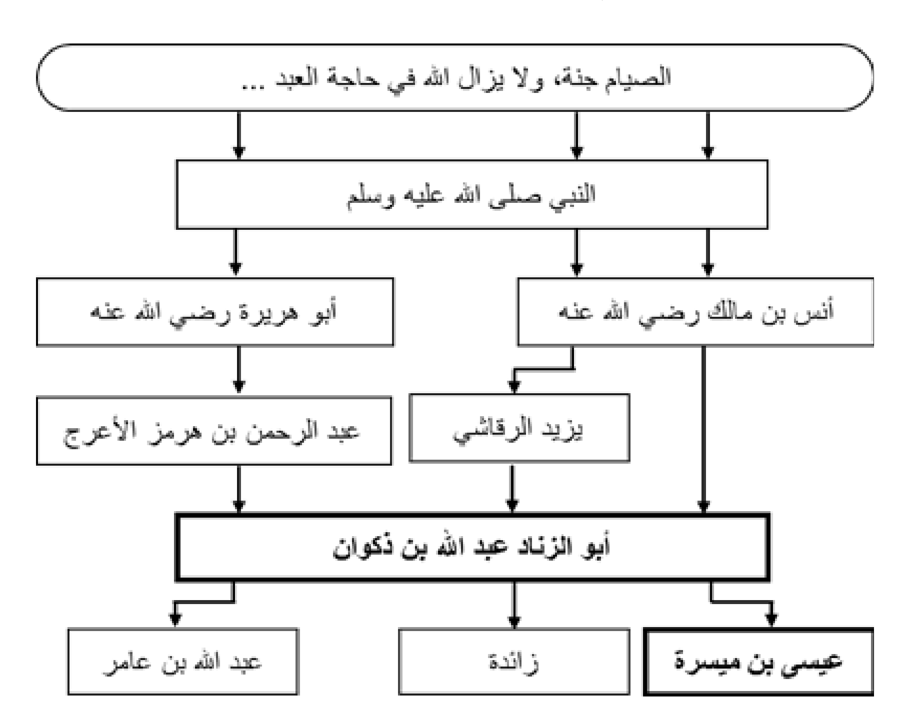
(٢) انظر: البخاري، التاريخ الكبير، (٦/ ٤٠٥). قال د. أحمد معبد عبد الكريم: «وقد ذكر البخاري في تاريخه المطبوع باسم الصغير، وفي الضعفاء الصغير أيضًا ترجمة واحدة لعيسى هذا، ... لكنه في تاريخه الكبير ذكر ترجمة مستقلة باسم: عيسى بن ميسرة الغفاري، ثم أعقبها بترجمة ثانية مستقلة باسم «عيسى بن أبي عيسى» وقال فيها: وهو عيسى بن ميسرة المديني الحناط «وهذا واضح في تقريره أن الترجمتين لشخص واحد، وإن كان ذكر في الأولى أنه غِفَاري، ويَروِي عن أبي الزناد، وفي الثانية أنه مديني ويروى عن نافع والشعبي ... ولكن وَهِم البخاري في التاريخ الكبير: أنه ذكر عقب الترجمتين المذكورتين ترجمة ثالثة باسم «عيسى بن ميسرة بن حيان» وذكر أنه يعد في أهل المدينة، ويروى عن أبي الزناد، وهذا موافق لما ذكره في الترجمة الأولى ولكن البخاري لم يربط بين هاتين الترجمتين: الثالثة والأولى كما ربط بين الثانية والأولى».اهـ. عبد الكريم، أحمد معبد، تحقيق كتاب النفح الشذي في شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس، ط١، ١٤٠٩هـ، دار العاصمة، السعودية، (١/ ٥٨٥).

(٣) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٦/ ٢٩٠).

(٤) انظر: الخطيب البغدادي، الموضح لأوهام الجمع والتفريق، (١/ ١٤٤).

وَهِمَ في جعلهم ثلاثة، وهذا الاختلاف لا يؤثر على موضوع بحثنا، لأن الراوي ضعيف جداً بكل حال[1]. أما شيخه أبو الزناد فهو ثقة من رجال الصحيح[2].

ثانياً: ذكر الإمام البخاري أبا الزناد شيخاً لعيسى بن ميسرة، وذكره في سياق رواية للتنبيه على الاختلاف في الإسناد بين عيسى بن ميسرة وغيره من الرواة عن أبي الزناد، ويمكن بيان الطرق التي ذكرها البخاري في الترجمة على النحو الآتي:



(١) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٢٣/ ١٥).
(٢) انظر: المرجع السابق، (١٤/ ٤٧٦).

ثالثاً: تبين لي بعد البحث أن حديث عيسى بن ميسرة المذكور في الترجمة ليس حديثاً واحداً وإنما عدة أحاديث مجمعة، الأول عند ابن ماجة بسنده عن عيسى عن أبي الزناد عن أنس أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «الْحَسَدُ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ، كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ، كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَالصَّلَاةُ نُورُ الْمُؤْمِنِ، وَالصِّيَامُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ»[1]، والثاني: عند الآجري في الثمانين بسنده عن عيسى عن أبي الزِّنادِ، عن أنسِ بنِ مالكٍ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «الحسدُ يأكلُ الحسناتِ كما تأكلُ النارُ الحطبَ، والصدقةُ تُطفئُ الخطيئةَ كما يُطفئُ الماءُ النارَ، والصلاةُ نورٌ، والصيامُ جُنةٌ مِن النارِ». وقالَ: «لا يزالُ اللهُ عزَّ وجلَّ في حاجةِ المرءِ مالم يزلْ في حاجةِ أخيهِ»[2]. وهذا يفسر قول البخاري في الترجمة «وَرَوَى حسين بْن عَلِيّ عَنْ زائدة عَنْ أَبِي الزناد ... فِي العون. وَرَوَى مُحَمَّد بْن الْحَسَن الواسطي عَنْ عَبْد اللَّه بْن عامر عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ... فِي العون» أي أن زائدة وعبد الله بن عامر رويا حديث «لا يزال الله ...»، دون قوله «الصيام جنة». والله أعلم.

(١) ابن ماجة، السنن، (أبواب الزهد، باب الحسد، ٤٢١٠). وحتى هذا الحديث قال عنه البزار: هي ثلاثة أحاديث مقطعة، وأنا جمعتها. انظر: البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت٢٩٢هـ)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، ط١، ٢٠٠٩م، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، (١٢/ ٣٣٦).

(٢) الآجري، محمد بن الحسين بن عبد الله (ت٣٦٠هـ)، جزء فيه ثمانون حديثاً عن ثمانين شيخاً، تحقيق محمد إبراهيم الحسين، ط١، ٢٠١١م، دار البشائر الإسلامية، لبنان، (ص٥٦). وسياق الآجري للحديث يدل على أنه ليس متناً واحداً.



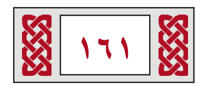
رابعاً: رواية زائدة عن أبي الزناد ذكرها ابن حجر في المطالب العالية نقلاً عن أبي يعلى[1]، ورواية عبد الله بن عامر عن أبي الزناد عند الطبراني في المعجم الكبير[2]، وهذه الروايات الثلاث لا تخلو إحداها من ضعف، فالأولى فيها عيسى بن ميسرة وهو ضعيف جداً، والثانية فيها يزيد الرقاشي وهو ضعيف[3]، والثالثة فيها عبد الله بن عامر وهو ضعيف أيضاً[4]. وهكذا نرى أن الإمام البخاري أخرج هذه الروايات عن أبي الزناد، في ترجمة عيسى بن ميسرة للإشارة إلى مخالفته لغيره في إسنادها، والله أعلم.

(١) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (٨٥٢هـ)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تنسيق سعد بن ناصر الشثري، ط١، ١٤١٩هـ، دار العاصمة، السعودية، (١١/ ٥٨٣). ولم أجد الحديث في مسند أبي يعلى من رواية زائدة عن أبي الزناد، إنما من رواية الحجاج الخصاف ومعلى بن ميمون عن أبي الزناد. انظر: أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي (٣٠٧هـ)، المسند، تحقيق حسين سليم أسد، ط١، ١٩٨٤م، دار المأمون، سوريا، (٧/ ١٣٢، ١٥١).

(٢) انظر: الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، مصر، (٥/ ١١٨).

(٣) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٣٢/ ٦٤).

(٤) انظر: المرجع السابق، (١٥/ ١٥٠).





المبحث الثاني

أسباب ذكر شيوخ الرواة المترجمين، المتصلة بعلل المتن

❖ المطلب الأول: الإشارة إلى تفرد الراوي المترجم عن شيخه:

عني الإمام البخاري -في غير موضع من كتابه- ببيان تفرد الرواة عن شيوخهم، فكان يذكر للراوي المترجم شيخاً في سياق رواية، للإشارة إلى تفرد هذا الراوي عن شيخه بالرواية المذكورة، وقد ذكر الباحث عبد الرحمن الشايع في رسالته[1] أكثر من مائة حديث قال فيها البخاري في التاريخ الكبير: لا يتابع عليه. وفي المثالين الآتيين بيان لهذا الأمر.

المثال الأول:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «أسماء بن الحكم الفِزاريّ، سمع علياً، روى عنه علي بن ربيعة، يعد في الكوفيين، قال [أي علي]: كنت إذا حدثني رجل عن النبي ﷺ حلفته فإذا حلف لي صدقته، ولم يُروَ عن أسماء ابن الحكم إلا هذا الواحد وحديث آخر ولم يتابع عليه، وقد روى أصحاب النبي ﷺ بعضهم عن بعض فلم يحلف بعضهم بعضاً»[2].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

---

(١) انظر: الشايع، عبد الرحمن بن سليمان، الأحاديث التي قال فيها البخاري لا يتابع عليه، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٢هـ. وقد أفدت منه في أمثلة هذا المطلب.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ٥٤).

أولاً: أسماء بن الحكم، قال فيه ابن سعد: قليل الحديث[1]، ووثقه العجلي[2]. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ[3]، وليس له رواية إلا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ثانياً: لم يكتف الإمام البخاري بذكر علي بن أبي طالب شيخاً لأسماء، وإنما ذكره في سياق حديث تفرد به أسماء عنه، وهذا الحديث -وهو حديث الاستحلاف- أخرجه الحميدي في مسنده[4]، والظاهر أن الإمام البخاري أعلّ هذه الرواية بالتفرد، لأنه قال «ولم يتابع عليه»، واستدل على ذلك بأن الصحابة روى بعضهم عن بعض دون استحلاف، وقد خالف الإمامَ البخاريَّ فيما ذهب إليه المزيُّ في تهذيب الكمال، لكن ابن حجر دافع عن رأي البخاري، وليس المقام مقام التفصيل في ذلك، لأن ما يهمنا هو مراد الإمام البخاري من ذكره للشيخ والرواية بغض النظر عن كونه راجحاً أو مرجوحاً.

ثالثاً: كأن البخاري -في ذكره لتفرد أسماء عن علي بالرواية المذكورة- يشير إشارة ضمنية إلى تضعيف أسماء، ويؤيد ذلك قوله: «ولم يروَ عن أسماء إلا هذا الحديث وحديثاً آخر». فأسماء قليل الحديث، وهو مع قلة حديثه تفرد بما لا يتابع عليه، فدل ذلك على ضعفه، والله أعلم.

(١) ابن سعد، الطبقات، (٦/ ٢٤٧).

(٢) العجلي، الثقات، (ص٦٣).

(٣) ابن حبان، الثقات، (٤/ ٥٩).

(٤) انظر: الحميدي، عبد الله بن الزبير الحميدي (ت٢١٩)، المسند، تحقيق حسين سليم أسد، ط١، ١٩٩٦م، دار السقا، سوريا، (١/ ١٤٨).

المثال الثاني:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «مُحَمَّد بْن يوسف أَبُو عَبْد اللهَّ الفريابي ... قَالَ لَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَكِيم بْنِ جَابِرٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قال لكل شيء آفَةٌ وَآفَةُ الْعِلْمِ النِّسْيَانُ، قَالَ مُحَمَّدٌ: لَمْ يَكُنْ بِالْعِرَاقِ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ سُفْيَانَ»[1].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: محمد بن يوسف الفريابي، ثقة مشهور، وهو من شيوخ البخاري، وسفيان الثوري إمام علم، وقد ذكره البخاري في شيوخ الفريابي، وذكر له حديثاً عن ابن مسعود رضي الله عنه، ثم بين أن هذا الحديث من الأحاديث التي تفرد بها الفريابي، وأنه لم يكن موجوداً عند أحد بالعراق من أصحاب سفيان، والحديث أخرجه الدارمي في السنن[2].

ثانياً: هذا التفرد الذي ذكره البخاري ليس مما يعل به الحديث، حتى إن الإمام البخاري لم يأت بما يشير إلى تعليله، وإنما اكتفى بالإشارة إلى التفرد، وهذا يؤكد أن التفرد بحد ذاته لا يعد علة، إلا إذا حفته القرائن، وفي ذلك يقول الحاكم: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ»[3].

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٦٤).

(٢) انظر: الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل (ت٢٥٥هـ)، السنن، تحقيق حسين سليم أسد، ط١، ٢٠٠٠م، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، (المقدمة، باب مذاكرة العلم، ٦٤٧).

(٣) الحاكم، معرفة علوم الحديث، (ص١١٩).



ويظهر من الكلام السابق أن الإمام البخاري عني ببيان مواطن تفرد الراوي المترجم عن شيخه، سواء كان هذا التفرد مستوجباً لتعليل الحديث به، كما في المثال الأول، أو مستوجباً للقبول كما في المثال الثاني، والله أعلم.

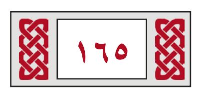
❖ المطلب الثاني: الإشارة إلى مخالفة الراوي لغيره في المتن:

تقدم الكلام في المبحث السابق عن المخالفة في الإسناد، وبينت هناك أن الترجيح بين الرواة يحتاج منا إلى معرفة طبيعة علاقة كل راو من الرواة المختلفين بشيخهم الذي اختلفوا عنه، والمخالفة في المتن تحتاج الشيء ذاته للترجيح، وسأبين في المثال الآتي كيف أشار الإمام البخاري إلى الاختلاف في المتن من خلال ذكره لشيوخ الرواة المترجمين.

قال الإمام البخاري رحمه الله: «طَـرِيف بْن شهاب أَبُو سُفْيَان الأشَلّ العطاردي، ... وقال ابن فضيل عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَقْرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ، حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ نا يَحْيَى عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ حَمْزَةَ نا أَبُو نَضْرَةَ سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ عَنِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ قَالَ: فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ وَهَذَا أَوْلَى لأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَغَيْرَ وَاحِدٍ ذَكَرُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: لا صَلاةَ إلا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنْ زِدْتَ فَهُوَ خَيْرٌ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ أَجْزَأَكَ.»[1].

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٤/ ٣٥٧).



وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

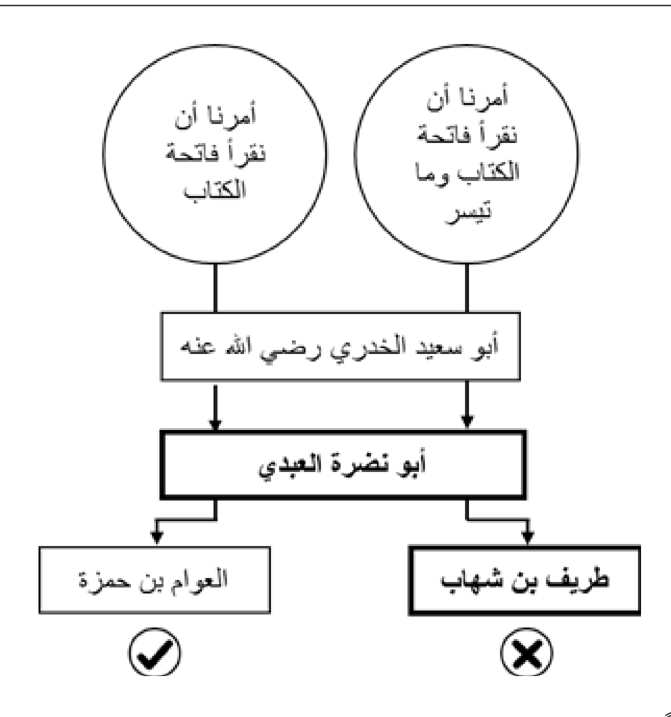
أولاً: طريف بن شهاب، أجمع الأئمة على ضعفه[1]، وقال عنه ابن حبان: «كان شيخا مغفلا يهم في الأخبار حتى يقلبها ويروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات»[2]، وقال ابن عدي: «وإِنَّما أنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره وأما أسانيده فهي مستقيمة»[3]. والظاهر من كلام ابن حبان وابن عدي يدل أن موطن الضعف عن طريف بن شهاب هو ضبطه للمتون، وهو الأمر الذي أشار إليه البخاري في الترجمة.

ثانياً: الشيخ الذي ذكره البخاري لطريف هو أبو نضرة، المنذر بن مالك العبدي، وهو ثقة من رجال مسلم، وقد ذكره البخاري في سياق رواية، للتنبيه على مخالفة طريف لراو آخر عن أبي نضرة في متن هذه الرواية، ويمكن بيان الطرق التي ذكرها الإمام البخاري في الترجمة على النحو الآتي:

(١) انظر مثلاً: يحيى بن معين، التاريخ، (٣/ ٣٢٧)؛ والنسائي، الضعفاء، (ص٦٠)؛ وابن حبان، المجروحون، (١/ ٣٨١).

(٢) ابن حبان، المجروحين، (١/ ٣٨١).

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، (٥/ ١٨٨).



ثالثاً: الراوي الذي خالفه طريف هو العوام بن حمزة، والعوام قليل الحديث، قال عنه ابن حجر: صدوق ربما وهم[1]، وقد رجح البخاري روايته على رواية طريف.

رابعاً: استدل البخاري في ترجيحه بشاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعند البحث تبين لي أن قتادة -وهو ثقة- تابع طريف بن شهاب في روايته عن أبي نضرة، وهذه المتابعة رواها الإمام البخاري في جزء القراءة خلف الإمام وقال عقبها: «وَلَمْ يَذْكُرْ قَتَادَةُ سَمَاعًا مِنْ أَبِي نَضْرَةَ فِي هَذَا»[2]، وقتادة مشهور بالتدليس، فبين الإمام البخاري أن هذه

(١) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص٤٣٣).

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت٢٦٥هـ)، القراءة خلف الإمام، تحقيق فضل الرحمن الثوري، ط١، ١٩٨٠م، المكتبة السلفية، (ص٣٠).

المتابعة لا يعتد بها لاحتوائها على شبهة تدليس، ورجح الرواية الأخرى، لوجود شواهد تعضدها، وهكذا نرى أن الإمام البخاري أشار من خلال ذكره لأبي نضرة في شيوخ طريف، إلى مخالفة طريف لغيره في متن الحديث المذكور، ورجح رواية العوام عن أبي نضرة على رواية طريف مستدلاً بشاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن خلال الأمثلة التي تقدم بيانها في هذا الفصل، يتضح أن ذكر شيخ الراوي المترجم إذا جاء في سياق رواية، فإنه -غالباً- لا يكون الهدف منه أمراً متعلقًا بذات الراوي المترجم أو شيخه، بل يكون الهدف الأساسي ذكر الرواية والإشارة إلى ما فيها من علة، فيأتي ذكر الشيخ تبعاً لذلك، على أن ذكر هذه الرواية وبيان علتها يحتوي -غالباً- على إشارة ضمنية لطبيعة العلاقة بين الراوي المترجم وشيخه، وأقول غالباً لأن الأمر بحاجة إلى استقراءٍ أكثر، والله أعلم.

أسباب ذكر شيوخ الرواة المتصلة بعلل الرواية

الإشارة إلى علل الإسناد

1 تعارض الوقف والرفع

محمد بن خثيم
روى عن أبيه موقوفاً ورفعه حماد وهو أصح

إبراهيم بن إسماعيل
روى عن عمرو بن دينار مرفوعاً ووقفه ابن عيينة وهو أصح.

يحيى بن يزيد
روى عن أنس موقوفاً ورفعه أبو قلابة، والموقف أصح.

2 تعارض الوصل والإرسال

محمد الطفاوي
روى عن هشام بن عروة موصولًا، وأرسله مالك، وهو أصح

جراح بن الضحاك
روى عن علقمة بن مرثد موصولًا، وأرسله الثوري، وهو أصح

3 المخالفة في الإسناد

عيسى بن ميسرة
روى عن أبي الزناد عن يزيد عن أنس، وتابعه زائدة، وخالفهما عبد الله بن عامر فرواه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وهذه الروايات لا تخلو إحداها من ضعف.

الإشارة إلى علل المتن

1 التفرد

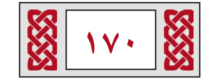
أسماء بن الحكم الفزاري
ذكر من شيوخه عليّ بن أبي طالب وأشار إلى تفرده عنه برواية، وتفرده غير مقبول.

محمد بن يوسف الفريابي
ذكر من شيوخه الثوري وأشار إلى تفرده عنه برواية، وتفرده مقبول لأنه ثقة.

2 المخالفة في المتن

طريف بن شهاب
عن أبي نضرة في وجوب الفاتحة وما تيسر في الصلاة، وخالفة حمزة عن أبي نضرة ولم يذكر ما تيسر، وهو الصحيح، لاعتضاده بمتون صحيحة أخرى.







الفصل الرابع

مسالك الإمام البخاري في ذكر شيوخ الرواة المترجمين في التاريخ الكبير

المبحث الأول:

صور ذكر شيوخ الرواة المترجمين في التاريخ الكبير

المطلب الأول: ذكر الشيوخ صراحة (دون رواية).

المطلب الثاني: ذكر الشيوخ في سياق رواية.

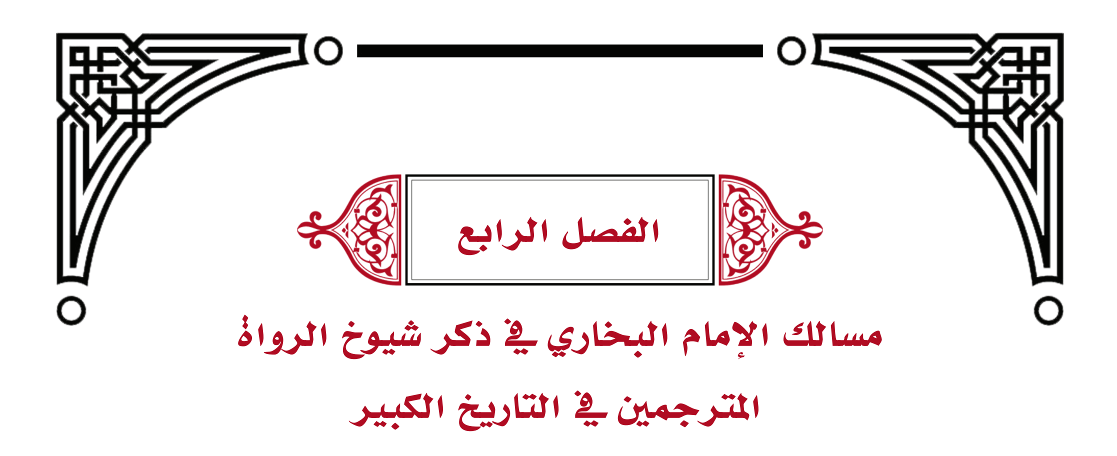
المبحث الثاني:

جمع الشيوخ المذكورين وتفريقهم، وإهمال ذكرهم

المطلب الأول: جمع الشيوخ المذكورين في الترجمة وتفريقهم

المطلب الثاني: إهمال ذكر الشيوخ للرواة المترجمين





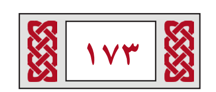
الفصل الرابع

مسالك الإمام البخاري في ذكر شيوخ الرواة المترجمين في التاريخ الكبير

ذكرت في الفصول الثلاثة الأولى من هذه الدراسة، الأسباب التي أشار الإمام البخاري إليها من خلال ذكره لشيوخ الرواة المترجمين في كتابه، وبينت هناك أن هذه الأسباب منها ما له علاقة بالراوي المترجم نفسه، ومنها ما له علاقة بشيخه، ومنها ما له علاقة بالرواية المذكورة في الترجمة.

وإن دراستنا لمنهج الإمام البخاري في ذكر شيوخ الرواة المترجمين -حالها في ذلك حال أي دراسة في المناهج- تستلزم منا أموراً ثلاثة:

أولاً: بيان هدف الإمام البخاري من ذكره لهؤلاء الشيوخ: والظاهر من واقع الكتاب، ومن مجمل الأسباب السابق ذكرها، أن هدف الإمام البخاري من ذكر الشيوخ هو الإشارة إلى بعض مواطن القوة والضعف في الراوي نفسه، أو في العلاقة بينه وبين شيخه .



ثانياً: بيان شرط الإمام البخاري في ذكره للشيوخ: وهذا الشرط هو جزء من شرطه العام في الكتاب، ألا وهو الاختصار، فالناظر في تراجمه يرى مظهرين من مظاهر الاختصار في ذكر الشيوخ، أولهما: الاقتصار على ذكر عدد قليل من الشيوخ؛ فتراه يذكر للراوي شيخاً أو شيخين من بين عشرين شيخاً أو أكثر. وثانيهما: أنه غالباً ما يذكر الشيوخ باختصار دون تفصيل أو بيان لأسباب ذكرهم.

ثالثاً: بيان الطريقة التي حقق فيها البخاري هدفه من خلال الشرط السابق: وهو ما سأتناوله في هذا الفصل إن شاء الله، فبعد أن بينتُ هدفه وشرطه، سأذكر في الصفحات القادمة مسالك البخاري في ذكره لشيوخ الرواة، والصور التي يذكر من خلالها هؤلاء الشيوخ، ممثلاً على ذلك بالأمثلة اللازمة[1]، ثم أربط بين هذه المسالك وبين الأسباب السابقة، وسأتطرق في نهاية الفصل إلى بيان أسباب إهمال البخاري لذكر الشيوخ في بعض تراجمه.

وجدير بالذكر أن بيان هذه المسالك وأسبابها، يستلزم استقراء التاريخ الكبير كاملاً حتى نخرج بنتائج دقيقة وواضحة، إلا أن كثرة تراجم الكتاب تحول دون ذلك، لذا، فإن النتائج المذكورة في هذا الفصل مبنية على دراسة العينة المشار إليها في المقدمة، وهي وإن لم تكن كبيرة، إلا أن من شأنها أن تخرج بتصور أولي للمسالك التي سلكها الإمام البخاري في ذكره لشيوخ الرواة المرجمين في كتابه، والله المستعان.

(١) آثرت أن تكون الأمثلة في هذا الفصل مأخوذة -غالباً- من أمثلة الفصول الثلاثة الماضية، وذلك للحفاظ على ترابط الفصول، وحتى يكتمل فهمنا لتلك الأمثلة، ويتكونَ في ذهن القارئ صورة واضحة عن منهج البخاري في ذكر شيوخ الرواة المترجمين في الكتاب.

المبحث الأول

صور ذكر شيوخ الرواة المترجمين في التاريخ الكبير

❖ المطلب الأول: ذكر الشيوخ صراحة (دون رواية):

المقصود بهذه الصورة، أن يذكر الإمام البخاري شيخ الراوي المترجم مباشرة، من غير رواية، فيقول: فلان سمع فلاناً أو روى عن فلان أو رأى فلاناً. وقد تكررت هذه الصورة كثيراً في التاريخ الكبير، ومثالها قول البخاري: «مُحَمَّد بْن إِبْرَاهِيم أَبُو شهاب الكناني سَمِعَ عاصم بْن بهدلة سَمِعَ منه مسدد»[1]، وقوله: «محمد بن معبد أدرك عمر بن عبد العزيز سمع منه نوح ابن قيس»[2]، وقوله: «سَعِيد بن بشير مولى بني نصر، عَنْ قتادة، روى عنهُ الوليد بْن مُسْلِم ومَعْن بْن عيسى»[3].

وقد بحثت عن دلالات ذكر الشيوخ بهذه الصورة، فوجدتها تتلخص في النقاط الآتية.

أولاً: عندما يذكر الإمام البخاري الشيوخ بهذه الصورة، فإن سبب ذكرهم يرجع غالباً إلى ما يتصل بذات الراوي المترجم، أو العلاقة بينه وبين شيخه؛ كالإشارة إلى كون الراوي من أثبت الناس أو أضعفهم في الشيخ المذكور، وهذه الأسباب هي التي تقدم الكلام عنها في الفصل الأول من هذه الدراسة، وفيما يلي بعض الأمثلة للتوضيح:

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٥).
(٢) المرجع السابق، (١/ ٢٣٩).
(٣) المرجع السابق ، (٣/ ٤٦٠).

١. قال الإمام البخاري: «محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس الهاشمي القرشي ...، يروي عن حرام بن عثمان، ولم يثبت حرام»[١].

ففي ذكر حرام بن عثمان شيخاً لمحمد بن إبراهيم إشارة إلى ضعف محمد بن إبراهيم، وقد تقدم تفصيل الكلام عن هذا المثال في الفصل الأول[٢].

٢. قال الإمام البخاري: «حفص بْن غياث بْن طلق بْن معاوية أَبُو عُمَر النخعي الكوفي قاضي الكوفة، سَمِعَ الأعمش، ...»[٣].

ففي ذكر الأعمش شيخاً لحفص بن غياث إشارة إلى أن حفصاً من أثبت أصحاب الأعمش، وتفصيل الكلام في هذا المثال موجود في الفصل الأول[٤].

٣. قال الإمام البخاري: «جَعْفَر بْن برقان الجزري أَبُو عَبْد اللَّه، سَمِعَ ميمون بْن مهران والزُّهْرِيّ، روى عَنْهُ الثوري ووكيع ...»[٥].

وقد ذكر البخاري هنا ميمون بن مهران والزهري، للإشارة إلى علاقة جعفر بن برقان بهما، ذلك أن أصح رواياته عن ميمون، بينما يهم في روايته عن الزهري، وقد بينت ذلك في الفصل الأول أيضاً[٦].

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٦).
(٢) انظر صفحة (٧١) من هذا الكتاب.
(٣) البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ٣٧٠).
(٤) انظر صفحة (٨١) من هذا الكتاب.
(٥) البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ١٨٧).
(٦) انظر صفحة (٩٠) من هذا الكتاب.

ثانياً: قد يجد الباحث بعض الأمثلة التي تخالف في ظاهرها ما ذكرته في النقطة السابقة، بمعنى أنه قد يجد الإمام البخاري يذكر للراوي شيخاً للإشارة إلى سبب متعلق بالراوي أو بشيخه، لكنه لا يذكر هذا الشيخ صراحة، بل يأتي به في سياق رواية، وقد تبين لي بعد النظر في شيء من هذه الأمثلة، أن البخاري يذكر الرواية، لا يذكرها لذاتها، بل لتوضيح ذلك السبب المتعلق بالراوي وشيخه، ومن الأمثلة على ذلك:

١. قال الإمام البخاري: «طَلْق بن خُشَّاف من بني بكر بن وائل ثم من بني قيس بن ثعلبة، أدرك عثمان وعائشة، ... حدثني يحيى بن موسى، نا أبو داود، نا حزم القطعي، نا أبو الأسود سوادة قال أخبرني طلق بن خشاف: قتل عثمان فتفرقنا في أصحاب النبي ﷺ نسألهم عن قتله فسمعت عائشة قالت، قتل مظلوما لعن الله قَتَلَتَهُ. نا مسلم نا سوادة نا أبي أنهم دخلوا على طلق بن خشاف رجل من أصحاب النبي ﷺ يعودونه فجعلوا يدعون له ويقول: اللهم خِر واعزم»[١].

ففي هذا المثال نرى أن الإمام البخاري ذكرعثمان وعائشة رضي الله عنهما شيوخاً لطلق بن خشاف وذلك لبيان طبقته[٢]، وقد ذكرهما صراحة، ثم ذكرهما في سياق رواية، ثم ذكر طلقاً في سياق سند، لكنه لم يذكر الرواية والسند لذاتهما، بل جاء ذكرهما تبعاً

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٤/ ٣٥٨).

(٢) انظر صفحة (٦٣) من هذا الكتاب.

لتوضيح السبب الأساسي الذي ذكر من أجله هذين الشيخين، ألا وهو طبقة الراوي.

٢. قال الإمام البخاري: «مُحَمَّد بن إسماعيل بن طريح بن إسماعيل الثقفِي عَنْ أَبِيه عَنْ جده عَنْ جد أَبِيه: شهدت أمية بْن أَبِي الصلت فِي الموت، قَالَه لي جراح بْن مخلد قَالَ حَدَّثَنَا العلاء بْن الفضل سَمِعَ مُحَمَّدا»[1].

ففي هذا المثال ذكر الإمام البخاري إسماعيل بن طريح شيخاً لابنه محمد، في إشارة منه إلى أن محمداً ليس له شيخاً غير أبيه[2]، ولم يذكر البخاري هذا الشيخ صراحة، بل جاء به في سياق رواية، لكنه لم يذكر الرواية لذاتها، وإنما جاء بها لبيان ما يتعلق بالسبب الذي ذكر الشيخ من أجله، فعندما الإمام أشار البخاري إلى عدم وجود شيخ لمحمد غير أبيه، أتى بالرواية التي يُعرف محمد بالرواية عن أبيه من خلالها، وفي ذلك يقول ابن عدي: «وَمُحمد بن إسماعيل بن طريح معروف بهذا الحديث وما أظن أن له غيره»[3].

وبذلك نرى أن الإمام البخاري إذا أراد أن يشير إلى سبب متصل بالراوي أو بالعلاقة بينه وبين شيخه، فإنه يذكر الشيخ صراحة، وحتى

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٣٤)
(٢) لم أجد من ذكر لمحمد شيخاً غير أبيه.
(٣) ابن عدي، الكامل، (٧/ ٢٨٥).

إن ذكره في سياق رواية فإنه يذكرها لا لذاتها، بل لتوضيح السبب الذي ذكر الشيخ من أجله.

وأريد أن أؤكد هنا أن ما ذكرته ليس بالضرورة أن ينطبق على تراجم التاريخ الكبير جميعها، ذلك أنه مبني على دراستي لمجموعة من الرواة، وتأكيد الكلام السابق أو نفيه بحاجة إلى استقراء كاملٍ للكتاب، والله أعلم.

❖ المطلب الثاني: ذكر الشيوخ في سياق رواية:

الصورة الثانية من صور ذكر الشيوخ في التاريخ الكبير هي أن يذكر الإمام البخاري شيخ الراوي المترجم في سياق رواية، فيقول مثلاً: «مُحَمَّد بْن عيسى بْن القاسم بْن سميع، شامي، عَنِ ابْن أَبِي ذئب عَنِ الزُّهْرِيّ عَنْ سَعِيد فِي مقتل عثمان، سَمِعَ منه هشام بْن عمار ...»[1]. ويقول كذلك: «إِبْرَاهِيم بْن يزيد بن عمرو أبوعمران الكوفى النخعي، ... وَقَالَ لَنَا عَلِيٌّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ أَنَّ النَّخَعِيَّ حَدَّثَهُمْ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَرَأَى عَلَيْهَا ثَوْبًا أَحْمَرَ ...»[2]. فهو هنا لم يذكر الشيخ مباشرةً، إنما جاء به في سياق إيراده للرواية.

ويمكن بيان دلالات ذكر الشيوخ بهذه الصورة، في النقاط الآتية.

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٠٣).

(٢) المرجع السابق، (١/ ٣٣٣).

أولاً: عندما يذكر الإمام البخاري الشيوخ بهذه الصورة، فإن سبب ذكرهم يرجع غالباً إلى أحد أمرين: أولهما الإشارة إلى ما يتعلق بسماع الراوي من شيخه أو إدراكه له، وهو ما تقدم الكلام عنه في الفصل الثاني من الدراسة. والآخر: الإشارة إلى ما يتعلق بالرواية المذكورة في الترجمة، وهو ما تكلمت عنه في الفصل الثالث من الدراسة. وفي الأمثلة الآتية بيان لما سبق:

١. قال البخاري رحمه الله: «محمد بن أبان: حدثني قتيبة عن هشيم عن منصور عن محمد بن أبان الأنصاري عن عائشة قالت: ثلاث من النبوة تعجيل الإفطار وتأخير السحور ووضع الرجل يده اليمنى على اليسرى في الصلاة، قال أبو عبد الله: ولا نعرف لمحمد سماعًا من عائشة»[1].

ففي هذه الترجمة ذكر البخاري عائشة رضي الله عنها في شيوخ محمد، وواضح من الترجمة أنه ذكرها لبيان انتفاء سماع محمد منها، لذا لم يذكرها صراحة، بل جاء بها في سياق رواية، في إشارة منه إلى أن سبب ذكرها متعلق بإثبات السماع أو نفيه.

٢. قال البخاري رحمه الله: «رُفَيع، أَبو العالية الرِّياحيّ بَصرِيّ، ... وقال الأَنصاريّ، وزائدة: عَنْ هِشام، عَنْ حَفصة، عَنْ أَبي العالية، سَمِعَ علياً ... وقال آدم: حدَّثنا شُعبة، عَنْ قَتادة، قَالَ: سَمِعتُ

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٣٤).



أبـا العاليـة، وكَانَ أدرك عليـا، قَـالَ: قَـالَ عـليٌّ: القضـاة ثلاثـة»[1].

ففـي المثـال السـابق ذكـر البخـاري علياً رضي الله عنه شـيخاً لـرفيع، وسـبب ذكـره الإشـارة إلى ثبـوت سماع رفيـع منـه، لأجـل ذلـك جـاء ذكـر عـلي رضي الله عنه في سياق سـند فيـه التصريـح بالسـماع، ثـم ذكـر روايـة أخـرى فيهـا إثبـات إدراك رفيـع لعـلي رضي الله عنـه.

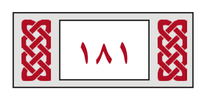
٣. قـال البخـاري: «إبراهيـم بـن إسـماعيل بْـن مجمـع بْـن جاريـة الْأَنْصَـارِيّ الْمَدَنِيّ ... وقَـالَ وكيـع عَـنْ إِبْرَاهِيـم عَـنْ عَمْـرو بْـن دينـار عَـنْ أَبِي هُرَيْـرَةَ رفعـه: الرجـل أحـق بِهِبَتِـهِ مـا لم يثـب منهـا، قَـالَ أَبُـو عَبْـد اللهَّ وروى ابْـن عيينـة عَـنْ عَمْـرو عَـنْ سـالم عَـنِ ابْـن عُمَـر عَـنْ عُمَـر قولـه، وهـذا أصـح»[2].

وهـذا المثـال فيـه ذكـر عمـرو بـن دينـار شـيخاً لإبراهيـم، والظاهـر مـن الترجمـة أن الإمـام البخـاري ذكـر عمـرو بـن دينـار للإشـارة إلى أمـر متعلـق بروايـة إبراهيـم عنـه، وهـو تعـارض الوقـف والرفـع مـع راوٍ آخـر عـن عمـرو، لـذا ذكـر الإمـام البخـاري هـذا الشـيخ في سـياق روايـة، ولم يذكـره صراحـة.

ثانيـاً: في التراجـم التـي يذكـر فيهـا الإمـام البخـاري الشـيخ في سـياق روايـة، فـإن مضمـون الروايـة وسـياق الترجمـة هـو الـذي يحـدد -في الغالـب-

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٣٢٦).

(٢) المرجع السابق، (١/ ٢٧١).



سبب ذكر الشيخ، إذا ما كان متعلقاً بقضايا السماع، أو أن المراد منه الإشارة إلى علة في الرواية المذكورة؛ فعندما يقول البخاري «محمد بن أبان عن عائشة»، ثم يأتي برواية له عنها، ثم يقول لا نعرف لمحمد سماعاً من عائشة، فهذا تصريح منه بأنه إنما ذكر عائشة في شيوخ محمد للتنبيه على موضوع السماع، وعندما يقول: إبراهيم بن إسماعيل عن عمرو بن دينار عن أبي هريرة رفعه، ثم يأتي برواية موقوفة، فمضمون الرواية يدل على أن سبب ذكره لعمرو بن دينار هو الإشارة إلى تعارض الوقف والإرسال.

وبناءً على ذلك أقول: إذا كان الشيخ مذكوراً في سياق رواية، فإن سبب ذكره -غالباً- يكون له علاقة بالرواية المذكورة، والله أعلم.

ثالثاً: في بعض التراجم يذكر الإمام البخاري شيخاً للراوي للإشارة إلى سبب متعلق بالاتصال والانقطاع، لكنه لا يذكر الشيخ في سياق رواية، بل يذكره صراحة، وقد وجدت أن هذه الحالات محصورة فيما يلي:

١. أن يذكر للراوي شيخاً بصيغة تحمل لها معنى خاص ومحدد، ويبتعد عن صيغ التحمل ذات المعاني العامة كـ(سمع فلاناً)، أو (روى عن فلان): وذلك كقوله: «مُحَمَّد بْن برجان: رأى أنساً سَمِعَ منه وكيع حديثه فِي الْبَصْرِيّين»[1]، وقوله: «مُحَمَّد بْن مَعْبد أدرك عُمَر بْن عَبْد العزيز سَمِعَ منه نوح ابن قيس»[2].

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١٢/ ٣٨١).

(٢) المرجع السابق، (١/ ٢٣٩).

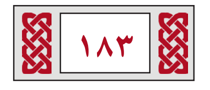


ففـي هذيـن المثالـين وإن كان البخـاري ذكـر شـيوخ الـرواة صراحـة دون روايـة، إلا أن سـبب ذكـره لهـم يتعلـق بالاتصـال والانقطـاع، بدليـل أنـه ذكرهـم بصيغـة ذات معنـى خـاص ومحـدد، بحيـث يعطـي الباحـث انطباعـاً أن البخـاري لم يذكـر الشـيخ إلا لأجـل هـذا المعنـى.

٢. أن يذكـر للـراوي شـيخين أو أكثـر، بصيـغ تحمـل ذات دلالات مختلفـة فيقـول: فـلان سـمع فلانـاً وروى عـن فـلان: ومثـال ذلـك قولـه: «مُحَمَّـد بْـن إِبْرَاهِيـم بْـن مُسْـلِم بْـن مهـران أَبُـو إِبْرَاهِيـم الْقُـرَشِيّ سـمع جـده وحمـاداً وعـلي بْـن بذيمـة وعَـنْ سـلمة بْـن كهيـل»[١]، وقولـه: «مُحمـد بْـن راشـد، البَـصريُّ، التَّمِيمِـيُّ، المَكفُـوف، سَـمِعَ أَشـعَث، وعَـنِ ابْـن عَـون، وهِشـام»[٢]، وقولـه: «إسـماعيل بْـن أَبِي خَالِـد أَبُـو عَبْـد اللهَّ الكـوفِي ... سَـمِعَ ابْـن أَبِي أوفى وعَمْـرو بْـن حريـث ورأى أنسـا وأبـا كاهـل»[٣].

فصحيـح أن البخـاري ذكـر هـؤلاء الشـيوخ صراحـة، ولم يذكرهـم في سـياق روايـة، إلا أن إيرادهـم بصيـغ تحمـل مختلفـة يـدل عـلى أن سـبب إيرادهـم متعلـق بسـماع الـراوي المترجـم منهـم، والله أعلـم.

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٣).
(٢) المرجع السابق، (١/ ٨١).
(٣) المرجع السابق، (١/ ٣٥١).



٣. أن يذكر للراوي شيخاً صراحة، ويذكر في الترجمة ما يدل على أن سبب ذكره لهذا الشيخ متعلق بإثبات السماع أو نفيه: وذلك كقوله: «مخرمة بْنُ بَكِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الأَشَجِّ عَنْ أَبِيه ... قَالَ ابْن هلال: سَمِعت حماد بْن خالد الخياط قال: أخرج مخرمة ابن بكير كتباً فقَالَ: هذه كتب أَبِي لم أَسْمَعْ منها شيئاً»(١).

ففي هذا المثال ذكر الإمام البخاري الشيخ صراحة دون رواية، لكنه ذكر في الترجمة ما يدل على أن سبب ذكره لهذا الشيخ متعلق بقضايا السماع، وهو قوله: هذه كتب أبي لم أسمع منها شيئاً. ومثل ذلك قوله: «عبد الله بن شبرمة أبو شبرمة الضبي الكوفي، سَمِعَ ابْن سيرين والشَّعْبِيّ وأبا زرعة، ... قَالَ علي قلت لسفيان: كَانَ ابْن شبرمة جالس الْحَسَن؟ قَالَ: لا، ولكن رأى ابْن سيرين بواسط»(٢).

فالإمام البخاري وإن كان قد ذكر ابن سيرين صراحة، إلا أنه أتى في نهاية الترجمة بما يدل على أنه ذكر ابن سيرين في شيوخ ابن شبرمة لإثبات سماعه منه، وهو قوله: رأى ابن سيرين بواسط.

وبناءً على ما تقدم أقول -ملخصاً ما جاء في المطلبين السابقين-:

إذا ورد ذكر شيخ الراوي المترجم صراحة، فإنه يراد به الإشارة إلى سبب

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٨/ ١٦).

(٢) المرجع السابق، (٥/ ١١٧).

متعلق بالراوي أو شيخه أو العلاقة بينهما، وذلك بعد استثناء الحالات الثلاث السابقة من ذلك.

وإذا جاء ذكر الشيخ في سياق رواية فإنه يراد به الإشارة إلى سبب متعلق بقضايا الاتصال والانقطاع، أو متعلق بعلة في الرواية المذكورة في الترجمة، ويستثنى من ذلك ما إذا كانت الرواية واردة في سياق توضيح السبب المتعلق بالراوي أو بشيخه. وذلك كقول البخاري في ترجمة رفيع أبي العالية: «رُفَيْع أبو العالية الرياحي، بصري، ... ، وقال معاذ بن أسد أخبرنا الفضل بن موسى قال اخبرنا الحسين ابن واقد عن ربيع بن أنس عن أبي العالية قال: دخلت على أبي بكر فأكل لحما ولم يتوضأ، وقال محمد حدثنا سلم بن قتيبة عن أبي خلدة: سألت أبا العالية: هل رأيت النبي ﷺ؟ قال: أسلمت في عامين من بعد موته،... وقال آدم حدثنا شعبة عن قتادة قال: سمعت ابا العالية وكان ادرك علياً قال: قال علي: القضاة ثلاثة»[1]. وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: ذكر البخاري لأبي العالية شيخين هما: أبو بكر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

ثانياً: جاء ذكرهما في سياق رواية، والمتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى أن سبب ذكرهما له علاقة بالرواية، لكن الناظر في الترجمة يرى أن سبب ذكرهما هو الإشارة إلى طبقة الراوي.

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٣٢٦).

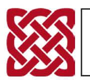
ثالثاً: قد يقول قائل: إذا كان سبب ذكرهما الإشارة إلى طبقة الراوي، فلماذا ذكرهما في سياق رواية؟ والجواب على ذلك هو أن مقصود البخاري من إيراد الراوية ليس ذات الرواية ومتنها، بل لأن فيها ما يشير إلى طبقة الراوي، فليس المقصود أن أبا بكر أكل لحم الإبل ولم يتوضأ، بل المقصود قول أبي العالية: دخلت على أبي بكر. وليس المقصود قول علي: القضاة ثلاثة، بل المقصول قول الراوي عن أبي العالية: وكان قد أدرك علياً.

وفي التراجم التي يذكر فيها الإمام البخاري الشيوخ في سياق رواية، فإن الذي يحدد سبب ذكر الشيخ هل هو متعلق بقضايا الاتصال والانقطاع، أو متعلق بعلة في الرواية المذكور، الذي يحدد ذلك هو مضمون الرواية وطريقة ذكرها، والله أعلم.

هذه هي الصور التي وقفت عليها في ما درسته من تراجم التاريخ الكبير، وكما أسلفت فإن معرفة مدى صحة ما ذهبت إليه، بحاجة إلى استقراء كامل للكتاب.



المبحث الثاني



جمع الشيوخ المذكورين وتفريقهم، وإهمال ذكرهم

❖ المطلب الأول: جمع الشيوخ المذكورين وتفريقهم:

لست أقصد بهذا العنوان ما ذهب إليه الخطيب البغدادي في كتابه الموضح لأوهام الجمع والتفريق، فقصده بالجمع عدُّ الراويين فأكثر راوياً واحداً، وقصده بالتفريق، عدُّ الراوي الواحد راويين فأكثر. إنما المقصود هنا أن أشير إلى مسلك من مسالك الإمام البخاري في ذكره لشيوخ الرواة المترجمين في كتابه، وصورة هذا المسلك أن الإمام البخاري -في بعض التراجم- يذكر للراوي المترجم شيخاً أو أكثر في موضع من الترجمة، ثم يذكر شيخاً أو أكثر في موضع آخر من الترجمة نفسها، فيقول مثلاً: «فلان سمع فلاناً وفلاناً»، ثم يقول في موضع آخر من الترجمة: «وروى عن فلان»، فيجمع بين شيخين أو أكثر في مكان ما من الترجمة، ثم يذكر شيخاً آخر في مكان آخر من الترجمة ذاتها، وسأسوق فيما يأتي بعض الأمثلة ثم أبين سبب هذا المسلك عند الإمام البخاري.

المثال الأول:

قال البخاري رحمه الله: «محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي مديني سمع علقمة بن وقاص وأبا سلمة سمع منه يحيى بن سعيد الأنصاري ومحمد بن إسحاق، ... حدثني عمرو بن خالد قال

ثنا ابن وهب قال حدثني أسامة أن محمد بن إبراهيم التيمي حدثه: لما قرأت القرآن وأنا فتى لزمت المسجد فكنت أصلي عند طريق آل عمر بن الخطاب إلى المسجد وكنت أرى عبد الله بن عمر يخرج إذا زالت الشمس فيصلي ثنتي عشرة ركعة ثم يقعد فجئته يوما فسألني من أنا؟ فانتسبت له قال جدك من مهاجرة الحبشة، فأثنى القوم علي خيرا فنهاهم»[1].

وبيانهذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: الشيوخ الذين ذكرهم البخاري لمحمد بن إبراهيم هم: علقمة ابن وقاص، وأبو سلمة ابن عبد الرحمن، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

ثانياً: ذكر الإمام البخاري علقمة وأبا سلمة بطريقة مباشرة وصريحة، وسبب ذكرهما -فيما أرى- الإشارة إلى أن أكثر رواية محمد بن إبراهيم عن هذين الشيخين، وهذا السبب لا صلة له باتصال أو انقطاع أو رواية بعينها، إنما صلته بالعلاقة بين محمد بن إبراهيم وشيخيه المذكورين في الترجمة، لذا ذكرهما البخاري صراحةً، لم يأتِ بهما في سياق رواية.

ثالثاً: بعد أن ذكر البخاري هذين الشيخين لمحمد بن إبراهيم، ذكر له شيخاً ثالثاً في موضع آخر من الترجمة، وهو عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وسبب ذكره الإشارة إلى ما يتعلق بسماع محمد منه، لذا ذكره البخاري في سياق رواية، يدل مضمونها ذلك.

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٢)، وقد تقدم ذكر هذا المثال في صفحة (١٢٧) من الكتاب.



رابعاً: جَمْع الإمام البخاري لعلقمة وأبي سلمة في موضع واحد، وذكره لابن عمر رضي الله عنهما في موضع آخر، فيه إشارة إلى أن سبب ذكر الشيخين الأولين، مختلف عن سبب ذكر الشيخ الثالث، وإلا لكان جمع الشيوخ الثلاثة في مكان واحد، ويؤيد ذلك أن طريقته في ذكر الشيخين الأولين، مختلفة عن طريقته في ذكر الشيخ الثالث، والله أعلم.

المثال الثاني:

قال البخاري رحمه الله: «إِبْرَاهِيم بْن يزيد بن عمرو أبوعمران الكوفي النخعي، ... سَمِعَ علقمة ومسروقا والأسود، سَمِعَ منه الحكم ومنصور، وَقَالَ لَنَا عَلِيٌّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ أَنَّ النَّخَعِيَّ حَدَّثَهُمْ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَرَأَى عَلَيْهَا ثَوْبًا أَحْمَرَ، فَقَالَ لَهُ أَيُّوبُ وَكَيْفَ دَخَلَ عَلَيْهَا؟ قَالَ كَانَ يَحُجُّ مَعَ عَمِّهِ وَخَالِهِ فَدَخَلَ عَلَيْهَا وهو غلام ...»[1].

وبيان هذا المثال في النقاط الآتية:

أولاً: الشيوخ الذين ذكرهم الإمام البخاري لإبراهيم النخعي هم: علقمة، ومسروق، والأسود، وعائشة رضي الله عنها.

ثانياً: ذكر الإمام البخاري علقمة بن قيس ومسروقاً والأسود صراحة، ويمكن تلخيص العلاقة بينهم وبين النخعي على النحو الآتي:

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٣٣٣).



١. هؤلاء الشيوخ الثلاثة هم من أكثر الشيوخ الذين روى عنهم إبراهيم النخعي، خصوصاً علقمة والأسود.

٢. قال الإمام البخاري في ترجمة علقمة: «علقمة بن قيس أبو شبل النخعي ... روى عنه إبراهيم والشعبي، ... وقال أحمد بن سليمان سمعت يحيى بن سعيد يقول علقمة عم إبراهيم وعم الأسود بن يزيد وأم إبراهيم أخت الأسود يعني وهو خال إبراهيم»[١]. فبين الإمام البخاري شبكة العلاقات الاجتماعية بين إبراهيم النخعي من جهة وبين علقمة بن قيس والأسود من جهة أخرى. إضافة إلى أنه ذكر إبراهيم النخعي في تلاميذ علقمة، وهذا يدل أيضاً على كون إبراهيم من أشهر تلاميذ علقمة وأكثرهم رواية عنه.

٣. قال الإمام البخاري في ترجمة مسروق: «مسروق بن الأجدع، ... روى عنه إبراهيم والشعبي ...»[٢]. وفي ذكر إبراهيم النخعي في تلاميذ مسروق إشارة إلى أن مسروقاً من أشهر شيوخ إبراهيم، وأن إبراهيم من أشهر تلاميذ مسروق.

٤. قال الإمام البخاري في ترجمة الأسود: «الأسود بن يزيد النخعي ... والأسود خال إبراهيم، ... قال أبو نعيم علقمة عم الأسود»[٣].

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٧/ ٤١).
(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٨/ ٣٥).
(٣) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٤٤٩).



وفي ذكر علاقة القرابة بين الأسود وإبراهيم إشارة إلى كون إبراهيم من أشهر تلاميذ الأسود.

وبناءً على ذلك أقول: إن سبب ذكر هؤلاء الشيوخ الثلاثة في ترجمة إبراهيم النخعي هو الإشارة إلى كونهم من أشهر شيوخه، وكونه من أشهر تلاميذهم، لذا ذكرهم البخاري صراحة ولم يأت بهم في سياق رواية، والله أعلم.

ثالثاً: بعد أن ذكر البخاري هؤلاء الشيوخ، ذكر شيخاً في موضع آخر من الترجمة، وهذا الشيخ هو عائشة رضي الله عنها، ذكرها في سياق رواية للإشارة إلى ما يتعلق باللقاء بينها وبين إبراهيم، وأن سماعه منها متقدم.

رابعاً: أرى أن جمع الإمام البخاري لعلقمة ومسروق والأسود في مكان واحد، وذكره لعائشة رضي الله عنها في مكان آخر، إشارة منه إلى أن سبب ذكر الشيوخ الثلاثة الأول، مختلف عن سبب ذكرها، وإلا لكان جمع الشيوخ الأربعة في مكان واحد، ويؤيد ذلك أن طريقته في ذكر الشيوخ الثلاثة، مختلفة عن طريقته في ذكر عائشة رضي الله عنها، والله أعلم.

المثال الثالث:

قال البخاري رحمه الله: «محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام القرشي مديني سمع عروة، ... حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة: أتى رجل النبي ﷺ



في مسجد فقال احترقت وقعت بامرأتي في رمضان، قال تصدق،... [وذكر لحديث محمد بن جعفر عن عباد عن عائشة رضي الله عنها روايات عدة، ثم أتبعها بروايات للحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه، لبيان الاختلاف في إسناد هذا الحديث]»[1]. وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: محمد بن جعفر بن الزبير ثقة من رجال الصحيح[2]، وقد ذكر له البخاري في الترجمة شيخين، هما: عمه عروة بن الزبير، وابن عمه عباد بن عبد الله بن الزبير.

ثانياً: ذكر الإمام البخاري الشيخ الأول -وهو عروة بن الزبير- صراحة دون رواية، وقد وجدت أن جل رواية محمد بن جعفر إنما هي عن عروة.

ثالثاً: ثم ذكر الإمام البخاري الشيخ الثاني -وهو عباد بن عبد الله- في سياق رواية، للإشارة إلى أن سبب ذكر هذا الشيخ مختلف عن سبب ذكر الشيخ السابق، ومضمون الروايات التي ساقها البخاري يدل على أن سبب ذكر عباد في شيوخ محمد بن جعفر هو الإشارة إلى الاختلاف في إسناد الحديث المذكور.

رابعاً: تفريق الإمام البخاري بين الشيخين السابقين، فيه إشارة إلى أن سبب ذكر كل واحد منها مختلف عن الآخر، خصوصاً أنه ذكر الشيخ الأول بطريقة مختلفة عن الشيخ الثاني، والله أعلم.

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٥٤).
(٢) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٢٤/ ٥٧٩).

والـذي ظهـر لي بعـد دراسـة هـذه الأمثلـة وغيرهـا، أن الإمـام البـخـاري إذا ذكـر للـراوي شـيخا أو أكثـر في موضـع مـن الترجمـة، ثـم ذكـر لـه شـيخا أو أكثـر في موضـع آخـر مـن الترجمـة ذاتهـا، فـإن ذلـك يـدل -غالبـاً- عـلى أن سـبب ذكـره للشـيوخ في موضـع الأول، مختلـف عـن سـبب ذكـره للشـيوخ في الموضـع الثـاني، والله أعلـم.

❖ المطلب الثاني: إهمال ذكر الشيوخ للرواة المترجمين:

يـرى الناظـر في تراجـم التاريـخ الكبـير، أن الإمـام البخـاري يذكـر الـراوي أحيانـاً، ولا يذكـر لـه شـيوخاً، وقـد رأيـت أنـه لا بـد مـن البحـث في هـذا المسـلك عنـد الإمـام البخـاري، لأن فيـه اسـتكمال لموضـوع ذكـره للشـيوخ، لـذا قمـت بدراسـة مجموعـة مـن هـؤلاء الـرواة، فظهـر لي أنهـم ينقسـمون إلى قسـمين، سـأذكرهما وأتبعهـما بالأمثلـة للتوضيـح:

القسم الأول: المجاهيل ومن لا يعرف حالهم:

١. «سـعدان بـن سـعد الليثـي»[1]: ذكـره الإمـام البخـاري ولم يذكـر لـه شـيوخاً، بل لم يذكر شـيئاً في ترجمته، وسـعدان هذا قال عنه أبو حاتـم: مجهـول[2]، وذكـره ابـن حبـان في الثقات وسـماه سـعدان بن سعـــيد، وذكـــر أنـه يـروي عـــن الأشـــعث بـن عبـد الـملك، وأن ابن معين

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٤/ ١٩٧).

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٤/ ٢٩٠).

روى عنه[1]، وما ذكره ابن حبان لا يخرج الراوي عن حد الجهالة.

٢. «عمر بن عبد الله البكري، روى عنه ابن المبارك»[2]: وواضح من الترجمة أن البخاري اكتفى بذكر تلميذ للراوي، ولم يذكر له شيوخاً، ولم أجد من ذكر له شيخاً، وقال عنه أبو حاتم: مجهول[3]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يروي المقاطيع»[4].

٣. «عمران الكوفي، روى عنه ابن عيينة، مرسل»[5]: وعمران هذا قال عنه أبو حاتم: مجهول[6]، وقد فرق البخاري بينه وبين عمران بن عيينة، فقال في ترجمة الأخير: «عمران بن عيينة أبو الحسن أخو سفيان بن عيينة مولى بني هلال، سمع عطاء بن السائب، كناه محمد بن سلام»[7]. بينما جعلهما الإمام أحمد واحداً[8]، وليس هذا موضع مناقشة هذه المسألة، لكن الأصل أن نحاكم الإمام البخاري إلى رأيه لا إلى رأي غيره.

---

(١) انظر: ابن حبان، الثقات، (٨/ ٣٠٥). وقال ابن حجر: «يكفيه رواية ابن معين عنه»، والذي أراه أنه لا يلزم من رواية ابن معين عنه أن يكون ثقة، خصوصاً أن ابن معين ليس له عن هذا الشيخ إلا رواية واحدة فيما أعلم. انظر: ابن حجر، لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط١، ٢٠٠٢م، دار البشائر الإسلامية، (٤/ ٢٦).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٦/ ١٦٩).

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٦/ ١١٩).

(٤) ابن حبان، الثقات، (٨/ ٤٣٨).

(٥) البخاري، التاريخ الكبير، (٦/ ٤٢٤).

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٦/ ٣٠٨).

(٧) البخاري، التاريخ الكبير، (٦/ ٤٢٧).

(٨) انظر: أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله محمد، ط٢، ٢٠٠١م، دار الخاني، السعودية، (٣/ ٣٥١).

٤. «عطاء بن مسروق الفزاري، روى عنه بكير بن الأشج»[١]: قال عنه أبو حاتم: مجهول[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات فقال: «عَطاء بْن مَسْرُوق الْفَزارِيّ مولى الْقَاسِم بْن مُحَمَّد يروي المراسيل والمقاطيع»[٣]، إلا أن البخاري فرق بين عطاء بن مسروق، وبين عطاء مولى القاسم بن محمد، فقال في ترجمة الأخير: «عطاء مولى القاسم بن محمد عن القاسم بن محمد، روى عنه بكير ابن الأشج»[٤]. وقد أسلفت في المثال السابق أن الأصل محاكمة المصنف إلى رأيه بغض النظر عن كونه صواباً أو خطأً.

القسم الثاني: الرواة في مرتبة الترك أو أشد:

١. مُحَمَّد بْن أَبِي حميد ويقَال حماد بْن أَبِي حميد المُدَنِيّ، منكر الحديث أَبُو إِبْرَاهِيم الزرقي»[٥]. وقد وصفه بذلك غير واحد من العلماء كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن أبي حاتم[٦].

٢. «محمد بن زاذان، منكر الحديث لا يكتب حديثه»[٧]. ومحمد بن زاذان ضعفه ابن معين وأبو حاتم، وابن عدي والترمذي[٨].

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٦/ ٤٦٩).
(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٦/ ٣٣٦).
(٣) ابن حبان، الثقات، (٧/ ٢٥٣)
(٤) البخاري، التاريخ الكبير، (٦/ ٤٧٠). وموضوع الجمع والتفريق بين الرواة عند البخاري في التاريخ الكبير، بحاجة إلى دراسة مستقلة، بحيث تركز هذه الدراسة على معنى التفريق عنده، وهل يقصد به الإشارة إلى تعدد الرواة، أم إن المقصود ذكر الراوي نفسه في أكثر من ترجمة، لغاية عنده.
(٥) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٧٠).
(٦) انظر كلامهم عند المزي في تهذيب الكمال، (٢٥/ ١١٣).
(٧) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٨٨).
(٨) انظر كلامهم عند المزي في تهذيب الكمال، (٢٥/ ٢٠٦).

٣. «مُحَمَّد بْن مروان الكوفِي، سكتوا عَنْهُ صاحب الكلبي مولى الخطابيين»[١]. وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم والنسائي، وكذبه جرير بن عبد الحميد[٢].

٤. «إبراهيم بن هراسة أبو إسحاق الشيباني الكوفي، متروك الحديث، كان مروان الفزاري يقول أبو إسحاق الشيباني تكلم فيه أبو عبيد وغيره»[٣].

٥. «محمد بن أبي الزُّعَيْزِعَة، منكر الحديث جداً»[٤].

٦. «الحارث بْن عَبْد الله أَبُو زهير الهمداني الخارفي الأعور الكوفي، قَالَ لنا ابْن يونس عَنْ زائدة عَنْ إِبْرَاهِيم أَنَّهُ اتهم الحارث، كناه النضر بْن شميل عَنْ يونس بْن أَبِي إِسْحَاق، وَقَالَ بعضهم: الحارث بن عبيد، قال أَبُو أسامة حَدَّثَنَا مفضل عَنْ مغيرة سمعت الشعبى: حدثنا الحارث وأشهد أَنَّهُ أحد الكذابين»[٥].

٧. «بكر بن الأسود أبو عبيدة الناجي البصري، سماه إسحاق، قال يحيى بن كثير: هو كذاب، سمع منه وكيع»[٦].

٨. «خالد بن يزيد العمري، مكي، ذاهب الحديث»[٧].

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٢٣٢).
(٢) انظر: المزي، تهذيب الكمال، (٢٦/ ٣٩٢).
(٣) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٣٣٣).
(٤) المرجع السابق، (١/ ٨٨).
(٥) المرجع السابق، (٢/ ٢٧٣).
(٦) المرجع السابق، (٢/ ٨٧).
(٧) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ١٨٤).

٩. «سُليمان بْن عَمرو الكُوفيّ، أَبو دَاوُد، النَّخَعيّ. معروفٌ بالكَذِب. قاله قُتَيبة، وإِسْحَاق»[(١)].

١٠. «وهب بْن وهب أَبُو البختري القاضي سكتوا عَنْهُ كَانَ وكيع يرميه بالكذب»[(٢)].

والظاهر من صنيع البخاري رحمه الله، أنه أحجم عن ذكر شيوخ لمثل هؤلاء الرواة -المجاهيل والمتروكين ومن هو أسوأ حالاً منهم-، لأن ذكر الشيوخ لا ينفعهم، ولا تأثير له ببيان مواطن ضعفهم وقوتهم، فهم قد تجاوزوا هذه المرحلة إلى ما هو أسوأ منها، وهو الترك بالكلية[(٣)].

إلا أنه قد أشكل علي بعض الرواة المتروكين والمتهمين الذين ذكر لهم البخاري شيوخاً في تراجمهم، فتبين لي بعد دراسة في عدد منهم، أنه إنما ذكر لهم شيوخاً، لأن سبب تركهم أو اتهامهم بالكذب متعلق بالشيوخ المذكورين في الترجمة، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

١. « جعفر بن الزبير الشامي، عن القاسم تركوه»[(٤)]. وجعفر بن الزبير هذه رتبته عند عامة أئمة الجرح والتعديل، من ذلك ما نقله المزي عن ابن المديني عَنْ غندر قال: «رأيت شعبة راكبا على حمار، فقيل له: أين تريد يا أبا بسطام؟ قال: أذهب

(١) المرجع السابق، (٤/ ٢٨).
(٢) المرجع السابق، (٨/ ١٧٠).
(٣) وبعد أن توصلت إلى هذه النتيجة، وجدت الباحث أسعد تيم قد أشار إليها في كتابه علم طبقات المحدثين، ط١، ١٩٩٤م، مكتبة الرشد، السعودية، (ص٣٥).
(٤) البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ١٩٢).

فأستعدي على هذا يعني جعفر بْن الزبير، وضع على رَسُول اللَّهِ ﷺ، أربع مئة حديث كذب»[(١)]. لكن البخاري قد ذكر له القاسم بن محمد شيخاً، وقد تبين لي أن غالب راويات جعفر الموضوعة إنما هي عن القاسم عن أبي أمامة، قال أبو حاتم: «وروى جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة نسخة موضوعة أكثر من مائة حديث»[(٢)]، وقال أبو نعيم: «روى عن القاسم عَن أَبِي أمامة غير حديث لا أصل له»[(٣)]، وبذلك نعلم أن الإمام البخاري ذكر القاسم في ترجمة جعفر على الرغم من أنه متهم بالوضع، لأن عامة الأحاديث الموضوعة إنما هي نسخة عن القاسم، والله أعلم.

٢. « مُحَمَّد بْن الْحَسَن عَنْ عَبْد العزيز بْن مُحَمَّد ومالك بْن أنس، عِنْدَهُ مناكير وهو ابْن زبالة حجازي مخزومي مولاهم، قَالَ ابْن مَعِين كَانَ يسرق الحديث»[(٤)]. وقد ذكر البخاري في هذه الترجمة شيخين لمحمد بن الحسن، هما عبد العزيز بن محمد الدراوردي، ومالك بن أنس، لأن عامة أحاديثه المنكرة إنما هي عنهما، يؤيد ذلك قول الحاكم: «روى محمد بن الحسن عن مالك والدراوردي المعضلات»[(٥)]. لذا ذكرهما البخاري في ترجمته.

(١) المزي، تهذيب الكمال، (٥/ ٣٤).
(٢) نقل ذلك عنه ابن حبان في المجروحين، (١/ ٢١٢).
(٣) نقل ذلك عنه المزي في تهذيب الكمال، (٥/ ٣٦).
(٤) البخاري، التاريخ الكبير، (١/ ٦٧).
(٥) ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٩/ ١١٦).

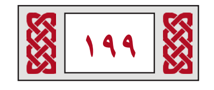


٣. «خالد بن القاسم أبو الهيثم المدائني، سمع ليث بن سعد، متروك تركه علي والناس»[١]، فعلى الرغم من أن خالد بن القاسم متروك إلا أن البخاري ذكر شيخه الليث بن سعد، وما ذلك إلا لأن سبب تركه هو صنيعه بأحاديث الليث، ويوضح هذا ما نقله الذهبي في الميزان «عن مؤمل بن إهاب: سمعت يحيى بن حسان يقول: خالد المدائني يلزق أحاديث الليث إذا كان عن الزهري عن ابن عمر أدخل سالماً، وإذا كان عن الزهري عن عائشة أدخل عروة فقلت له: اتق الله. قال: ويجيء أحد يعرف هذا؟»[٢].

هذا باختصار ما توصلت إليه فيما يخص إهمال الإمام البخاري ذكر الشيوخ لبعض الرواة المترجمين في كتابه، ولا بد من التنويه هنا إلى أن ما تقدم من كلام عن هذا الموضوع، ليس بالضرورة أن ينطبق على كل الرواة الذين لم يذكر لهم البخاري شيوخاً، فقد مررت ببعض هذه التراجم، لكنني لم أتوصل إلى نتيجة غير ما ذكرت، والله المستعان.

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ١٦٧).

(٢) الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قايماز (ت٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ط١، ١٩٦٣م، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، (١/ ٦٣٧).



مسالك الإمام البخاري في ذكر شيوخ الرواة

صور ذكر الشيوخ

1 ذكر الشيوخ صراحة (دون رواية)

حفص بن غياث
قال عنه: سمع الأعمش
للإشارة إلى ما يتصل بالعلاقة بينهما وهو أن حفصاً من أثبت الناس في الأعمش

محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن معبد
قال عنه: يروي عن حرام
للإشارة إلى ما يتصل بمحمد وهو أن حديثه ضعيف لأنه لا يروي إلا عن ضعيف.

سبب هذا المسلك
الإشارة إلى ما يتصل بالراوي المترجم ذاته، أو بالعلاقة بينه وبين شيخه

2 ذكر الشيوخ في سياق رواية

محمد بن أبان الأنصاري
قال: حدثني قتيبة عن هشيم عن منصور عن محمد بن أبان عن عائشة قالت: ثلاث من النبوة.
للإشارة إلى عدم سماع محمد من عائشة

إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع
قال: عَنْ إِبْرَاهِيم عَنْ عَمْرو بْن دينار عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رفعه
للإشارة إلى تعارض الوقف والرفع

سبب هذا المسلك
الإشارة إلى قضايا الاتصال والانقطاع، أو العلل

هدف ذكر الشيوخ
بيان مواطن القوة والضعف عند الرواة بالعبارة والإشارة

شرط ذكر الشيوخ
الاختصار وعدم استيعابهم جميعاً

جمع الشيوخ، وإهمالهم

1 جمع الشيوخ وتفريقهم

محمد بن إبراهيم بن الحارث
قال عنه: سمع علقمة بن وقاص وأبا سلمة، ثم أتى بإسناد فيه: كنت أرى ابن عمر وأنا فتى.

سبب هذا المسلك
الإشارة إلى أن اتحاد سبب ذكر الشيوخ المجتمعين، واختلافه عن سبب ذكر الشيخ المفترق عنهم.

2 إهمال ذكرهم

المجاهيل ومن لا يعرف حالهم
كسعدان بن سعد، وعمر بن عبد الله البكري، وعمران الكوفي، وعطاء بن مسروق الفزاري

المتروكون ومن هو أسوأ منهم حالًا
كمُحَمَّد بْن أَبِي حميد، ومحمد بن زاذان، ومُحَمَّد بْن مروان، وإبراهيم بن هراسة

سبب هذا المسلك
لأن ذكر الشيوخ لا ينفعهم، ولا تأثير له ببيان ضعفهم وقوتهم، فهم أسوأ من ذلك



الفصل الخامس

ذكر شيوخ الرواة المترجمين وأثره في رد الانتقادات الموجهة للتاريخ الكبير

المبحث الأول:

أثر ذكر شيوخ الرواة في ردّ انتقادات ابن أبي حاتم

المبحث الثاني:

أثر ذكر شيوخ الرواة في ردّ انتقادات الخطيب البغدادي



الفصل الخامس

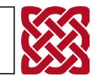
ذكر شيوخ الرواة المترجمين، وأثره في رد الانتقادات الموجهة للتاريخ الكبير

تقدم الكلام في الفصل التمهيدي عن عناية العلماء بالتاريخ الكبير، وذكرت إذ ذاك أن من العلماء من استفاد منه فألف على منواله، ومنهم من انتقده وبين ما فيه من خطأ، ولا شك أن هذه الانتقادات إن دلت على شيءٍ فإنما تدل على أهمية هذا الكتاب، ومكانته عند العلماء، وإلا لما تناولوه بالدراسة والنقد.

ويعد ابن أبي حاتم والخطيب البغدادي أشهر من استدركوا على البخاري في التاريخ الكبير، أما ابن أبي حاتم ففي كتابه بيان خطأ البخاري في تاريخه، وأما الخطيب ففي كتابه الموضح لأوهام الجمع والفريق، والناظر في الكتابين يجد أن جزءاً لا بأس به من هذه الانتقادات لا يسلم بها لأصحابها، ولست هنا بصدد بيانها والرد عليه، فقد يسر الله لهذين الكتابين -كما يسر للتاريخ الكبير- عالماً معلماً محققاً هو الشيخ

المعلمي اليماني رحمه الله، فاعتنى بهما من حيث التحقيق والتعليق والرد على الانتقادات الموجهة للتاريخ الكبير.

أما الهدف من هذا الفصل فهو بيان إمكان توظيف ذكر الشيوخ في الرد على الانتقادات السابقة والتعامل معها، وبيان أثرها في ذلك، في محاولة لإبراز أهمية موضوع ذكر الشيوخ، وأحقيته بالدراسة والبحث. وقد قسمت الكلام فيه على مبحثين سأتكلم في المبحث الأول عن انتقادات ابن أبي حاتم، ثم أتبعه بالكلام عن انتقادات الخطيب في المبحث الثاني، والله المستعان.



المبحث الأول



أثر ذكر الشيوخ في رد انتقادات ابن أبي حاتم

جمع ابن أبي حاتم انتقادات أبيه وأبي زرعة على تاريخ البخاري في كتاباً سماه «بيان خطأ البخاري في تاريخه»، ذكر فيه ما وقع من خطأ أو شبهة في النسخة التي وقفا عليها من الكتاب، مع بيان الصواب عنده. وقد تنوعت هذه الانتقادات في مضمونها، فمنها ما يتكلم عن أسماء الرواة وأنسابهم، ومنها ما يتكلم عن الجمع والتفريق بينهم، ومنها ما يتكلم عن وفياتهم، أما ترتيب مادة الكتاب فجاء بحسب ترتيب ذكر الرواة في التاريخ الكبير.

وقد عني الشيخ المعلمي -كما ذكرت آنفاً- بالكتاب تحقيقاً وتعليقاً، وعزى كثيراً مما فيه من انتقادات إلى كون النسخة التي اعتمد عليها أبو حاتم وأبو زرعة هي التي أخرجها البخاري في المرة الأولى، وأن هذه التعقبات موجودة في النسخة الأخيرة من التاريخ على ما صوبه الرازيان[1].

وقد قمت بدراسة عينة من هذه التعقبات، بهدف البحث عن علاقة بين ذكر البخاري للشيوخ من جهة، والرد على هذه التعقبات من جهة أخرى، فخرجت ببعض الأمثلة سأسوقها ثم أعلق عليها بما يوضح هذه العلاقة إن شاء الله.

(١) انظر: الرازي، ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، بيان خطأ البخاري في تاريخه، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، (صفحة ج).

المثال الأول:

قال ابن أبي حاتم: «حسين بن شُفَيّ بن ماتع الأصبحي سمع عبد الله بن عمرو بن العاص. وانما هو عن أبيه عن عبد الله بن عمرو»[١].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: يظهر من كلام ابن أبي حاتم أنه استدرك على البخاري ذكر سماع حسين من عبد الله بن عمرو بن العاص، وأن الصواب رواية حسين عن أبيه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

ثانياً: قال البخاري في ترجمة حسين: «حسين بن شُفَيّ بن ماتع الأصبحي المصري، سمع عبد الله بن عمرو وتبيعاً، روى عنه النعمان بن عمرو وحيوة، قال عبد الله بن يزيد حدثنا سعيد بن أبي أيوب حدثني النعمان بن عمرو بن خالد عن حسين بن شفي قال: كنا عند عبد الله بن عمرو فأقبل تبيع، فقال عبد الله: أتاكم أعلم من عليها»[٢]. فذكر البخاري سماع حسين من عبد الله بن عمرو رضي عنهما صراحة، ثم ذكرهما في سياق رواية، بهدف إثبات هذا السماع[٣]. أقول: وهذه الطريقة في ذكر هذين الشيخين تدل على تأكد البخاري من ثبوت سماع حسين بن ماتع منهما، وأن ما ذكره من سماع حسين من عبد الله بن عمرو ليس هو مجرد نقل لما ورد في الإسناد، بل هو إثبات منه للسماع بالدليل.

(١) الرازي، ابن أبي حاتم، بيان خطأ البخاري في تاريخه، (ص٢٣).
(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٢/ ٣٨٣).
(٣) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، (٢/ ٣٤١).



ثالثاً: أما رواية حسين بن شفي عن أبيه عن عبد الله بن عمرو فلم يغفل عنها البخاري، فقال في ترجمة أبي حسين شفي بن ماتع: «شُفَيّ بن ماتع الأصبحي، يعد في المصريين، قال لنا عبد الله حدثني الليث عن حيوة بن شريح الكندي التجيبي عن ابن شفي الأصبحي عن شفي عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: للغازي أجره ...»[1]. فابن شفي المذكور في الإسناد هو حسين بن شفي إذ لم أقف لِشفيّ على ابنٍ غير حسين، ثم إن البخاري ذكر في هذه الترجمة رواية حيوة عنه، وفي ترجمة حسين ذكر من تلاميذه حيوة كذلك، فذكر البخاري في ترجمة شفي رواية حسين عنه عن عبد الله بن عمرو في إشارة منه إلى أن حسين يروي عن أبيه عن عبد الله بن عمرو، ويروي عن عبد الله بن عمرو مباشرة، وكلا الأمرين صواب والله أعلم.

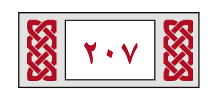
المثال الثاني:

قال ابن أبي حاتم: «سعيد بن كعب عن جابر بن زيد قوله، روى عنه الثوري. وانما هو الثوري عن عبد الحميد بن رافع عن سعيد بن كعب»[2].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٤/ ٢٦٦).

(٢) ابن أبي حاتم، بيان خطأ البخاري في تاريخه، (ص٣٧). وانظر تعليق الشيخ المعلمي اليماني في الصفحة ذاتها.



أولاً: يظهر من كلام ابن أبي حاتم أنه استدرك على البخاري ذكر رواية الثوري عن سعيد بن كعب، وأن الصواب رواية الثوري عن عبد الحميد بن رافع عن سعيد.

ثانياً: نص ترجمة سعيد في التاريخ الكبير هو قول البخاري: «سعيد بن كعب، عن جابر بن زيد قوله، روى عنه الثوري عن عبد الحميد»[1]، والذي يفهم من كلام البخاري أن الثوري روى عن عبد الحميد عنه، فلا إشكال في ذلك.

ثالثاً: مما يؤكد أن البخاري قصد بكلامه السابق أن عبد الحميد هو الذي يروي عن سعيد، ما ذكره في ترجمة عبد الحميد حيث يقول: «عبد الحميد بن رافع عن سعيد بن كعب، روى عنه الثوري وجرير بن حازم وأسامة بن زيد وابن جريج»[2]. فذِكْرُ سعيد بن كعب في شيوخ عبد الحميد يؤيد الكلام السابق، أضف إلى ذلك أن البخاري ذكر الثوري في تلاميذ عبد الحميد، فزال بذلك الإشكال كلياً.

لكن الذي لفت انتباهي هو تعليق الشيخ المعلمي رحمه الله على ترجمة سعيد بن كعب في التاريخ الكبير مفسراً قول البخاري «روى عنه الثوري عن عبد الحميد» فقال: «يريد [أي البخاري]: روى الثوري عن عبد الحميد عن سعيد. وعبارة ابن ابى حاتم [أي في الجرح والتعديل]:

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٥١٠).
(٢) المرجع السابق، (٦/ ٤٤).



روى عنه عبد الحميد بن رافع. ومثله في الثقات»[1]، فاستدل الشيخ المعلمي في تفسيره لكلام البخاري بما ورد في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وما ورد في ثقات ابن حبان، ولو أنه -رحمه الله- استدل بكلام البخاري نفسه لكان أولى، فالبخاري عندما ترجم لعبد الحميد ذكر سعيد بن كعب في شيوخه كما أسلفت، والله أعلم.

المثال الثالث:

قال ابن أبي حاتم: «يزيد بن حيان عن أبى مجلز وابن بريدة عن أبيه. وإنما هو حيان بن عبيدالله، سمعت أبى يقول: الذى روى عن أبى مجلز وابن بريدة جميعا فهو حيان بن عبيد الله، وانما يزيد بن حيان فهو اخو مقاتل بن حيان»[2].

وبيان هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: يظهر من كلام ابن أبي حاتم وأبيه أن البخاري وهم في ذكر أبي مجلز وابن بريدة في شيوخ يزيد بن حيان، وأن الصواب أن حيان بن عبيد الله هو من روى عن الاثنين، وليس يزيد بن حيان، مما يوحي للقارئ أن البخاري خلط بين يزيد بن حيان وحيان بن عبيد الله.

ثانياً: نص ترجمة يزيد بن حيان عند البخاري هو: «يزيد بن حيان عن أبي مجلز وابن أبي زائدة عنده غلط كثير، قال يحيى بن إسحاق

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٦/ ٤٤).

(٢) ابن أبي حاتم، بيان خطأ البخاري، (ص١٣٨).



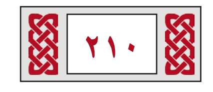


السيلحيني نا يزيد بن حيان أخو مقاتل بن حيان سمع أبا مجلز ...»[1].

فالبخاري لم يذكر ابن بريدة في شيوخ يزيد كما قال ابن أبي حاتم، وإنما ذكر ابن أبي زائدة، وقد علق الشيخ المعلمي على ذلك وبين أن ابن بريدة من شيوخ يزيد بن حيان لكن البخاري لم يذكره في الترجمة[2]، ثم إن البخاري ومن خلال سياقه للسند الوارد في الترجمة أراد أن يؤكد أن الذي يروي عن أبي مجلز هو يزيد بن حيان أخو مقاتل بن حيان، وليس أحداً آخر، فدفع بذلك دعوى اشتباه يزيد بن حيان بحيان بن عبيد الله.

ثالثاً: نص ترجمة حيان بن عبيد الله عند البخاري هو: «حيان بن عبيد الله أبو زهير ينزل بني عدي، سمع أبا مجلز والضحاك وعن أبيه، روى عنه موسى بن إسماعيل ومسلم، قال عباس بن طالب حدثنا حيان بن عبيد الله بن زهير العدوي سمع ابن بريدة ولاحقا»[3]. فذكر البخاري أبا مجلز وابن بريدة في شيوخ حيان بن عبيد الله، فدل ذكره لهما في ترجمة حيان، مع إهماله ذكر ابن بريدة في شيوخ يزيد -مع كونه من شيوخه- على تمييزه بين الاثنين، وعدم الخلط بينهما، والله أعلم.

(١) البخاري، التاريخ الكبير، (٨/ ٣٢٥).
(٢) انظر: المرجع السابق.
(٣) البخاري، التاريخ الكبير، (٣/ ٥٨).




المبحث الثاني


أثر ذكر الشيوخ في رد انتقادات الخطيب البغدادي

صنف الخطيب البغدادي كتابه الموضح لأوهام الجمع والتفريق، وخصص جزءاً منه لبيان أوهام البخاري في الجمع والتفريق بين الرواة في التاريخ الكبير، وقد ذكر فيه أربعة وسبعين وهماً تدور في أغلبها حول تفريق البخاري بين الرواة مع كونهم راوياً واحداً، وأتبعها بما يراه صواباً مستدلاً على ذلك بروايات عديدة.

وقد قمت بدراسة عينة من هذه الأوهام، للبحث عن علاقة بينها وبين موضوه ذكر الشيوخ، وللأمانة فإني لم أجد ذلك إلا في القليل من الأمثلة، سأسوق منها مثالين، ثم أعلق عليهما:

المثال الأول:

قال الخطيب: «فمن أوهام البخاري في الجمع والتفريق أنه قال في تاريخه الكبير ...: محمد بن إبراهيم الهاشمي سمع إدريس بن يزيد الأودي مرسل سمع منه حرمي بن عمار. وذكر بعده خمسة أسماء ثم قال: محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس الهاشمي القرشي عداده في أهل المدينة سمع منه ابن أبي أويس وأخوه يروي عن حرام ولم يثبت حديث حرام. وقد وهم رحمه الله في تفريقه بين هذا وبين الذي ذكر أنه سمع من إدريس الأودي لأنه رجل واحد...»(١).

(١) الخطيب البغدادي، الموضح لأوهام الجمع والتفريق، (١/ ٩).

وقد ذكر المعلمي في تعليقه القيّم على هذا الكلام[1] أن أبا حاتم وابن حبان فرقا بين الراويين، وأن ظاهر الترجمة في التاريخ الكبير يدل على ذلك، فالبخاري ذكر للراوي الأول شيخاً عراقياً هو إدريس الأودي، وذكر للراوي الثاني شيخاً مدنياً هو حرام بن عثمان، وكذلك في ذكره للتلاميذ، ذكر للراوي الأول تلميذاً عراقياً هو حرمي بن عمارة، بينما ذكر للراوي الثاني تلميذين مدنيّين هما ابنا أبي أويس، في إشارة منه -رحمه الله- إلى أن تفريقه بين الراويين مقصود، وأنه لم يهم في ذلك.

أقول: في استدلال الشيخ المعلمي بصنيع البخاري -رحمهما الله- في ذكره لشيوخ الراويين، بيان واضح لأثر ذكر الشيوخ في الرد على انتقاد الخطيب، والله أعلم.

المثال الثاني:

قال الخطيب: «قال البخاري في باب الميم في باب الخاء من آباء من سمي مسلماً: مسلم الخياط المكي سمع ابن عمر وأبا هريرة ورأى سعد بن أبي وقاص روى عنه ابن أبي ذئب وابن عيينة. وذكر ما بعد ذلك من الحروف في هذا الاسم إلى باب الميم وأورد في بابها خمسة أسماء ثم قال: مسلم بن أبي مسلم الخياط المكي سمع أبا هريرة وابن عمر ورأى سعد بن أبي وقاص روى عنه ابن عيينة وابن أبي ذئب. وهذا أطرف الأشياء من البخاري أن ذكر هذا الرجل في باب الخاء تعلقا بنسبته إلى الخياطة

(١) انظر: الخطيب البغدادي، الموضح لأوهام الجمع والتفريق، (١/ ٩).



وأعاده في باب الميم لانتسابه إلى كنية أبيه أبي مسلم والخطأ في فعله هذا ظاهر يغني عن الإسهاب فيه والله يغفر لنا وله»[1].

وبينا هذا المثال على النحو الآتي:

أولاً: ليس اعتراض الخطيب على البخاري في كونه يفرق بين الراويين، فالخطيب يعلم أن البخاري يعلم أن صاحب الترجمة الأولى هو نفسه صاحب الترجمة الثانية، إنما اعترض الخطيب على أن البخاري وهم فترجم للراوي نفسه في موضعين مما يوحي للقارئ أنهما راويان لا راوياً.

ثانياً: ترجم الإمام البخاري لمسلم الخياط فقال: «... وهو ابن أبي مسلم قال بشر بن الحكم نا ربعى ابن علية قال نا عبد الرحمن بن إسحاق عن مسلم بن أبي مسلم قال رأيت أبا هريرة...»[2]. فنبه على أن مسلماً الخياط هو نفسه مسلم بن أبي مسلم.

ثالثاً: الناظر في الترجمتين يرى أن البخاري ذكر فيهما الشيوخ والتلاميذ ذاتهم، فقال في ترجمة مسلم الخياط: «سمع ابن عمر وأبا هريرة رأى سعد بن أبي وقاص، روى عنه ابن أبي ذئب وابن عيينة»[3]، وقال في ترجمة مسلم بن أبي مسلم: «سمع أبا هريرة وابن عمر، ورأى سعد بن أبي وقاص، روى عنه ابن عيينة وابن أبي ذئب»[4]، وفي ذلك تنبيه للقارئ إلى أن الراوي واحداً، وإن تعددت التراجم، والله أعلم.

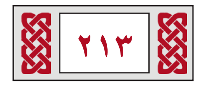
---

(١) الخطيب البغدادي، الموضح لأوهام الجمع والتفريق، (١/ ١٧٣).

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، (٧/ ٢٦٠). وانظر تعليق الشيخ المعلمي على ذلك في الموضح، (١/ ١٧٣).

(٣) المرجع السابق، (٧/ ٢٦٠).

(٤) المرجع السابق، (٧/ ٢٧٢).



والنتيجة التي أخلص إليها بعد عرض أمثلة هذا الفصل تتلخص في النقاط الآتية:

١. أن فهمنا لمنهج البخاري في ذكر شيوخ الرواة المترجمين في التاريخ الكبير، ومعرفتنا بالإشارات التي يريدها البخاري من خلال ذكره للشيوخ، كل ذلك من شأنه أن يسهم في الرد على انتقادات ابن أبي حاتم والخطيب البغدادي للبخاري رحمهم الله جميعاً.

٢. أن أثر ذكر البخاري لشيوخ الرواة المترجمين ينحصر -غالباً- في رد الانتقادات المتعلقة بالتمييز بين الرواة، أو المتعلقة بتلاميذ الراوي المترجم وشيوخه.

٣. أن توظيف ذكر البخاري لشيوخ الرواة المترجمين، وإن لم يكن هو الأساس في رد كثير من الانتقادات، إلا أنه يحتاج إليه باعتباره دليلاً مساعد في بعض الحالات، والله أعلم.



بيان خطأ البخاري في تاريخه
مخصص لانتقاد التاريخ الكبير فقط
شامل لانتقادات متنوعة في الأسماء والجمع والتفريق والشيوخ



ابن أبي حاتم
أثر ذكر الشيوخ
في رد الانتقادات
ذكر الشيوخ له أثر في رد الانتقادات المتعلقة بالتمييز بين الرواة، والانتقادات المتعلقة بشيوخ الرواة وتلاميذهم
ذكر الشيوخ ليس أساساً في رد الانتقادات الموجهة للتاريخ الكبير، وإنما يحتاج إليه باعتباره دليلًا مساعداً
الخطيب البغدادي



الموضح لأوهام الجمع والتفريق
شامل لانتقاد التاريخ الكبير وغيره
مخصص للانتقادات المتعلقة بالجمع والتفريق



الخـــاتــمة



بعد هذه الجولة التي عشت من خلالها مع الإمام البخاري في ظلال كتابه القيم «التاريخ الكبير»، وبعد المرور على هذه الصفحات التي أمتعت كاتبها، وأتعبت قارئها، أختم الكلام ببيان أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، وأجملها على النحو الآتي:

❖ أولاً: النتائج:

١. انتقاء الإمام البخاري لبعض شيوخ الراوي وذكرهم في ترجمته، لم يكن عشوائياً، وليس هدفه التعريف العام بالراوي فحسب، بل إنه أراد من خلال ذكره لهؤلاء الشيوخ الإشارة إلى دقائق مواطن القوة والضعف عند الراوي المترجم، خصوصاً ما له اتصال بالعلاقة بينه وبين شيوخه المذكورين في الترجمة.

٢. تعددت أسباب ذكر شيوخ الراوة المترجمين في التاريخ الكبير، على النحو الآتي:

أ. منها ما له علاقة بالراوي المترجم نفسه، كبيان طبقته الزمانية، والعلمية، وتمييزه عن غيره من الرواة.

ب. ومنها ما يتناول تفاصيل العلاقة بين الراوي المترجم

وشيخه، ككون الراوي من أثبت الناس في الشيخ، أو أضعفهم فيه.

ج. ومنها ما له علاقة بقضايا الاتصال والانقطاع، كالإشارة إلى ثبوت السماع أو انتفائه بين الراوي المترجم وشيخه.

د. ومنها ما يقصد به الإشارة إلى علة في الرواية المذكورة في الترجمة، وبيان تفرد الراوي المترجم عن شيخه بها، أو مخالفته لغيره من الرواة عن الشيخ نفسه.

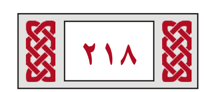
وبالرغم من تعدد هذه الأسباب، إلا أنها جاءت منضويةً تحت الهدف العام المشار إليه آنفاً.

٣. سلك الإمام البخاري عدة مسالك في ذكره لشيوخ الرواة المترجمين في كتابه، أهمها:

أ. ذكر الشيوخ صراحة (دون رواية): وذلك -غالبا- عندما يكون سبب ذكر الشيخ متعلق بذات الراوي المترجم أو بالعلاقة بينه وبين شيخه.

ب. ذكر الشيوخ في سياق رواية: وذلك -غالبا-عندما يكون سبب ذكر الشيخ متعلقاً بقضايا الاتصال والانقطاع أو بعلة الرواية التي ذكر فيها الشيخ.

ج. جمع الشيوخ وتفريقهم: وفي ذلك إشارة إلى اتحاد سبب



ذكر الشيوخ المجتمعين، واختلافه عن سبب ذكر الشيوخ المذكورين في موضع آخر من الترجمة.

د. إهمال ذكر الشيوخ: وغالب الرواة الذين لم يذكر لهم البخاري شيوخاً هم من المجاهيل أو المتهمين ومن هو أسوأ حالاً منهم، ممن لا ينفعهم ذكر الشيوخ.

٤. يمكن توظيف ذكر الإمام البخاري لشيوخ الرواة المترجمين في كتابه، في الرد على بعض انتقادات ابن أبي حاتم والخطيب البغدادي للتاريخ الكبير، لكن ذلك لا يعد الأساس في الرد عليهما، إضافة إلى كونه محصوراً في الانتقادات المتعلقة بالتمييز بين الراوة، أو تلك المتعلقة بتلاميذ الراوي المترجم وشيوخه.

٥. من أهم القضايا المدروسة في التاريخ الكبير قضية العنعنة والاتصال والانقطاع، والذي خلصت إليه بعد البحث أن صيغ التحمل ودلالاتها عند الإمام البخاري ليس لها معنى واحد، بل يختلف معناها بحسب السياق الذي وردت فيه، وأن «عن» في التاريخ الكبير تحمل على الاتصال، إلا إذا جاءت قرينة تصرفها عن هذا المعنى.

٦. يعد كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري قاعدة بيانات ضخمة لرواة الحديث، إذا أردنا فهمها والكشف عن مراد البخاري من إيرادها فلا بد من:

أ. فهم عناصر الترجمة الواحدة في ضوء السياق الذي وردت فيه، لأن محاولة تفسيرها بمنأى عن السياق ستخرُج -غالباً- بنتائج غير صحيحة.

ب. فهم ترجمة الراوي في ضوء سياق بقية التراجم التي قبلها والتي بعدها، لأن ذلك يساعدنا في معرفة سبب ذكر البخاري لبعض عناصر الترجمة.

ج. الربط بين الراوي المترجم وشيوخه وتلاميذه والرواية المذكورة في ترجمته، من خلال دراسة المواضع التي ورد فيها ذكر الراوي والتلاميذ والشيوخ والروايات للخروج بنتيجة واضحة لما أراده البخاري في الترجمة.

د. مراعاة التطور الدلالي للمصطلحات الحديثية، فليست هي في التاريخ الكبير كما هي عليه فيما بعده من العصور، لذا فالأصل عدم محاكمة البخاري لمصطلحات المتأخرين، والإقبال على دراسة كتابه بذهن خالٍ عن هذه الدلالات المحدثة بعده.

٧. كما أن في كلام البخاري في التاريخ الكبير قيمة علمية كبيرة، كذلك فإن في إشاراته وتلميحاته مادة عليمة قيمة لمن أحسن اسنباطها والكشف عنها.

٨. فهم التاريخ الكبير واستيعابه، خطوة أساسية لا بد منها لفهم الجامع الصحيح ومنهجه، لأنه التاريخ الكبير يمثل مرحلة أساسية من مراحل تأسيس مشروع الجامع الصحيح. وإذا كان الجامع الصحيح بيتاً محكم البناء، فإن التاريخ الكبير هو المخطط الهندسي لهذا البيت.

٩. التعامل مع التاريخ الكبير باعتباره كتاب تاريخ أو تراجم عامة، فيه حَطٌّ من منزلة الكتاب وصاحبه، وأخذ كلام البخاري في التاريخ الكبير على ظاهره، فيه ظلم للكتاب وصاحبه كذلك، والأصل أن ننزل الكتاب منزلته التي يدل عليها كلام البخاري نفسه، وكلام من تأمل كتابه من السابقين.

❖ ثانيًا: التوصيات:

١. يوصي الباحث بالانتقال من الدراسات الأفقية السطحية للكتاب، إلى الدراسات العمودية المتعمقة، التي تدرس جزئية فيه مع ربطها بالصورة العامة له، لأن ذلك يسهم في إستخراج كنوز هذا الكتاب القيم. كدراسة منهج الإمام البخاري في ذكر تلاميذ الراوة المترجمين، أو منهجه في إيراد الراويات في تراجمه.

٢. يوصي الباحث كذلك بتقسيم الكتاب إلى أقسام، وتوزيعه على طلبة الدراسات العليا، لدراسته دراسة تحليلة وفق النظرية المشار إليها سابقة وهي دراسة كل عنصر من عناصر الترجمة

الواحدة في ضوء السياق الوارد فيه، ودراسة الترجمة الواحدة في ضوء بقية التراجم.

٣. وأهم خطوة بعد دراسة التاريخ الكبير، توجيه الباحثين إلى إنجاز بحوث ودراسات معمقة حول العلاقة بينه وبين الجامع الصحيح، من خلال الربط بين طريقة البخاري في الترجمة لرجال الصحيح في التاريخ الكبير، وبين طريقتة إخراج حديث هؤلاء الرواة في صحيحه.

٤. دراسة منهج الإمام البخاري في التراجم التي لم يذكر لأصحابها شيئاً من العناصر.

٥. دراسة أصول النقد الإشاري وقواعده عند الإمام البخاري من خلال التاريخ الكبير.

هذا، والله أعلم

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١. الآجري، محمد بن الحسين بن عبد الله (ت ٣٦٠هـ)، جزء فيه ثمانون حديثاً عن ثمانين شيخاً، ط١، تحقيق محمد إبراهيم الحسين، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ٢٠١١م.

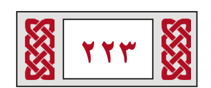
٢. أحمد، أحمد عبد الله (٢٠٠٥)، منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

٣. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ)، التاريخ الأوسط، ط١، تحقيق محمود إبراهيم زايد، مكتبة دار التراث، سوريا، ١٩٧٧م.

٤. ـــــــــــــــــــ، التاريخ الكبير، تحقيق هاشم الندوي وآخرين، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٦٠هـ.

٥. ـــــــــــــــــــ، الجامع الصحيح، ط١، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، سوريا، ٢٠٠٢م.

٦. ـــــــــــــــــــ، الضعفاء الصغير، ط١، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ١٣٩٦هـ.



٧. ________________، القراءة خلف الإمام، ط١، تحقيق فضل الرحمن الثوري، المكتبة السلفية، ١٩٨٠م.

٨. البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت ٢٩٢هـ)، مسند البزار «البحر الزخار»، ط١، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ٢٠٠٩م.

٩. البشابشة، أحمد بدري (٢٠١١)، التراجم المعلة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

١٠. بواعنة، سعيد محمد (٢٠٠٧)، عبارات نفي السماع عند البخاري في التاريخ الكبير، بحث منشور، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، مجلد (٣٤).

١١. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، ط٣، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٣م.

١٢. ________________، شعب الإيمان، ط١، تحقيق عبد العلي حامد، مكتبة الرشد، السعودية ٢٠٠٣م.

١٣. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت ٢٧٩هـ)، الجامع، ط٢، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٧٥م.



١٤. ـــــــــــــــــــــــــ، العلل الصغير، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، لبنان.

١٥. ـــــــــــــــــــــــــ، العلل الكبير، ط١، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، مكتبة النهضة العربية، لبنان، ١٤٠٩هـ.

١٦. تيم، أسعد سالم (١٩٩٤)، علم طبقات المحدثين، ط١، السعودية: مكتبة الرشد.

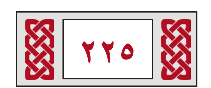
١٧. الجديع، عبد الله يوسف (٢٠٠٣)، تحرير علوم الحديث، ط١، لبنان: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.

١٨. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، الضعفاء والمتروكون، ط١، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٠٦هـ.

١٩. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، بيان خطأ البخاري في تاريخه، تحقيق المعلمي اليماني، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٢٠. ـــــــــــــــــــــــــ، الجرح والتعديل، ط١، تحقيق المعلمي اليماني، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٩٥٢م.

٢١. ـــــــــــــــــــــــــ، المراسيل، ط١، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٣٩٧هـ.



٢٢. الحاكم، أبو أحمد محمد بن محمد بن إسحاق (ت ٣٧٨هـ)، الأسامي والكنى، ط١، تحقيق يوسف محمد الدخيل، دار الغرباء، السعودية، ١٩٩٤م.

٢٣. الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد (ت ٤٠٥هـ)، معرفة علوم الحديث، ط٢، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٧٧م.

٢٤. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ)، الثقات، ط١، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٧٣م.

٢٥. ــــــــــ، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ط١، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ١٣٩٦هـ.

٢٦. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، ط١، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٥م.

٢٧. ــــــــــ، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ط١، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، ، دار البشائر، لبنان، ١٩٩٦م.

٢٨. ــــــــــ، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ط١، تحقيق عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٣م.



٢٩. ـــــــــــــــــــــ، تقريب التهذيب، ط١، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ١٩٨٦م.

٣٠. ـــــــــــــــــــــ، تهذيب التهذيب، ط١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٢٦هـ.

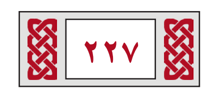
٣١. ـــــــــــــــــــــ، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط٣، دار السلام، السعودية، ٢٠٠٠م.

٣٢. ـــــــــــــــــــــ، لسان الميزان، ط١، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م.

٣٣. ـــــــــــــــــــــ، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ط١، تنسيق سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة، السعودية، ١٤١٩هـ.

٣٤. ـــــــــــــــــــــ، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ط١، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، ١٩٨٤م.

٣٥. الحسيني، محمد بن علي بن الحسن (ت٧٦٥هـ)، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان.



٣٦. الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، ط٢، دار صادر، لبنان، ١٩٩٥م.

٣٧. الحميدي، عبد الله بن الزبير بن عيسى (ت ٢١٩هـ)، المسند، ط١، تحقيق حسين سليم أسد، دار السقا، سوريا، ١٩٩٦م.

٣٨. ابن حنيل، أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، العلل ومعرفة الرجال، ط٢، تحقيق وصي الله محمد، ، دار الخاني، السعودية، ٢٠٠١م.

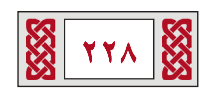
٣٩. ____________، المسند، ط١، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، لبنان، ٢٠٠١م.

٤٠. حوى، محمد سعيد (١٩٩٦)، منهج البخاري في الجرح والتعديل، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

٤١. الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد، ط١، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ٢٠٠٢م.

٤٢. ____________، تلخيص المتشابه في الرسم، ط١، تحقيق سكينة الشهابي، دار طلاس للدراسات والنشر، سوريا، ١٩٨٥م.

٤٣. ____________، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ط١، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، السعودية، ٢٠٠٢م.



٤٤. ـــــــــــــــــــــــــــ، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، السعودية.

٤٥. ـــــــــــــــــــــــــــ، الموضح لأوهام الجمع والتفريق، ط١، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٥٩م.

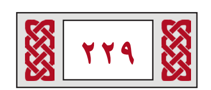
٤٦. الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد (ت ٤٤٦هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ط١، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، السعودية، ١٤٠٩هـ.

٤٧. الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد (ت ٣٨٥هـ)، الضعفاء والمتروكون، ط١، تحقيق عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية، السعودية، ١٤٠٤هـ.

٤٨. ـــــــــــــــــــــــــــ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ط١، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي و محمد بن صالح الدباسي، دار طيبة ودار ابن الجوزي، السعودية، ١٩٨٥م.

٤٩. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ)، السنن، ط١، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، ٢٠٠٠م.

٥٠. الدارمي، عثمان بن سعيد بن خالد (ت ٢٨٠هـ)، الرد على الجهمية، ط٢، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ١٩٩٥م.



٥١. أبـو داود، سـليمان بـن أشـعث السجسـتاني (ت ٢٧٥هـ)، سـؤالات أبي عبيـد الآجـري أبـا داود السجسـتاني في الجـرح والتعديـل، ط١، تحقيـق محمـد عـلي العمـري، عـمادة البحـث العلمـي بالجامعـة الإسـلامية، السـعودية، ١٩٨٣م.

٥٢. ________________، السـنن، ط١، تحقيـق شـعيب أرنـاؤوط ومحمـد كامـل قـره بلـلي، دار الرسـالة العالميـة، لبنـان، ٢٠٠٩م.

٥٣. الـداودي، يوسـف جـودة ياسـين، المتفـق والمفـترق فيمـن ذكـر بكنيتـه مـن الـرواة في الكتـب السـتة، دار الأندلـس للطباعـة، مـصر، ٢٠١٣م.

٥٤. الدايني، عزيز رشيد محمد (٢٠٠٦)، أسس الحكم على الرجال حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ط١، لبنان: دار الكتب العلمية.

٥٥. الدريـس، خالـد منصـور، موقـف الإمامـين البخـاري ومُسـلم مـن اشـتراط اللّقيّا والسّـماع في السّـند المعنعن بَين المتعَاصِرين، السعودية: مكتبـة الرشـد.

٥٦. ابـن دقيـق، محمـد بـن عـلي بـن وهـب (ت ٧٠٢هـ)، الاقـتراح في بيـان الاصطـلاح، دار الكتـب العلميـة، لبنـان.

٥٧. الـدولابي، أبـو بِشْر محمـد بـن أحمـد بـن حمـاد (ت ٣١٠هـ)، الكنـى والأسـماء، ط١، تحقيـق نظـر محمـد الفاريـابي، دار ابـن حـزم، لبنـان، ٢٠٠٠م.



٥٨. الذهبي، محمد بن أحمد بن قايماز (ت ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام، ط٢، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

٥٩. ــــــــــــــــــــــ، تجريد أسماء الصحابة، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٦٠. ــــــــــــــــــــــ، سير أعلام النبلاء، ط٣، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٩٨٥م.

٦١. ــــــــــــــــــــــ، ميزان الاعتدال، ط١، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٦٣م.

٦٢. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي، ط١، تحقيق د.همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٧م.

٦٣. رشيد، محمود أحمد يعقوب، الملازمة وأثرها على الراوي والمروي، بحث منشور، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، المجلد الخامس، العدد ٢/ أ، ٢٠٠٩م.

٦٤. الزرقي، عادل عبد الشكور، تاريخ البخاري، ط١، دار طويق النجاة، السعودية.

٦٥. الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ط١، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، دار أضواء السلف، السعودية، ١٩٩٨م.



٦٦. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، ط١، تحقيق فرانز روزنثال، ترجمة د. صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٩٨٦م.

٦٧. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، ط١، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٠م.

٦٨. سليم، عمرو عبد المنعم، تحقيق تزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر، مكتبة ابن تيمية، مصر.

٦٩. ابن سيد الناس، محمد بن محمد بن محمد اليعمري (ت ٧٣٤هـ)، النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، ط١، تحقيق أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، السعودية، ١٤٠٩هـ.

٧٠. الشايع، عبد الرحمن بن سليمان (٢٠٠٢)، الأحاديث التي قال فيها الإمام البخاري لا يتابع عليه في التاريخ الكبير، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٧١. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥هـ)، المصنف، ط١، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، السعودية، ١٤٠٩هـ.

٧٢. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، ط١، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ١٩٨٦م.

٧٣. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، ط٢، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، مصر.



٧٤. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد (ت ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط١، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، لبنان، ٢٠٠٠م.

٧٥. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط١، تحقيق علي محمد البيجاوي، دارالجيل، لبنان، ١٩٩٢م.

٧٦. العجلي، أحمد بن عبد الله (ت ٢٦١هـ)، تاريخ الثقات، ط١، دار الباز، السعودية، ١٩٨٤م.

٧٧. ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله (ت ٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، ط١، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٧م.

٧٨. ـــــــــــــــــــــــــ، من روى عنهم البخاري في الصحيح، ط١، تحقيق عامر صبري، دار البشائر، لبنان، ١٤١٤هـ.

٧٩. العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ)، شرح التبصرة والتذكرة، ط١، تحقيق عبداللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٢م.

٨٠. ابن عساكر، علي بن الحسين بن هبة الله (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، ط١، تحقيق عمرو العمري، دار الفكر، لبنان، ١٩٩٨م.



٨١. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى (ت ٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، ط١، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، لبنان، ١٩٨٤م.

٨٢. العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي (ت ٧٦١هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ط٢، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار عالم الكتب، لبنان، ١٩٨٦م.

٨٣. عواطي، فاطمة الزهراء إبراهيم، الموازنة العلمية بين التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، بحث منشور، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد (١٠٦)، ٢٠١٦م.

٨٤. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٧هـ)، المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، ط١، تحقيق عبد الله محمد سعود وآخرين، مطبوعات الجامعة الأسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ٢٠١٤م.

٨٥. الفاكهي، محمد بن إسحاق بن العباس (ت ٢٧٢هـ)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، ط٢، تحقيق عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، لبنان، ١٩٩٤م.

٨٦. الكلاباذي، أحمد بن محمد بن الحسين (ت ٣٩٨هـ)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، ط١، تحقيق عبدالله الليثي، دار المعرفة - لبنان، ١٤٠٧هـ.



٨٧. ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر (ت ٢٣٤هـ)، العلل، ط٢، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، لبنان، ١٩٨٠م.

٨٨. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط١، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٩٨٠م.

٨٩. مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المسند الصحيح بشرح النووي، ط١، تحقيق عرفان حسونة، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ٢٠٠٠م.

٩٠. المصنعي، محمد أحمد العنسي، مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب، ط١، مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن، ٢٠٠٥م.

٩١. المعلمي، عبد الرحمن اليماني (ت ١٣٨٦هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ط٢، المكتب الإسلامي، لبنان، ١٩٨٦م.

٩٢. ابن معين، يحيى بن معين بن عون (ت ٢٣٣هـ)، تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، سوريا.

٩٣. مغلطاي، علاء الدين بن قليط (ت ٧٦٢هـ)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، تحقيق عزت المرسي وآخرين، مكتبة الرشد، السعودية، ١٩٩٥م.



٩٤. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، الضعفاء والمتروكون، ط١، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، سوريا، ١٣٩٦هـ.

٩٥. ـــــــــــــــــــــــــ، المجتبى من السنن، ط٢، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٨٦م.

٩٦. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت ٤٣٠هـ)، معرفة الصحابة، ط١، تحقيق عادل يوسف العزازي، دار الوطن، السعودية، ١٩٩٩م.

٩٧. الوريكات، عبد الكريم أحمد يوسف (٢٠٠٠)، الوهم في رواية مختلفي الأمصار، ط١، دار السعودية: دار أضواء السلف.

٩٨. ابن وهب، عبد الله بن وهب بن مسلم (ت ١٣٠هـ)، الجامع، ط١، تحقيق مصطفى حسين، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٩٩٥م.

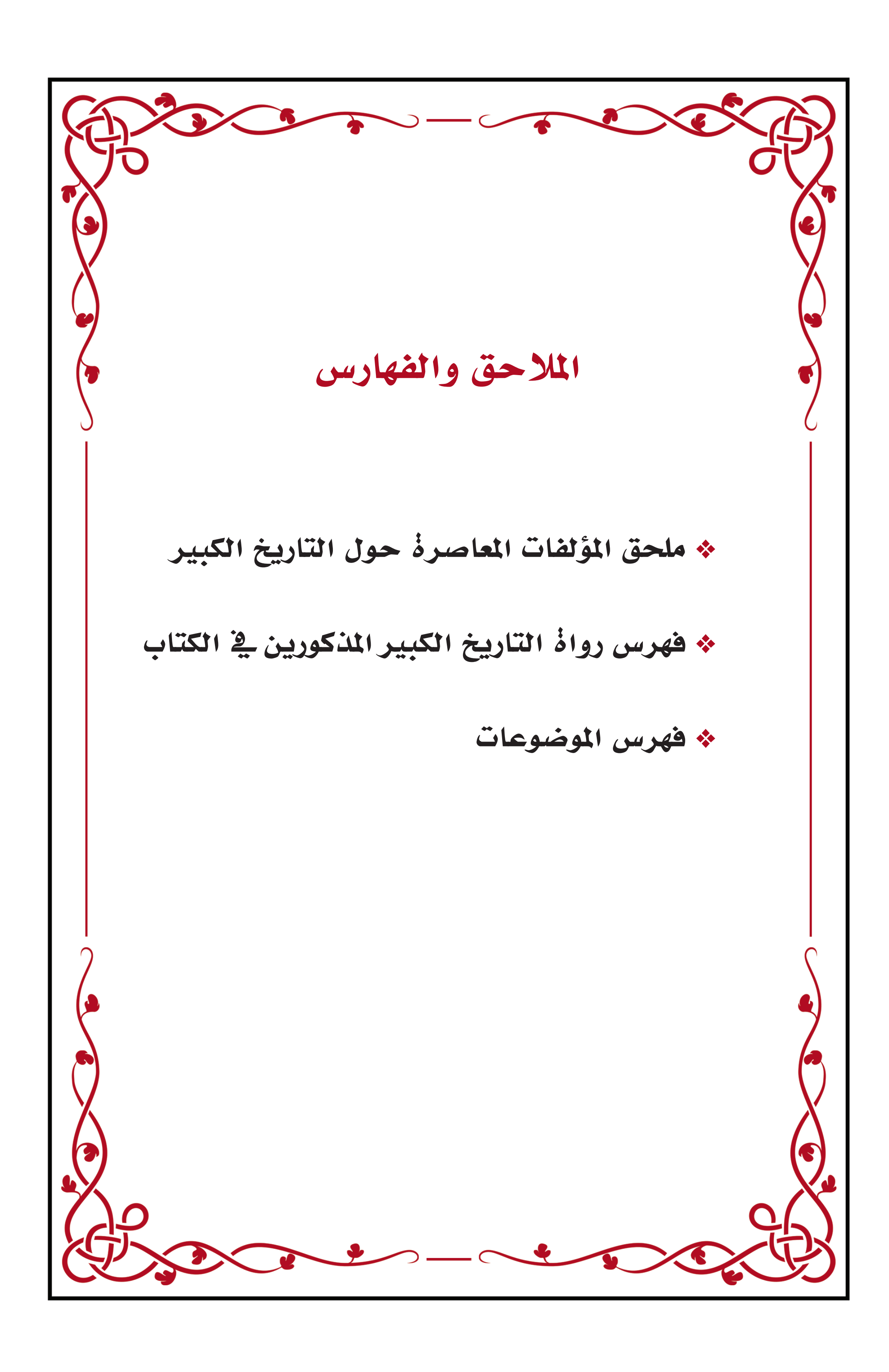
٩٩. أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، المسند، ط١، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون، سوريا، ١٩٨٤م.

١٠٠. ابن يونس، عبد الرحمن بن أحمد (ت ٣٤٧هـ)، التاريخ، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٢١هـ.

١٠١. موقع جامع خادم الحرمين (www.sunnah.alifta.net).

١٠٢. موقع ملتقى أهل الحديث (www.ahlalhdeeth.com).





الملاحق والفهارس

- ملحق المؤلفات المعاصرة حول التاريخ الكبير
- فهرس رواة التاريخ الكبير المذكورين في الكتاب
- فهرس الموضوعات



الملحق الأول

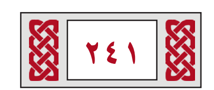


المؤلفات المعاصرة حول التاريخ الكبير

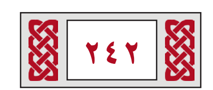
الرقم	عنوان المؤلَّف (الكتاب أو الرسالة أو البحث)	اسم المؤلف
	تحقيق التاريخ الكبير ودراسته	
١	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ١ (من اوله إلى ترجمة محمد بن سواء)	يسرى عبدالعليم محمد عجوز
٢	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ٢ (من ترجمة محمد بن السماك القاص إلى ترجمة محمد بن الفضل بن عطية)	شحاتة عبداللطيف محمد
٣	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ٣ (من ترجمة محمد بن فرات الكوفى إلى ترجمة إبراهيم بن محمد النخلى)	سلطان حمود شريدة الشمرى
٤	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ٤ (من ترجمة إبراهيم بن محمد الثقفي إلى ترجمة أحمد بن محمد المروزي)	عيسى محمد عيسى شحاته
٥	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ٥ (من ترجمة أمية بن مخشي الخزاعى إلى من ترجمة من اسمه بربرى)	جمعه السيد الباز عاليه
٦	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ٦ (من الترجمة رقم ١٦٢٤ إلى الترجمة رقم ٢١٢٩)	صبحى عبدالسلام محمد سليمان
٧	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ٧ (من الترجمة رقم ٢١٣٠ إلى الترجمة رقم ٢٦٣٤)	فهد عامر حمد عازب العجمى
٨	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ٨ (من الترجمة ٢٥١٧ من الجزء الثاني إلى الترجمة ١١٩ من الجزء الثالث)	مهدى عبد العزيز احمد مهدى
٩	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ٩ (من ترجمة خلاد بن السائب إلى ترجمة رئاب بن سليمان)	منصور سلمان نصر نصار

١٠	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ١٠ (من ترجمة من اسمه ريان صبرة الحنفى إلى ترجمة سعيد الطائى)	نادر فلاح محمود العازمى
١١	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ١١ (من ترجمة شهاب بن عباد العصرى إلى ترجمة طريفبن سليمان ابو عاتكة)	احمد محمد خشوعى
١٢	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ١٢ (من ترجمة طلق بن علي إلى ترجمة عبد الله بن عمرو مولى الحسن بن علي)	الدسوقى سامى محمد الشرقاوى
١٣	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ١٣ (من ترجمة عبد الرحمن بن شيبة إلى ترجمة عبيد سنوطا)	جمال ابراهيم اسماعيل مصطفى
١٤	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ١٤ (من ترجمة عبيد بن الطفيل إلى ترجمة عمر بن جاوان)	عبد المطلب يوسف
١٥	التاريخ الكبير تحقيق وتخريج ودراسة ١٥ (من ترجمة موسى بن غليظ إلى ترجمة معبد بن خالد)	فهد عامر حمد عازب العجمى
زوائد الكتب الأخرى على التاريخ الكبير		
١٦	زوائد رجال «التاريخ الكبير» على «تهذيب التهذيب» ٢ القسم الثاني حرفا الباء والتاء	منال عبدالرحمن الدعيجي
١٧	زوائد رجال «التاريخ الكبير» على «تهذيب التهذيب» ٣ القسم الثالث حرفا الثاء والجيم	نورة فهد بن إبراهيم العيد
١٨	زوائد رجال «التاريخ الكبير» على «تهذيب التهذيب» ٤ القسم الرابع حرفا الحاء حتى بداية من اسمه حسان	عواطف بنت علي بن محمد الجنوبي
١٩	زوائد رجال «التاريخ الكبير» على «تهذيب التهذيب» ٥ بداية من اسمه حسان إلى نهاية من اسمه حفص	هيلة بنت فهد الهذال
٢٠	زوائد رجال «التاريخ الكبير» على «تهذيب التهذيب» ٦ بداية ممن اسمه الحكم إلى نهاية من اسمه حنظلة	ليلى بنت صالح بن عبدالله البديع

٢١	زوائد رجال «التاريخ الكبير» على «تهذيب التهذيب» ٧ من بداية من اسمه حنيبيز إلى نهاية من اسمه خزيمة	نورة عبدالله بن متعب الشهري
٢٢	زوائد رجال «التاريخ الكبير» على «تهذيب التهذيب» ٨ القسم الثامن ممن اسمه خشرم إلى نهاية من اسمه ذيال:	أمل بنت فهد ابن صالح الشلهوب
منهج الإمام البخاري في التاريخ الكبير أو في جزئية منه		
٢٣	الراوة الذين جرحهم البخاري وأخرج لهم في الصحيح	عبد الله الفوزان
٢٤	تعقبات أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل على من أثبت البخاري صحبتهم في التاريخ الكبير	رائد طلال شعت
٢٥	شيوخ البخاري المكترون من الجرح والتعديل في التاريخ الكبير	عروبة حاتم عبيد
٢٦	منهج الامام البخاري في التاريخ الكبير	العبدلاوي محمد
٢٧	منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل	محمد حوا
٢٨	منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل من خلال كتابه التاريخ الكبير	ليلى محمد عجلان
٢٩	منهج الإمام البخاري في التاريخ الكبير	عادل عبد الشكور الزرقي
٣٠	منهج البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير	أحمد عبد الله
٣١	منهج البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها في التاريخ الكبير	فاطمة عواطي
٣٢	عبارات نفي السماع عند البخاري دراسة نظرية تطبيقية في التاريخ الكبير	سعيد بواعنة



تخريج أحاديث التاريخ الكبير والحكم عليها		
٣٣	الأحاديث التي أعلها البخاري في التاريخ الكبير من بداية ترجمة سعيد بن عامر إلى نهاية الكتاب دراسة نظرية تطبيقية	عبد الرحمن بن أحمد العواجي
٣٤	الأحاديث التي أعلها البخاري في كتابه «التاريخ الكبير» من أول الكتاب إلى نهاية ترجمة سعيد بن عمير الأنصاري	عادل عبدالشكور الزرقي
٣٥	الأحاديث التي قال فيها البخاري: لا يتابع عليه في «التاريخ»	عبدالرحمن الشايع
٣٦	الجمع والتوضيح لمرويات البخاري خارج الصحيح	طارق عوض الله
٣٧	تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب «التاريخ الكبير»	محمد عبيد
٣٨	فتح الخبير لأحاديث التاريخ الكبير	برق التوحيدي
الموازنة بين التاريخ الكبير وبين غيره من الكتب		
٣٩	موازنة بين التاريخ الكبير والجرح والتعديل لابن أبي حاتم	أمين أبو لاوي
٤٠	الموازنة العلمية بين كتابي التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم	فاطمة الزهراء عواطي
الكتب العامة التي تكلمت عن التاريخ الكبير		
٤١	الإمام البخاري «سلسلة أعلام المسلمين»	عبد الستار الشيخ
٤٢	الإمام البخاري «سلسلة أعلام المسلمين»	تقي الدين الندوي
٤٣	الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً	الحسيني عبدهالمجيد هاشم
٤٤	تاريخ البخاري	عادل الزرقي
٤٥	حياة البخاري	محمد القاسمي
٤٦	سيرة الإمام البخاري	عبد السلام المباركفوري
٤٧	مباحث يسيرة حول التاريخ الكبير للبخاري	إبراهيم المديهش



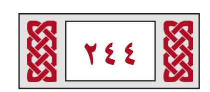


فهرس الرواة

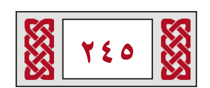


رواة التاريخ الكبير المذكورون في الكتاب

١٧	حارث بن عبد الله الهمداني	١٩٤
١٨	حرام بن عثمان السلمي	٧٢
١٩	حسين بن شفي بن ماتع	٢٠٤
٢٠	حسين بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب	٧٩
٢١	حفص بن غياث بن طلق بن معاوية	٨١
٢٢	حيان بن عبيد الله	٢٠٨
٢٣	خالد بن القاسم المدائني	١٩٧
٢٤	خالد بن يزيد العمري	١٩٤
٢٥	خلاس بن عمرو الهجري	٤٢
٢٦	دينار أبو العيزار	١١٠
٢٧	رفيع أبو العالية الرياحي	١٠٦
٢٨	زهير بن قيس البلوي	١٣١
٢٩	زياد بن ميمون البصري	١٠٧
٣٠	زيد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر	٧٧
٣١	سعدان بن سعد الليثي	١٩١
٣٢	سعيد بن أبي عروبة	٤٨
٣٣	سعيد بن بشير	٨٨
٣٤	سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي	١١٥
٣٥	سعيد بن كعب	٢٠٥

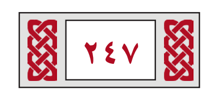


٣٦	سفيان بن سعيد الثوري	٥٩
٣٧	سفيان بن عيينة	٥٩
٣٨	سليمان بن صالح	١٠٦
٣٩	سليمان بن عمرو الكوفي	١٩٥
٤٠	سليمان بن مرثد	١٠٥
٤١	سليمان بن موسى الدمشقي	٤٢
٤٢	شفي بن ماتع الأصبحي	٢٠٥
٤٣	شقيق بن سلمة الأسدي	١٠٥
٤٤	صالح بن أَبِي الأخضر	٨٦
٤٥	طريف بن شهاب العطاردي	١٦٣
٤٦	طلق بن خشاف	٦٣
٤٧	عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين	٧٨
٤٨	عبد الحميد بن رافع	٢٠٦
٤٩	عبد الله بن الزبير بن العوام	٤٠
٥٠	عبد الله بن شبرمة الكوفى	١٢٢
٥١	عبيد الله بن عبد الله بْن أَبِي ثور	٧٨
٥٢	عبيد بن آدم	١٠٩
٥٣	عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي	٧٠
٥٤	عطاء بن مسروق الفزاري	١٩٣



٥٥	عطاء مولى القاسم بن محمد	١٩٣
٥٦	علقمة بن رمثة البلوي	١٣١
٥٧	علقمة بن قيس النخعي	١٨٨
٥٨	علي بن يزيد الألهاني	٧٤
٥٩	عمر بن بيان التغلبي	٤٣
٦٠	عمر بن عبد الله البكري	١٩٢
٦١	عمر بن محمد بن جبير بن مطعم	١٢١
٦٢	عمران الكوفي	١٩٢
٦٣	عمران بن عيينة	١٩٢
٦٤	عيسى بن ميسرة الغفاري	١٥٦
٦٥	عيسى بن ميسرة بن حيان	١٥٦
٦٦	كثير بن الصلت الكندي	٦٥
٦٧	كثير بن أفلح	٥٦
٦٨	محمد بن الحسن	١٩٦
٦٩	محمد بن إبراهيم الباهلي	١٠٦
٧٠	محمد بن إبراهيم التيمي	١٢٦
٧١	محمد بن إبراهيم الكناني	١٧٣
٧٢	محمد بن إبراهيم اليشكري	١٠٦
٧٣	محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن معبد	٧١



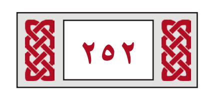






فهرس الموضوعات





الفصل الرابع

مسالك الإمام البخاري في ذكر شيوخ الرواة المترجمين في التاريخ الكبير

الفصل الخامس

ذكر شيوخ الرواة المترجمين، وأثره في رد الانتقادات الموجهة للتاريخ الكبير